جامعة غرداية – الجزائر –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة علوم مالية ومحاسبة

تخصص محاسبة

بعنوان :

عرض وتدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي البنكي ومعايير تقارير محافظ الحسابات

"دراسة حالة – وكالتي البنك الوطني الجزائري BNA بغرداية2016–2019"

من إعداد الطالبتين:
– عبدالنبي فتيحة
– عبد الهادي عائشة

تحت اشراف الدكتور: رواني بوحفص
الدكتور المساعد: بن ساحة علي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2019/06/17

أمام اللجنة المكونة من السادة :

– الدكتور :بوخاري عبدالحميد (أستاذ محاضر) جامعة غرداية – رئيسا
– الدكتور : رواني بوحفص(أستاذ محاضر) جامعة غرداية – مشرفا ومقررا
– الدكتور: بن ساحة علي (أستاذ محاضر) جامعة غرداية – مشرفا مساعدا
– الدكتور: بن طيرش عطاالله (أستاذ محاضر) جامعة غرداية – مناقشا
– الدكتورة: أولاد ابراهيم ليلى (أستاذة مؤقتة) جامعة غرداية – ممتحنة

السنة الجامعية 2018–2019

جامعة غرداية – الجزائر –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة علوم مالية ومحاسبة

تخصص محاسبة

بعنوان :

عرض وتدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي البنكي ومعايير تقارير محافظ الحسابات

"دراسة حالة –وكالتي البنك الوطني الجزائري BNA بغرداية2016–2019"

من إعداد الطالبتين:
– عبدالنبي فتيحة
– عبد الهادي عائشة

تحت اشراف الدكتور: رواني بوحفص
الدكتور المساعد: بن ساحة علي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :17 /2019/06

أمام اللجنة المكونة من السادة :

– الدكتور :بوخاري عبدالحميد (أستاذ محاضر) جامعة غرداية – رئيسا
– الدكتور : رواني بوحفص (أستاذ محاضر) جامعة غرداية – مشرفا ومقررا
– الدكتور: بن ساحة علي (أستاذ محاضر) جامعة غرداية – مشرفا مساعدا
– الدكتور: بن طيرش عطاالله (أستاذ محاضر) جامعة غرداية – مناقشا
– الدكتورة: أولاد ابراهيم ليلى (أستاذة) جامعة غرداية – ممتحنة

السنة الجامعية 2018– 2019

إهداء

يا من إليك بسطت كفي رجاني ورفعت أمالي بصوت دعائي يا من ألوذ ببابه عزك فني

السراء والضراء يا إلهي

أهدي ثمرة جهدي وعملي

إلى نبع الحنان ووصية الرحمان إلى مفتاح الحنان أمي العزيزة

إلى من علمني التحدي وربائي على مكارم الأخلاق أبي العزيز

إلى من أتقاسم معهم أجواء المحبة الأسرية أخوتي وإخواني بجميع أسمائهم

إلى أعمامي وعماتي وخالاتي وأخوالي وكل عائلة عبدالنـــبـــي.

إلى أساتذتي كل واحد باسمه .

إلى أصدقاء الدفعة.

إلى كل من يحملهم قلبي ولم يكتبهم قلمي.

عبد النـــبي فـــتـــيحة

إهداء

الحمد لله اولا واخيرا

أهدي ثمرة جهدي و عملي هذا

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها و اقتران رضاها برضى الرحمان

وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق والدتي حفظها الله وبارك في عمرها

إلى روح أبي رحمه الله و أسكنه فسيح جناته

إلى زوجي شريك حياتي من كان لي خير رفيق في هذا الطريق

إلى إخواني و أخواتي و كل الأهل

إلى عائلة عبدالهادي عيسى . شرع عمورة . بن دكن كريم .لعور زهية

زهواني يعقوب . رزاق نوية . مولاي عمار عادل.

إلى كل الزملاء والزميلات في جميع الأطوار الدراسية

إلى جميع الأساتذة والمعلمين الذين أشرفوا على دراستي طيلة مشواري الدراسي.

عبد الهادي عائشة

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله عز وجل أولا وقبل كل شيء على تيسيره وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع .

يسعدنا أن نتقدم بعميق الشكر,و خالص التقدير و الإحترام إلى أستاذنا الفاضل **روابي**

بوحفص

الذي أشرف علينا طيلة انجاز هذا البحث بنصائحه, وإرشاداته القيمة كما تفضل علينا بوقته, , ونتمنى أن يجعل الله هذا العمل

في ميزان حسناته, و الشكر الموصول الى المشرف المساعد الدكتور

بن ساحة علي

على توجيهاته لاتمام هذا العمل

كما نتقدم بالشكر لكل اساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وخاصة قسم علوم مالية ومحاسبة وكل الزملاء وطلبة العلم .

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة أو بدعاء خفي

PTyTb™
www.limonova.com

الملخــص باللغة العربية:

تهدف الدراسة الى معالجة موضوع تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي وبناءا على معاير تقارير محافظ الحسابات، فهذه القوائم المالية تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للبنك ولا يمكن الاعتماد على أن نتائجها إلا إذا صدقت من طرف محافظ الحسابات قبل محافظ حسابات الذي يبدى رأيه الفني فيها. ومن هذا المنطلق تثور الإشكالية التالية:" **كيف يتم تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي وهل يتم إعداد التقرير وفق معايير تقارير محافظ الحسابات في البنك الوطني الجزائري بغرداية 2016-2019؟**"

وللإجابة على هذه الأخيرة تمت معاينة القوائم المالية للبنك وكذا تقارير محافظ الحسابات الذي قام بتدقيقها قمنا بتقسيم بحثنا الى مقدمة و فصلين و خاتمة. وذلك بغية معرفة كيفية عرض وتدقيق القوائم المالية للبنك محل الدراسة، بحيث تم عرض القوائم المالية المجمعة وتشخيص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لوكالتي غرداية كنموذج، لنخلص في الاخير إلى إعداد نماذج من تقارير محافظ الحسابات ، ليتم التوصل إلى أن القوائم المالية للبنك محل الدراسة تعد وفق النظام المحاسبي المالي وأن تقرير محافظ الحسابات ما هو إلا تقرير عام غير مفصل عن البنك.

الكلمات المفتاحية: محاسبة بنكية، تدقيق بنكي، قوائم مالية بنكية ، محافظ الحسابات، نظام الرقابة الداخلية ، معايير تقارير

***Résumé* en Français**

L’étude vise à traiter et présenter le sujet de l'audit des états financiers bancaires suivant le système comptable et financier vérifié et valider par un rapports du commissaire aux comptes.
les états financières perment de donner une vision fiable sur la situation financière de la banque.

a cette effet on ne peut dire que ces états ne sont pas crédibles sauf validation par le commissaire aux comptes avec avis technique
Dans ce cadre le problématique survenus et le suivant!

« **Comment auditer les états financiers bancaires suivant les normes comptable et financier du commissaire aux comptes de BNA-Ghardaïa - 2018-2019 ?**

Nous avons divisé cette recherche en une introduction, deux chapitres et une conclusion. Dans le but de présenter et vérifier les états financiers de la banque en étude, ou on a présenter des états financiers consolidés, diagnostic et évaluater du système de contrôle interne de Ghardaïa En tant que modèle, en concluant pas la préparation des formulaires des rapports du commissaires aux comptes .

En réponse a ce dernier nous avons collectés et vérifies les états financiers ainsi que le rapports du commissaire au coptes en concluant que les rapports de ce derniers n’est qu’un rapport général non détaillé sur la situation financiers de la banque

Mots clés: comptabilité bancaire, l’audit bancaire, États financiers, commissaires aux comptes, système de contrôle interne, Les normes de report

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

العـــنوان	الصفحة
إهداء	I
شكرو عرفان	II
الملخص	III
الفهرس	V-IV
قائمة الجداول والاشكال	VI
قائمة الاختصارات والرموز	VII
قائمة الملاحق	VII
مقدمة	أ- و
الفصل الأول: الإطار النظري لعرض وتدقيق القوائم المالية والدراسات السابقة	
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول عرض وتدقيق القوائم المالية البنكية	8
المطلب الأول : القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي البنكي .	8
المطلب الثاني : تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل معايير تقارير محافظ الحسابات .	26
المطلب الثالث : معايير التدقيق البنكي .	36
المبحث الثاني : الدراسات السابقة.	45
المطلب الأول : الدراسات المحلية.	45
المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية.	48
المطلب الثالث : مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة.	52
الفصل الثاني : دراسة تطبيقية بوكالة البنك الوطني الجزائري BNA بغرداية	
المبحث الأول : **تقديم عام حول البنك الوطني الجزائري BNA**	58
المطلب الأول : نبذة تاريخية عن البنك الوطني الجزائري.	58

فهرس المحتويات

المطلب الثاني : تشخيص نظام الرقابة الداخلي الإداري لوكالة البنك الوطني الجزائري BNA.	**63**
المطلب الثالث: تشخيص نظام الرقابة الداخلي المحاسبي لوكالة البنك الوطني الجزائري BNA	**67**
المبحث الثاني: عرض وتدقيق القوائم المالية البنكية بالبنك الوطني الجزائري BNA	**71**
المطلب الأول :عرض القوائم المالية البنكية للبنك محل الدراسة	**71**
المطلب الثاني :تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك محل الدراسة (وكالة غرداية نموذجا)	**80**
المطلب الثالث : نموذج مقترح لتقريرين عامين وتقرير اجراءات الرقابة الداخلية محل الدراسة	**95**
الخاتمة	**106**
المراجع	**111**
الملاحق	**114**

قائمة الجداول والاختصارات والملاحق

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
1 -1	نموذج للأصول الميزانية وفق النظام 09-05	16
2 -1	نموذج للخصوم الميزانية وفق النظام 09-05	17
3-1	نموذج خارج الميزانية وفق النظام 09-05	18
4 -1	نموذج حسابات النتائج وفق النظام 09-05	19
5 -1	نموذج تدفق الخزينة وفق النظام 09-05	21
6 -1	تغير الأموال الخاصة وفق النظام 09-05	23
7 -1	معايير تقارير محافظ الحسابات	31
8 -1	مراحل عملية التدقيق ومعايير التدقيق الجزائرية	41
9 -1	دراسة عواج هدى	45
10 -1	دراسة دادة دليلة	46
11 -1	دراسة بكاري جليلة	46
12 -1	دراسة توفيق زرمان	47
13 -1	دراسة أليس كوفي أكواسكي وجوري مورينوجين	48
14-1	دراسة العجمي عبد الله	49
15 -1	دراسة اياد سعيد محمود الصوص	50
16 -1	دراسة شاميم حسين ، عبد العليم باسر	50
17 -1	مقارنة الدراسة الحالية مع الدارسات المحلية	51
18 -1	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية	52
1- 2	تسجيل عملية إيداع لدى الوكالة	70
2-2	تسجيل المحاسبي لدى المديرية العامة	70
3-2	الأصول الميزانية للبنك الوطني الجزائري	71
4-2	خصوم الميزانية للبنك الوطني الجزائري	72
5- 2	جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري	73
6-2	جدول خارج الميزانية للبنك الوطني الجزائري	74
7-2	النسب المالية للبنك الوطني الجزائري	78

8-2	حساب البنك لدى المؤسسة	81
9-2	حساب المؤسسة لدى البنك	82
10-2	مقاربة البنكية	83
11-2	نقاط قوة وضعف تشخيص نظام الرقابة الداخلية	84
12-2	نقاط قوة وضعف آليات تعامل البنك مع هيئات الرقابة الداخلية	85
13-2	نقاط قوة وضعف نظام المشتريات	86
14-2	نقاط قوة وضعف نظام المقاصة	86
15-2	نقاط قوة وضعف نظام الودائع	87
16-2	نقاط قوة وضعف نظام الحسابات الجارية	88
17-2	نقاط قوة وضعف نظام الارشفة المستندات والدفاتر المحاسبية	88
18-2	نقاط قوة وضعف نظام عمليات نهاية السنة	89
19-2	نقاط قوة وضعف آليات إعداد القوائم المالية	90
20-2	نقاط قوة وضعف أليات تعامل البنك مع إدارة المخاطر	91
21-2	نقاط قوة وضعف علاقة الوكالة البنكية بالوكالات الاخرى	92
22-2	نقاط قوة وضعف آليات تعامل البنك مع محافظ الحسابات	92

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أنواع التدقيق البنكي	28
2-1	النموذج الزمني لتقرير محافظ الحسابات	33
3-1	أساليب فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية	35
4-1	وسائل الحصول على أدلة الاثبات	35
1-2	نموذج يوضح عملية التدقيق بالبنك الوطني الجزائري	57
2-2	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	61
3-2	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري غرداية	63
4-2	التقرير العام لسنة2016	95
5-2	التقرير العام لسنة2017	96
6-2	نموذج تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والمدمجة	97
7-2	نموذج تقرير حول التعبير حول الاجراءات الرقابة الداخلية	100

قائمة المختصرات والرموز

المختصر	المختصر باللغة الأصلية	المختصر باللغة العربية
BNA	Banque Nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
GAAS	Generally Accepted Auditing Standarts	معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما
IAS	International accounting standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International financial reporting statement	معاير تقارير الدولية
IASC	International accounting standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
NRCAC	Normes Rapports du Commissaires aux Comptes	معاير تقارير محافظ الحسابات
NAA	Normes Algériennes d'audit	معايير التدقيق الجزائرية
ISA	Standard International Auditing	معايير التدقيق الدولية
SCFb	System Comptable Financier bancaier	النظام المحاسبي المالي البنكي
TPE	Terminal paiément Electronic	محطة الدفع الالكترونية
CIB	Cart international Bancaire	بطاقة مغناطيسية بنكية

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق باللغة العربية	رقم الصفحة
01	مدونة الحسابات	**116**
02	هيكل التنظيمي لوكالة غرداية	**117**
03	أصول الميزانية	**118**
04	خصوم الميزانية	**119**
05	قائمة خارج الميزانية	**120**
06	جدول حسابات النتائج	**121**
07	حساب البنك لدى المؤسسة x	**123**
08	حساب المؤسسة لدى البنك	**124**
09	تشخيص نظام الرقابة الداخلية	**126**
10	آليات تعامل البنك مع هيئات الرقابة الداخلية	**127**
11	نظام المشتريات	**128**
12	نظام المقاصة	**129**
13	نظام الودائع	**130**
14	نظام الحسابات الجارية	**131**
15	نظام الارشفة المستندات والدفاتر المحاسبية والتسجيل بها	**132**
16	نظام عمليات نهاية السنة	**133**
17	آليات إعداد القوائم المالية	**134**
18	أليات تعامل البنك مع إدارة المخاطر	**135**
19	علاقة الوكالة البنكية بالوكالات الاخرى	**136**
20	آليات تعامل البنك مع محافظ الحسابات	**137**
21	تقرير محافظ الحسابات لسنة 2016	**138**
22	تقرير محافظ الحسابات لسنة 2017	**139**

مقـــدمة

أ- توطئة :

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية بمثابة القلب النابض للاقتصاد وهي تسعى لتوفير السيولة في تمويل المشاريع الإقتصادية لدفع عجلة التنمية الإقتصادية، وذلك من خلال تجميع الأموال التي تبحث عن الاستثمار. وهي شديدة التأثير والتأثر بظروف البيئة الداخلية والخارجية للدولة. وهذاما أدى لزيادة الاهتمام بتنظيم القطاع البنكي وسن قوانين وتنظيمات تنظم عمله.

كما تلعب المحاسبة البنكية أهمية كبيرة في تنظيم وتسجيل العمليات المالية اليومية التي تتميز بطابع خاص عن باقي القطاعات الاخرى، فالعمليات المالية دقيقةٌ ومتنوعةٌ وسريعةٌ ومن أجل تنظيمها وتسجيلها يجب أن تكون المحاسبة ذات جودة عالية من المرونة والوضوح ووفق لمبادئ وقواعد محاسبية متعارف عليها، حتى يسهل استخراج البيانات والمعلومات المالية في شكل قوائم مالية.

إذ تعتبر القوائم المالية البنكية بمثابة مخرجات النظام المحاسبي وهي عبارة عن المرآة العاكسة عن الوضع والأداء المالي للبنك ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته، كما تكون معدة وفق معايير محاسبة دولية وذلك بتوفير البيانات الواجب الإفصاح عنها في البنوك والمؤسسات المالية.

وقد كانت الجزائر من بين الدول التي قامت بالإصلاحات لمواكبة التغيرات بحيث تم سن نظام يحدد عرض كشوفاتها المالية، وفقا للنماذج الملحقة وتكون هذه القوائم المالية القابلة للنشر وفق نظام خاص بها، ومن أجل إعدادها تم وضع نظام يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. حيث ركزت دراستنا على ميزانية وخارج الميزانية وحسابات النتائج نظرا لعدم الإفصاح البنك، وهذه مخرجات في نفس الوقت هي بمثابة مدخلات لعملية التدقيق وللتدقيق البنكي أهمية كبيرة في عرض قوائم مالية ذات مصداقية تعكس الوضع المالي.

محافظ الحسابات يقوم بالمراقبة وفحص مدى مصداقية القوائم المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك ومدى امتثاله للسياسات من أجل حماية موجوداته وممتلكاته بهدف الحد من الانحرافات لتحقيق الأهداف المرجوة، وفي نهاية العملية يقوم بإعداد مجموعة من التقارير التي يفرضها القانون وفق القرار الوزاري محدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات.

ب- طرح الإشكالية:

ونظرا لأهمية القوائم المالية البنكية من خلال المعلومات التي توفرها للمقرضين والمستثمرين وجب تدقيقها من قبل محافظ الحسابات الذي يعد مجموعة من التقارير الذي يبدي فيها رأيه الفني المحايد حول مصداقية والغرض من هذه الدراسة هو التعرف على القوائم المالية البنكية وأهم معايير تقارير محافظ الحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية. ومن هذا المنطلق يمكننا طرح إشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي :

- ✓ **كيف يتم عرض وتدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي البنكي وهل يتم إعداد التقرير وفق معايير تقارير محافظ الحسابات بالبنك الوطني الجزائري بغرداية في 2016-2019 ؟**

ت- الأسئلة الفرعية:

وتتفرع تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتدقيق البنكي؟
- ما المقصود بمحافظ الحسابات ؟
- كيف يتم إعداد وعرض القوائم المالية البنكية بالبنك الوطني الجزائري؟
- ما هو المعيار الخاص بنظام الرقابة الداخلية وكيف يتم تطبيقه وتقييمه في بنك محل الدراسة؟
- ماهي معايير تقارير محافظ الحسابات التي ترتبط بالتعبير عن الرأي حول القوائم المالية البنكية؟
- ما مدى التزام محافظ الحسابات بتطبيق معايير تقارير في إعداد التقرير ببنك محل الدراسة ؟

ث- فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة عن التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- التدقيق البنكي هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية للبيانات و المستندات فحصا انتقاديا منظما؛
- محافظ الحسابات هو شخص مستقل يقوم بفحص الحسابات و القوائم المالية؛
- يتم إعداد وعرض القوائم المالية وفقا لمبادئ النظام المحاسبي المالي؛
- المعيار الخاص بنظام الرقابة الداخلية هو07 يتم تطبيقه عن طريق الاستقصاء والمقابلة وتقييمه من خلال تقييم نظام المحاسبي والبحث في مختلف إجراءات الرقابة الداخلية؛
- المعايير ترتبط بالتعبير عن الرأي حول القوائم المالية NRCAC02 NRCAC01 ؛
- يلتزم محافظ الحسابات بتطبيق معايير تقارير في إعداد التقرير بالبنكBNA .

ج- أهداف الدراسة:

تهدف دراسة هذا الموضوع بالتحديد إلى:

- دراسة مدى التزام البنوك بعرض القوائم المالية البنكية وفقا للنظام المحاسبي البنكي واتجاهات الافصاح.

- اكتساب معلومات فيما يخص المحاسبة البنكية و النظام المحاسبي البنكي ومعايير تقارير محافظ الحسابات.

- تعرف على أهم معايير تقارير محافظ الحسابات التي لها علاقة بالقوائم المالية وإعداد تقرير نموذجي للبنك محل الدراسة.

ح- أهمية موضوع الدراسة:

تتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع في:

تكمن أهمية الدراسة من زيادة الاهتمام بالبنوك والمؤسسات المالية وتأثيرها على الإقتصاد، وذلك من خلال تسليط الضوء على مخرجات النظام المحاسبي البنكي وما مدى أهمية وتأثير عملية التدقيق ومعايير تقارير محافظ الحسابات على عرض القوائم المالية، وذلك في كون أن مخرجات المحاسبة هي مدخلات عملية التدقيق، والتعرف على المعايير التي لها علاقة بالقوائم المالية حيث أنه لا يمكن القول أن القوائم ذات جودة ومصداقية إلا إذا تم تدقيقها. وهذا ما سنحاول البحث فيه من خلال دراستنا التي تسعى إلى توضيح كيفية عرض وتدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي ومعايير تقارير محافظ الحسابات.

خ- مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة:

1- دوافع ذاتية :

أ- الميول والرغبة الشخصية في الإطلاع والتعمق في مجال المحاسبة البنكية.

ب-إثراء جامعة غرداية بمرجع في مجال المحاسبة والتدقيق البنكي خاص بالبنك محل الدراسة.

1- دوافع موضوعية :

أ- تخصص الطالبتين في مجال المحاسبة.

ب- محاوله تسليط الضوء على الأهمية التي يضيفها التدقيق ومعايير تقارير محافظ الحسابات في عرض قوائم مالية ذات مصداقية للأطراف ذات العلاقة.

ت-حاجة المقرضين والمستثمرين للقوائم وتقارير ذات جودة ومصداقية من أجل الاستثمار.

د- **حدود الدراسة** : وتمثلت حدود الدراسة في:

1ـ الحدود المكانية: ترتبط هذه الدراسة بدراسة البنك الوطني الجزائري بصفة عامة ووكالة بنك غرداية ومتليلي بصفة خاصة.

2ـ الحدود الزمنية : حددت فترة الزمنية خلال السنوات التالية :2016-2019

ذ- **منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:**

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي في الدراسة النظرية حيث تم إجراء مسح نظري في الأدبيات المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق البنكي وعرض أهم الدراسات السابقة ومن أجل تحقيق نوع من الربط بين التراكم المعرفي (النظري) والعملي (التطبيقي)، وفي الدراسة التطبيقية تم إعتماد منهج دراسة حالة لتحليل القوائم المالية البنكية وكيفية عرضها وكذلك تم إستعمال أسلوب الإستقصاء والمقابلة والمقاربة البنكية التي تستعمل في عملية التدقيق.

ر- **مصادر البيانات** : قد تم الاعتماد على المصادر التالية لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وهي:

- ✓ مصادر أولية : القوائم المالية والمقابلة والاستقصاء، فحص وتحليل الوثائق الداخلية، الملاحظة.
- ✓ مصادر ثانوية : فقد تم الاعتماد على الكتب، المذكرات والرسائل العلمية، المقالات العلمية والنصوص القانونية . الخ .

ز- **تقسيمات البحث:**

من أجل معالجة هذا الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة على النحو الآتي:

خصصنا الفصل الأول والمعنون بـ: الإطار النظري والدراسات السابقة، بالتطرق الى مبحثين رئيسيين، ففي المبحث الأول يتناول المفاهيم الأساسية المحاسبة البنكية والنظام المحاسبي والتدقيق البنكي ومعايير تقارير محافظ الحسابات، كما تم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تعرف على معايير تقارير محافظ الحسابات التي لها علاقة بالقوائم المالية، أما المبحث الثاني فهو تحت عنوان الدراسات السابقة، والذي تطرقنا من خلاله إلى الدراسات المحلية والدراسات الأجنبية السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، وإجراء المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة .

أما الفصل الثاني المعنون بـ: دراسة تطبيقية بالبنك الوطني الجزائري BNA.

فقد عالج هذا الفصل الدراسة الميدانية بتقديم لمحة حول البنك والتطرق إلى أهم أقسام ومصالح وتشخيص النظام المحاسبي البنكي وتم عرض القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA وتقييم نظام الرقابة الداخلية وآليات إعداد التقرير العام02 والتقرير الخاص 07 للبنك محل دارستنا.

وفي الأخير نختتم موضوعنا هذا بتلخيص واختبار للفرضيات التي طرحت في مقدمة البحث، ثم عرض للنتائج المتوصل إليها، وأخيرا قمنا بتقديم اقتراحات بناء على النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى أفاق البحث.

س- أنموذج الدراسة :

- **المتغير المستقل1 النظام المحاسبي المالي البنكي:** يتم إعداد وعرض القوائم المالية وفقا للمبادئ والسياسات والإجراءات المحاسبية.
- **المتغير المستقل 2 معايير تقارير محافظ الحسابات:** يعد محافظ الحسابات تقرير يبدي فيه رأيه الفني عن مدى مصداقية القوائم المالية، بحيث ركزت دراستنا عن التقرير 02 والتقرير 07.
- **المتغير التابع القوائم المالية:** يعد البنك ستة قوائم مالية متكاملة إلا أن البنك الوطني الجزائري يفصح على ثلاثة قوائم متمثلة في الميزانية وخارج الميزانية وجدول حسابات النتائج، بحيث إعداد قوائم وفقا لنظام المحاسبي المالي البنكي وفقا لرأي محافظ الحسابات يساعد في الحصول على قوائم مالية ذات جودة ومصداقية عن الوضعية المالية.

ي ـ صعوبات الدراسة:

خلال انجازنا لهذا البحث الاكاديمي اعترضتنا بعض الصعوبات من أهمها ما يلي:

- ✓ صعوبة في قبول إجراء دراسة الحالة .
- ✓ تحفظ إدارة المؤسسة محل الدراسة على المعلومات الضرورية بسبب السرية وحساسية الموضوع.

الفصل الأول

الإطار النظري لعرض وتدقيق القوائم المالية والدراسات السابقة

تمهيد للفصل :

للبنوك أهمية بالغة في توفير السيولة المالية لتمويل المشاريع الإقتصادية، كما تساهم المحاسبة في البنوك بتسيير ومراقبة صفقاتها وقياس أثر العمليات المالية وإفصاح عنها في شكل قوائم مالية للأطراف ذات المصلحة. كما أنها تتميز بخصائص فريدة ومتميزة عن غيرها من القطاعات الأخرى سواءا من ناحية طبيعة العمليات أو من ناحية مصادر واستخدامات الأموال، تتصف العمليات المصرفية بالتنوع والدقة والسرعة في انجاز المهام. لهذا فالبنوك تحتاج لنظام محاسبي بنكي يتميز بالمرونة والوضوح مما يساعد في الحصول على قوائم وتقارير مالية تعبر بصورة صادقة واضحة وموثوقة عن الوضع الحالي للبنك.

إن القوائم المالية هي عبارة عن مخرجات النظام المحاسبي البنكي والتي تكون معدة وفقا للمفاهيم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها من أجل الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية. كما هي عبارة عن مجموعة متكاملة من القوائم المالية والتي حددها المشرع الجزائري في النظام المحاسبي المالي البنكي 09-05 الذي قام بتحديد شروط إعداد ونشر الكشوفات المالية للبنوك والمؤسسات المالية والتي تكشف عن الوضعية المالية والأداء المالي وحالة الخزينة في نهاية الدورة المحاسبية. وهذه المخرجات تعتبر كمدخلات لعملية التدقيق البنكي وتقييم نظام الرقابة الداخلي للبنك من قبل محافظ الحسابات الذي يقوم بإعداد تقرير يبدي فيه رأيه الفني المحايد عن مدى مصداقية القوائم المالية وبهذا تم تبني وإصدار معايير تقارير محافظ الحسابات 15المستوحاة من معايير GAAS والتي تنقسم إلي تقريرين عامين وأخرى خاصة.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال الفصل الأول من الدراسة حيث يعالج هذا الفصل في المبحث الأول مفاهيم حول متغيرات الدراسة، أما المبحث الثاني فقد تم عرض أهم الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول :عرض وتدقيق القوائم المالية البنكية

تلعب المحاسبة البنكية أهمية كبيرة في الاقتصاد في كونها ترتبط بكافة القطاعات وهي تحظى باهتمام كبير في ظل تنوع وتزايد نشاط البنوك، كما هي عبارة عن تقنية تساعد في تسجيل وتنظيم العمليات المالية وفقا للمبادئ ومعايير المحاسبة الدولية بحيث توفر معلومات في شكل قوائم مالية تعكس الوضع الحالي للبنك. تتميز العمليات البنكية بالدقة والتنوع والسرعة مما أدى إلى فرض رقابة بنكية والاهتمام بمعايير تدقيق وقوانين تساعد المدققين في عملية التدقيق، وهذا ما جعل الجزائر تصدر معايير التدقيق الجزائرية ومعايير تقارير محافظ الحسابات التي من خلالها يقوم محافظ حسابات بإعداد تقرير يبدي فيه رأيه الفني المحايد عن مدى مصداقية القوائم المالية وهذا ما يعزز ثقة مستخدمي هذه المعلومات ويساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة.

المطلب الاول: القوائم المالية كمخرجات لنظام المحاسبي البنكي

سنحاول ضمن هذا المطلب التعرف على مخرجات النظام المحاسبي الذي يقوم بتنظيم المعلومات المالية وتسجيلها وفقا للمبادئ والقواعد المحاسبية بهدف إنتاج قوائم مالية متكاملة تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية للمؤسسة.

الفرع الاول : تعريف المحاسبة البنكية

تعتبر المحاسبة البنكية تقنية لجمع تسجيل وعرض العمليات اليومية، في دفاتر بغرض تفسير محتوى عناصر الميزانية وجدول النتائج من أجل تسهيل عملية فهمها، لاسيما أعوان البنك والمستخدمين فمن خلال توضيحها في شكل رقمي تسمح بعمل صلة جيدة بين الأنشطة والمعطيات المحاسبية.[1]

تعرف المحاسبة البنكية كذلك على أنها: نظام معلوماتي، موجه إلى عدة مستعملين مثل مصلحة الضرائب، المحللين الماليين أو وكالات التصنيف، التي تهتم بأداء المنشأة البنكية والوصاية البنكية والرقابية كأحد المستخدمين الدائمين للمعلومات المحاسبية، لأن الرقابة الممارسة على النظام البنكي يقودنا إلى التحليل بطريقة معمقة للمعطيات المرسلة من طرف البنك، وكنتيجة فالبنوك نفسها لا تسطيع الاستغناء عن المحاسبة لأنها مصدر لتسجيل المعلومات الضرورية في التسيير المالي للبنوك.[2]

نستنتج من تعريفات السابقة : المحاسبة البنكية هي عبارة معالجة العمليات اليومية التي يقوم بها البنك من خلال عملية تسجيل وفقا لنظرية القيد المزدوج وتبويب وترحيل محاسبي للانتهاء بإعداد قوائم مالية تساعد في معرفة نتيجة أعمال البنك.

---

[1] بوسماحة محمد، **محاسبة البنكية في الجزائر(الدراسة النظرية)**، مجلة دراسات في اقتصاد والتجارة المالية، المجلد 06، العدد2، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، 2017،ص739،

[2] sylive de coussergue, gestion de la banque 3eme Edition, Dunod, Paris, 2002,p68

2- تعريف النظام المحاسبي البنكي :

- تعتمد البنوك أنظمة محاسبية ذات طبيعة خاصة تتفق مع طبيعة عملها وقد اتخذت بعض البنوك نظاما محاسبيا موحدا خاصا بها بحيث يكون مبني على أساس المدة المحاسبية للبنك يوم واحد يتم في نهاية كل يوم استخراج ميزان مراجعة للعمليات التي تمت بالبنك .[1]

- يعرف النظام المحاسبي على أنه يتكون من مجموعة من المستندات التي تعد المصدر الرئيسي للبيانات المحاسبية، والسجلات التي تستخدم لتسجيل هذه البيانات وتسجيلها تاريخيا وفقا لترتيب حدوثها، ثم تبويبها في مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها وآثارها مالية، وذلك بالإضافة إلى مجموعة القواعد التي تحدد أسس إعداد المستندات والسجلات وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة.[2]

- نظام محاسبي عبارة عن مجموعة من الأدوات والإجراءات ومتمثلة في المستندات، والدفاتر والسجلات والنماذج والتقارير والقانونية المطبوعة بطريقة علمية على أساس من التناسق المنطقي في تحضير البيانات الهامة والأساسية بهدف تسيير إدارة المؤسسة.[3]

ومن السمات الاساسية لنظام المحاسبي ما يلي:

1) الوضوح في المصطلحات الرئيسية للنظام بشكل يقلل من الجدل والاجتهاد عند التطبيق.
2) وحدة النظام وشموليته حيث يشمل النظام كافة القطاعات التي تتعامل معها البنوك.

اعتماد الترقيم العشري والتبويب المتسلسل المنطقي لحسابات الدليل بهدف وضع الحسابات على الحاسب الإلكتروني.

3) البساطة والمرونة في التطبيق.[4]

نستنتج من التعريفات السابقة : النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من المكونات والأجزاء المتفاعلة فيما بينها والمتناسقة والمبنية على أسس علمية بهدف الحصول على معلومات (مخرجات النظام)التي تتمثل في القوائم المالية وعلى أساسها يتم اتخاذ قرارات.

---

[1] حسن جميل البديري، **البنوك مدخل محاسبي وإداري**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2013،ص34

[2] رضوان حلوة حنان، **تطور فكر المحاسبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، ص293

[3] محمد زرقون وأخرون، **الممارسات المحاسبة للبنوك الجزائرية على ضوء النظام المحاسبي المالي**، المؤتمر العالمي الدولي حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الاصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات، الحلول، جامعة غرداية يوم 01و02ديسمبر 2014،ص2

[4] حسن جميل البديري، **مرجع سبق ذكره**، ص34

2-1ـ مبادئ النظام المحاسبي البنكي:

يعتمد النظام المحاسبي على مجموعة من المبادئ المحددة في المادة 06من قانون 11/07والتي تتمثل فيما يلي :

ـ **مبدأ التكلفة التاريخية** : يعني هذا المبدأ أن المعاملة يجب إتباعها في الدفاتر المحاسبية على أساس كمية النقود الفعلية التي استخدمت للتبادل في تلك العملية، وتبقى على ما هي عليه دون النظر إلى أي تغيير لاحق من شراءها إلى غاية التنازل عليها.[1] كما تعتبر أساس لتقييم موجودات المؤسسة وتتضمن تكلفة الشراء مضاف اليه المتعلقة بالأصل.[2]

ـ **استمرارية الاستغلال** :تعد الكشوفات المالية على أساس إستمرارية الإستغلال، وبافتراض متابعة الكيان لنشاطه في المستقبل متوقع إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات التي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل القريب، وإذا لم يتم إعداد الكشوفات المالية على هذا الاساس فإن الشكوك في إستمرارية الإستغلال تكون مبينة ومبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في الملحق.[3]

ـ **قابلية الفهم:** أي أن المعلومات تكون واضحة وسهلة الفهم من طرف مستخدميها بحيث أنه لا تحتمل أي تفسير اخر، كما يجب أن تعرض بلغة مفهومة ويمكن بناء قرارات عليها.

قابلية للمقارنة: يجب إعداد المعلومات المالية باستخدام الكمي يمكن قياسه في ظل احترام استمرارية الطرق وتسمح لمستعمليها بإجراء مقارنات معتبرة في الزمن وبين الكيانات، ويمكن أيضا اتخاد قرار المفاضلة.[4]

ـ **المصداقية:** أي يجب أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والاحداث المالية التي حدثت في المؤسسة، والتي يتم التعبير عنها ضمن القوائم المالية.

ـ **محاسبة التعهد:** أي أن تأثيرات المعاملات والاحداث الاقتصادية يتم الاعتراف بها عندما تحدث وليس

---

[1] محمد زرقون وأخرون، **مرجع سبق ذكره**،ص4

[2] بلقاسم تويزة، **مطبوعة المحاسبة العامة للمؤسسة طبقا للنظام المحاسبي المالي**، جامعة محمد الصديق بني يحي ، جيجل ،2016،ص8

[3] محمد الحبيب المرحوم، **النظام المحاسبي المالي محاسبة قواعد أم محاسبة مبادئ**،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير ،مجلة الاقتصاد والمالية ،المجلد 04،العدد02،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، 2018،ص 206

[4] عسلي نورالدين، **مطبوعة في المحاسبة والمالية**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،2018،ص14

عندما تحدث تدفقات نقدية، هذه التأثيرات يتم تسجيلها وإثباتها في القوائم المالية للفترات المتصلة بها.[1]

ـ مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: من الضروري محاسبة العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا فقط على شكلها القانوني لأنه توجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية.[2] حسب المادة 18من المرسوم التنفيذي 156/08تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوفات مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون تمسك بمظهرها القانوني.[3]

ـ الدلالة :تتثمل في جودة المعلومات، عندما يمكن أن تؤثر في القرارات الاقتصادية لمستعملي القوائم المالية من خلال مساعدتهم على تقدير الاحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية أو على تأكيد تقديراتهم السابقة أو تصويبها.[4]

2-2ـ مقومات النظام المحاسبي البنكي :

يرتبط النظام المحاسبي في أي مؤسسة على عدة مقومات أساسية تساعد على تحقيق الاهداف المطلوبة منه، وتتمثل هده المقومات فيما يلي :

- **المجموعة الدفترية:** وتنقسم بصفة عامة إلى مجموعتين هي:
  - المجموعة العامة ومن أمثلتها مجموعة الدفاتر الخاصة بقسم الصندوق حيث يتم فيها عمليات القبض والدفع وهذه المجموعة موجودة في كافة المنشآت الأخرى المماثلة.
  - المجموعة الاختيارية ومن أمثلتها اليوميات المساعدة مثل يومية الصندوق ويومية الحسابات الجارية والودائع والقروض والاعتمادات المسندية وتكون في شكل جداول محاسبية.[5]
- **المجموعة المسندية :**وهي المستندات المختلفة التي يعدها البنك أو العميل بأنواع متعددة ومختلفة بحسب نوع النشاط ومنها على سبيل المثال قسائم الإيداع ووصولات السحب والإشعارات المدينة والدائنة وغيرها.[1]

---

[1] نعيمة قاسمي، **تكييف القوائم المالية في المؤسسة الجزائرية حسب المعاير المحاسبة الدولية ias/ifrs** ، مذكرة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، (غير منشورة)، جامعة حمه لخضر، الوادي ،1015،ص 35

[2] عبيرات مقدم واخرون، **النظام المحاسبي المالي ومتطلبات المعايير المحاسبة الدولية**، ملتقى الدولي حول المؤتمر العالمي الدولي حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الاصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات، الحلول، جامعة غرداية يوم 01و02ديسمبر 2014،ص2

[3] المادة 18،**المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008**،الذي يتضمن تطبيق أحكام القانون11/07،الجريدة الرسمية، العدد27،الصادرة بتاريخ 28ماي 2008،ص11

[4] محمد الحبيب المرحوم، **مرجع سبق ذكره**، ص206

[5] حسن جميل البديري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص36 37

- **دليل الحسابات:** هو عبارة عن جدول أو قائمة تضم جميع الحسابات التي في العمليات المالية للمؤسسة والتي قد تنشأ فيما بعد، وتكون اسماء ممثلة في رموز أو أرقام ذات دلالة ومبوبة في مجموعة من الحسابات ذات الطبيعة المشتركة، فقد تأخذ كل مجموعة من الحسابات رقما رئيسيا ليشير إلى مجموعة من الحسابات المتجانسة وتتفرع منه أرقام للحسابات الفرعية والدليل المحاسبي هو مرشد المحاسب نحو توجه القيد المحاسبي إلى أي عناصر القوائم المالية لغرض تسهيل إعداد البيانات والقوائم المالية بالسرعة والدقة الملائمة لمستخدميها.[2]
- **نظام الرقابة الداخلية:** هي مجموعة من اجراءات ووسائل محاسبية أو ادارية أو جردية مادية لكي تضمن دقة وصحة الاعمال المحاسبية.
- **مجموعة الأدوات والاساليب:** وهي مجموعة الأدوات المستخدمة كالآلات اللازمة لتنفيذ الاعمال المحاسبية.[3]
- **المنفذون للنظام المحاسبي:** وهم مجموعة المحاسبين الذين يتولون تنفيذ خطوات الدورة المحاسبية التي تضمنها النظام المحاسبي ومتابعة إجراءاته الخاصة بالمحافظة على أصول المؤسسة والرقابة عليها وأداء العاملين كما يشمل الموظفين العاملين على الآلات والأجهزة الخاصة بتنفيذ خطوات النظام.[4]
- **القوائم والتقارير المالية الدورية والختامية:** تعتبر القوائم المالية الدورية منها والختامية مخرجات لنظام المحاسبي وهدف منها هو توفير معلومات مالية موثوق بها وعادلة عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة والتزاماتها المترتبة على هذه الموارد بحيث تتيح الفرصة لتقويم مواطن القوة والضعف وتوفير معلومات صحيحة للأطراف ومعرفة التغيرات الحادثة في المركز المالي.[5]

2-3ـ مدونة الحسابات : حسب موضوع الدراسة فإن مدونة الحسابات الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية حسب الشكل المقدم في النظام المحاسبي المالي وكما عرضت في النظام 09-04 المؤرخ في: 23جويلية 2009 تضمنت الأصناف التالية:

---

[1] ايهاب نظمي ابراهيم واخرون، **محاسبة المنشآت المالية والبنوك وشركات التأمين**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الاردن، 2011،ص28

[2] رحيش سعيدة، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الابلاغ المالي الدولية**، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات الماجستير تخصص محاسبة، جامعة امحمد بوقرة بومرداس،2014/2013، ص50

[3] فؤاد توفيق ياسين وآخرون، **المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والاسلامية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 1996،ص34

[4] رحيش سعيدة، **المرجع السابق**، ص57

[5] بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين الرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2014،ص125

الصنف الاول: حسابات عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك. **الصنف الثاني:** حسابات العمليات مع الزبائن. **الصنف الثالث:** حسابات الحافظة ـ سندات وحسابات التسوية. **الصنف الرابع:** حسابات القيم الثابتة. **الصنف الخامس:** حسابات رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة. **الصنف السادس:** حسابات التكاليف. **الصنف السابع:** حسابات النواتج. **الصنف التاسع**: حسابات خارج الميزانية.[1](انظر الملحق رقم 01)

2ـ4 الدورة المحاسبية اليومية بالبنك:

فيما يلي توضيح للدورة المحاسبية اليومية بالبنك وكيفية تسجيلها:

1. تثبيت العمليات اليومية الخاصة بنشاط البنك والتي تقوم بها الشعب الفنية بالبنك أولا بأول في مستندات (جدول أو ملاحق الصندوق ومستندات اليومية (المسحوب أو التسوية)التي لا يكون الصندوق طرفا فيها.
2. تدقق هذه الملاحق بعد إعدادها تدقيقا مستنديا ويوقع عليها المخولين بالتوقيع .
3. تجميع جميع الملاحق التي تنظم في جميع الشعب وتفرغ في جدول لجميع عمليات الصندوق عن اليوم من مقبوضات وكذلك بالنسبة إلى ملاحق اليومية التي لا يكون الصندوق طرفا فيها وترسل إلى شعبة المحاسبة لتتولى تسجيلها بقيود إجمالية في دفتر اليومية العامة.
4. يلاحظ أن ملاحق الصندوق تثبت في اليومية العامة من خلال قيدين القيد الأول يمثل جانب المدين (مقبوضات) والقيد الثاني يمثل جانب الدائن (المدفوعات) .
5. تتم المطابقة بين الحسابات الإجمالية بدفتر الأستاذ العام و دفاتر المساعد في كافة الشعب كي يتم الضبط الحسابي والضبط الداخلي في آن واحد، ومن واقع أن دفتر الأستاذ العام ينظم ميزان المراجعة اليومي تم تعد بعد ذلك القوائم المالية.[2]
6. كذلك تثبت مستندات اليومية بقيد مركب إجمالي.
7. يتم قيد جميع عمليات البنك عن اليوم بدفتر اليومية العامة ثم ترحل العمليات إلى حساباتها المختصة في دفتر الأستاذ العام. [3]

---

[1] نظام رقم09 –04 في 23 يوليو2009، **المتضمن مخطط الحسابات البنكية** والقواعد المحاسبة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد76،ص ص13 14

[2] إيهاب نظمي ابراهيم واخر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص29 30

[3] فائق شقير وآخرون ،**محاسبة البنوك**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3،الاردن،2008،ص291

الفرع الثاني: عرض القوائم المالية البنكية

تبنّت الجزائر نظام محاسبي مالي طبقا لقانون 11/07 المؤرخ في 2007الذي يعتمد على مبادئ ومعايير محاسبة الدولية مما أدى إلى اصدار نظام 04/09 و05/09 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية بحيث نصّت المادة 03 من نظام 04/09على تسجيل العمليات المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المحددة في قانون11/07، كما ألزمت المادة 02من النظام 09-04 المؤرخ في23/07/ 2009 .

على البنوك والمؤسسات المالية بتسجيل عملياتها المحاسبية، وفقا لمدونة الحسابات الملحقة بالنظام، كما حددت المادة 02 من النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، عرض كشوفاتها المالية، وفقا للنماذج الملحقة ضمنه حيث تتكون هذه القوائم المالية القابلة للنشر من ميزانية، خارج ميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات الخزينة وجدول التغيرات في الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق.

1-1ـ تعريف القوائم المالية: القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابلة للفصل فيما بينها، تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة عند إقفال الحسابات.[1]

كما تعتبر من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الكيان، والتي من خلالها تمكن من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للكيان وما حققته من نتائج. فالمعايير المحاسبة الدولية تبين الإطار العام لتقديم القوائم المالية وما يتطلبه محتوى كل وثيقة.[2]

نستنتج من خلال التعريفات السابقة التعريف الشامل:أن القوائم المالية هي عبارة عن المرآة توضح الوضعية المالية والأداء للكيان خلال فترة زمنية معينة. حيث أن هذه القوائم مترابطة مع بعضها البعض .

1-2- أهداف القوائم المالية :

تتمثل أهداف القوائم المالية حسب الإطار المفاهيمي للجنة المعايير المحاسبة الدولية (ISAC) في إمداد مجموعة واسعة من المستعملين بالمعلومات الضرورية لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وتتركز هذه المعلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة، أداء المؤسسة، التغيير في الوضعية المالية للمؤسسة من خلال ما تقدمه جداول تدفقات الخزينة.[3]

---

[1] نعيمة قاسمي، **تكييف قوائم مالية في المؤسسات الجزائرية حسب المعايير المحاسبة الدولية ias/ifrs**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تدقيق محاسبي، (غير منشورة)، جامعة الوادي،2015/2014،ص46

[2] الطيب المدني، **القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي scf ومعايير المحاسبة الدوليةifrs/ ias**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص3

[3] حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية المعايير المحاسبة الدولية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، (غير منشورة) ،جامعة الحاج الاخضر باتنة، 2009/2008،ص144

2 ــ عرض القوائم المالية البنكية:

تُعبَر القوائم المالية عن الوضعية المالية لأي بنك وهي تؤثر على متخذي القرارات وهذا ما يستلزم توفير معلومات تتميز بالدقة والموضوعية وهو ما أدى إلى إصدار معايير محاسبية تشمل البيانات الواجب الإفصاح عنها في معيار الدولي IAS30 ومعيارIFRS07 والذي ركز على الإفصاحات في مجال البنوك والمؤسسات المالية، بحيث يهدف معيار30 إلى توفير معلومات كافية لمستخدمي القوائم المالية التي تمكنهم من تقييم سيولة البنك وقدرته على السَداد والمخاطر التي يتعرض لها البنك كما يشجع على عرض الملاحظات والإيضاحات المتعلقة بمخطر السيولة والرقابة على البيانات المالية بحيث تساعدهم في فهم السمات الخاصة بالعمليات التي يزاولها البنك. كما يهدف معيارIFRS07 إلى تحسين فهم مستخدمي القوائم المالية لأهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية ومدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية التي تتعرض لها المؤسسة خلال الفترة ونهاية فترة التقرير، والطريقة التي تدير بها إدارة المؤسسة تلك المخاطر.[1]

كما قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات لمواكبة التغيرات في المحاسبة البنكية والتزام بمعيار الابلاغ المالي 07 بحيث كان نظام 05/09 يتضمن القوائم المالية البنكية والتي تتمثل في الميزانية وخارج الميزانية، حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملحق.

1) **الميزانية :** يتم إعداد وعرض الميزانية وفقا لأُسس محاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي والقواعد المحاسبية المطبقة في البنوك، بحيث يتم إعدادها وفقا لترتيب تنازلي للسيولة.[2]

الميزانية البنكية تعطي الذمة المالية للبنك في تاريخ معين وتضم ميزانية خمسة عشر بند في جانب الاصول ترتب وفق لسيولة متناقصة وتسعة عشر بند في جانب الخصوم ترتب وفق الاستحقاق المتزايد.

---

[1] ناصر نورالدين عبد اللطيف، **المحاسبة في المؤسسات المالية و البنوك وشركات التأمين المعايير الدولية للإفصاح،** دار التعلم الجامعي الاسكندرية،2015،ص232.بتصرف

طارق عبدالعال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها(الافصاحات)**،دار الجامعية، الاسكندرية،2008،ص606.

ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين ، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية،2016،ص2

[2] **نظام 09-05** المؤرخ في 18 أكتوبر 2009،**يتضمن إعداد الكشوفات المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها،** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائريةالعدد76،ص17

الجدول رقم (1-1):نموذج لأصول الميزانية وفق النظام 05/09

	الاصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن			
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية ـ أصول			
8	الضرائب المؤجلة ـ أصول			
9	أصول الاخرى			
10	حسابات التسوية			
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشتركة			
12	العقارات الموظفة			
13	الاصول الثابتة			
14	الاصول الثابتة غير المادية			
15	فارق الحيازة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، نظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009،يتضمن إعداد الكشوفات المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، العدد**76**

الجدول رقم (1-2):نموذج لأصول الميزانية وفق النظام 05/09

	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة-1
1	البنك المركزي			
2	ديون تجاه الهيئات المالية			
3	ديون تجاه الزبائن			
4	ديون ممثلة بورقة مالية			
5	الضرائب الجارية ـ خصوم			
6	الضرائب المؤجلة ـ خصوم			
7	خصوم أخرى			
8	حسابات التسوية			
9	موؤنات لتغطية المخاطر والاعباء			
10	إعانات التجهيز			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية			
12	العامة			
13	ديون تابعة			
14	رأس المال			
15	علاوات مرتبطة برأس المال			
16	احتياطات			
17	فارق التقييم			
18	فارق إعادة التقييم			
19	ترحيل من جديد(-/+)			
	نتيجة السنة المالية (-/+)			
	مجموع الخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، نظام 09-05المؤرخ في 18 أكتوبر 2009،يتضمن إعداد الكشوفات المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

محتوى بنود الأصول والخصوم[1]

[1] النظام 09-05 المؤرخ في 18أكتوبر2009،**المرجع السابق**، ص ص18 22

يمثل جانب الاصول للبنك عن الاستخدامات الأموال في الإستثمار أو توظيف بهدف جني إيرادات، أما جانب الخصوم يعبر عن مصادر الأموال البنك من ودائع وغيرها.

2) نموذج جدول خارج الميزانية:

تشمل جميع العمليات التي يؤجل تحقيقها إلى المستقبل وتتمثل في الأصول المحتملة، وتسمى محتملة لأنها مرتبطة بالتزام أو تحقيق شرط غير مؤكد خارج عن إرادة البنك.[1]

وهي عبارة عن جدول يتكون من جانبين جانب يمثل التزامات ممنوحة وجانب آخر يمثل التزامات محصل عليها كما لا ينتج عنها أي تدفق نقدي

الجدول (1-3) نموذج خارج الميزانية

1 ـ التزامات ممنوحة		
التزامات التمويل:		
التزامات ممنوحة لمؤسسات القرض		
التزامات ممنوحة للعملاء		
التزامات الضمان:		
التزامات لأمر مؤسسات القرض		
التزامات لأمر العملاء		
التزامات على الاوراق المالية:		
ملتزمات تحمل خيار الشراء أو إعادة الشراء		
التزامات أخرى ممنوحة		
2ـ ــ التزامات مستلمة		
التزامات التمويل:		
التزامات مستلمة من مؤسسات القرض		
التزامات الضمان:		
التزامات مستلمة من مؤسسات القرض		
التزامات على الاوراق المالية:		
أوراق مالية مشتراة مع خيار الشراء أو إعادة الشراء[2]		

[1] بكاري جليلة، **القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص دراسات محاسبية جبائية معمقة، (غير منشورة) ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012،ص15

[2] jacques Darmon**, stratégie bancaire et gestion de bilan**,economica,paris,1998 ,p35

جدول خارج الميزانية يتطابق مع معايير محاسبة الدولية. محتوى بنود خارج الميزانية التي تنقسم إلى التزامات ممنوحة وأخرى مستلمة[1]

تصنف التزامات إلى التزامات مقدمة وأخرى محصلة وتكون مرتبة حسب طبيعتها التزامات التمويل (وتكون حسب العملة الوطنية والأجنبية) ثم التزامات الضمان ثم التزامات اخرى.

3) نموذج جدول حسابات النتائج :

يشمل جدول حسابات النتائج المجموعتين السادسة والسابعة أي يعرض الوضعية ملخصة للأعباء والإيرادات المحققة خلال السنة المالية، ولا يؤخذ بعين إعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، والنتيجة الصافية هي نتيجة عملية الطرح.[2]

الجدول رقم (1-4): نموذج جدول حسابات النتائج

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	+فوائد ونواتج مماثلة			
2	-فوائد وأعباء مماثلة			
3	+عمولات (نواتج)			
4	- عمولات (أعباء)			
5	+/- أرباح أو خسائر صافية على الاصول المالية المملوكة لغرض المعاملة			
6	+/- أرباح أو خسائر صافية على الاصول			
7	المالية متاحة للبيع			
8	+ نواتج النشاطات الاخرى -أعباء النشاطات الاخرى			
9	**الناتج البنكي الصافي**			
10	-أعباء استغلال عامة			
11	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الاصول الثابتة المادية وغير المادية			
12	**الناتج الاجمالي للاستغلال**			

[1] النظام 09-05المؤرخ في18أكتوبر2009،**المرجع السابق**،ص23

[2] المادة 34، **المرسوم التنفيذي رقم 156/08المؤرخ في 26ماي2008**،المتعلق بتطبيق أحكام قانون11/07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد27، الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008، ص15

13	-مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير قابلة للاسترداد			
14	+ استرجاعات الموؤنات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة			
15	**ناتج الاستغلال**			
16	+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17	+العناصر غير العادية (نواتج)			
18	-العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**			
20	- ضريبة على النتائج وما يماثلها			
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، نظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009،يتضمن إعداد الكشوفات المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

يفسر جدول حسابات نتائج الأنشطة التي قام بها البنك قصد فهم مكونات نتيجة الدورة المالية حيث يمثل الفرق بين الإيرادات والتكاليف نتيجة الدورة المالية. محتوى بنود حسابات النتائج[1]

3) نموذج جدول تدفق الخزينة(الطريقة غير المباشرة)

هو قائمة تعرض التحصيلات النقدية، والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية وهي تتكون من ثلاثة أنشطة: تشغيلية، تمويلية، استثمارية، وذلك خلال فترة زمنية محددة بحيث تؤدي إلى تحديد رصيد النقدية.[2]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **نظام09- 05المؤرخ في18اكتوبر2009،المرجع السابق**، ص ص24 26

[2] محمد زرقون وآخر، **مرجع سبق ذكره**،ص9

الجدول رقم (1-5): نموذج جدول تدفق الخزينة وفق نظام 09-05

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	**ناتج قبل الضريبة**			
2	+/- مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة وغير المادية			
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و			
4	الأصول الثابتة الأخرى			
5	+/- مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى			
6	+/- خسارة صافية/ ربح صافي من أنشطة الاستثمار			
7	+/- نواتج /أعباء من أنشطة التمويل +/- حركات أخرى			
8	**= إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة و التصحيحات الأخرى** (إجمالي العناصر 2إلى 7)			
9	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية			
	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن			
10	التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم			
11	المالية			
12	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول			
13	والخصوم غير المالية ـ الضرائب المدفوعة			
14	**=انخفاض / (ارتفاع) صافي الأصول و الخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية** (إجمالي عناصر 9-13			
15	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي** (إجمالي العنصرين 1،8و14(أ)			
16	+/-التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها			
17	المساهمات			
18	+/-التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة المادية وغير المادية			

	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية			
19	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار** (إجمالي العناصر 16إلى 18) (ب)			
20 21	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين +/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل			
22	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل** (إجمالي العنصرين 20إلى 21)(ج)			
23	**تأثير التغير في سعر الصرف أموال الخزينة و معادلاتها** (د)			
24	**ارتفاع /(انخفاض) صافي أموال الخزينة (أ+ب+ج+د)** التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (أ) التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب) التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج) تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)			
أموال الخزينة ومعادلاتها				
25	**أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح** (إجمالي العنصرين 26إلى 27)			
26 27	صندوق ، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم) حسابات (أصل وخصم)وقروض / إقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية			
28	**أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال(إجمالي العنصرين 29و30)**			
29 30	صندوق ، بنك مركزي ج ب(أصل وخصم) حسابات (أصل وخصم) واقتراضات/ قروض عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية			
31	**صافي تغير أموال الخزينة**			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، نظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009،يتضمن إعداد الكشوفات المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

الهدف من جدول تدفق الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة الخاضعة على توليد أموال الخزينة ومعادلاتها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة لأموال الخزينة، محتوى جدول تدفق الخزينة.[1]

4)نموذج جدول تغير الأموال الخاصة

هو جدول يقوم بتحليل الحركات الحاصلة في العناصر المكونة للأموال الخاصة للمؤسسة أثناء القيام بنشاطها.[2]

الجدول رقم (1-6): تغير الأموال الخاصة وفق نظام 09-05

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد في 31 ديسمبر ن-2						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31ديسمبرن-2						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقة للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية ن-1						
الرصيد في 31ديسمبر ن-1						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31ديسمبر ن-1						

[1] النظام 09-05 المؤرخ في 18اكتوبر2009،**المرجع السابق** ، ص ص27 30

[2] رحيش سعيدة، **مرجع سبق ذكره**،ص38

تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية ن						
الرصيد في 31ديسمبر ن						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، نظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009،يتضمن إعداد الكشوفات المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

محتوى جدول تغير الأموال الخاصة[1]تعد قائمة التغير في الاموال الخاصة عن الفترة المحاسبية لتفصح عن المعلومات الخاصة بكل من الاموال الخاصة في بداية الفترة بعد مراعاة حقوق الغير بالإضافة الى التغيرات مثل زيادة أو انخفاض رأس المال، ونتيجة الفترة من صافي ربح أو خسارة.

5)نموذج ملحق الكشوف المالية:

1.يشمل ملحق الكشوف المالية على التفسيرات والتعاليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لمستعملي هذه الكشوفات.

2. يشمل ملحق الكشوف المالية على معلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوفات المالية وتتضمن:

ـ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.

ـ مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية.

ـ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة و المعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيريها،

ـ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة.

3. يجب ألا يشمل ملحق الكشوفات المالية إلا المعلومات الهامة، الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الكشوفات المالية على ممتلكات المؤسسة الخاضعة ووضعيتها المالية ونتيجتها.

[1] نظام 09-05 المؤرخ في 18اكتوبر2009، **المرجع السابق**، ص ص30 32

4.يجب أن تكون ملاحظات ملحق الكشوف المالية محل تقديم منظم. كما يجب على كل بند من بنود الميزانية وخارج الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة أن يرسل المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة.

5. يجب أن يكون محتوى الملحق موافقا لنشاط كل مؤسسة خاضعة، وأن يتضمن على الخصوص المذكرات الأتية:

المذكرة 1: القواعد و الطرق المحاسبية

المذكرة2:المعلومات المتعلقة بالميزانية

المذكرة3:المعلومات المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية

المذكرة 4: المعلومات المتعلقة بحساب النتائج

المذكرة 5: المعلومات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة

المذكرة6: المعلومات المتعلقة بجدول تغير الأموال الخاصة

المذكرة7: المعلومات المتعلقة بالفروع، المؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة

المذكرة8:تسيير المخاطر

المذكرة 9: معلومات متعلقة برأس المال

المذكرة10: العوائد والامتيازات الممنوحة للمستخدمين

المذكرة11:المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة.[1]

[1] نظام 09-05 المؤرخ في 18اكتوبر 2009،**المرجع السابق**، ص 32

المطلب الثاني :تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل معايير تقارير محافظ الحسابات

تساعد عملية التدقيق في التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي تستخدم بدورها في اتخاذ القرارات، لهذا سنحاول التعرف في هذا المطلب على التدقيق وأنواعه وأهم التشريعات ومعايير الخاصة بعملية التدقيق.

الفرع الاول: التدقيق البنكي

لقد صدرت عدة تعاريف في ما يخص التدقيق ويمكن أن نذكر ابرزها في ما يلي :

1. تعريف التدقيق :

ـ هو عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المنشأة فحصا فنيا انتقاديا محايدا لتحقيق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمنشأة معتمدا فيه على القوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية.[1]

ـ هو عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة وايصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك للتحقق.[2]

التدقيق البنكي : هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالبنك، فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن دلالة القوائم المالية وعن الوضع المالي لذلك البنك في نهاية فترة زمنية معلومة أو مدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح وخسارة عن تلك الفترة.[3]

2 ـ أنواع التدقيق البنكي:

ينقسم التدقيق البنكي إلى نوعين وذلك حسب الجهة القائمة به :

1.2 التدقيق الداخلي:

هو عبارة عن نشاط تأكيدي مستقل وموضوعي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة ولتحسين عملياتها وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر الرقابة والتوجيه.

---

[1] ريم خالد مطاحن، **مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجين على تدقيق حسابات الشركات الاردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص محاسبة ، (غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ،2009،ص12

[2] أحمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا المعايير الدولية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 9 10

[3] رواني بوحفص وأخر، **متطلبات تطوير مهنة التدقيق البنكي في الدول العربية في ظل معايير التدقيق وقانون fatca**، ملتقى الدولي حول المؤتمر العالمي الدولي حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الاصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات، الحلول، جامعة غرداية يوم 01و02ديسمبر 2014،ص3

ـ التدقيق الداخلي مخصص لتقيم القضايا التي تؤثر على استقرار المنظمة ككل. وهو أكثر تشاورية من الطبيعة التأكيدية انخراطا في تعزيز النظم من تحديد الأخطاء، يتمتع المدققون الداخليون بقيمة كبيرة لإدارة الشركة لأنها توفر المعلومات الهامة التي يحتاجها المديرون.[1]

تدقيق بنكي داخلي: بأنها وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء تلك المالية أو الإدارية منها ولمساعدة جميع العاملين فيه على إنجاز الواجبات الموكلة إليهم وذلك عن طريق التحليل والتقييم وتقديم والتوجيهات والاستشارات التي تتعلق بالفعاليات المختلفة في البنك وللتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات بما يتفق والسياسات العامة للبنك.

2.2 التدقيق الخارجي:

ـ يعرف على أنه جهة رقابية معينة من قبل الجمعية العمومية (المساهمين) تعطيها قدر كم الاستقلالية وتهدف إلى فحص البيانات المالية وتدقيقها وتقديم رأيا مهنيا وفنيا محايدا في القوائم المالية واعتماد البيانات المالية.

ـ تدقيق بنكي خارجي: وهو تدقيق يقوم به شخص مستق عن إدارة البنك وينقسم إلى :

أ. تدقيق قانوني: محدد أو منصوص عليها في قانون المؤسسة، وتتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإجبارية التي يقوم بها محافظ الحسابات بغرض الشهادة على صحة الحسابات السنوية وإعطاء الصورة الصادقة لوضعية الشركة المالية ونتائج نشاطها.

ب . تدقيق تعاقدي: يتم تنفيذه بناء على طلب كيان وذلك لأغراض محدد في العقد مع المدقق. ويكون اختياري وفقا لعقد يبرم بين المدقق وزبونه ويكون حسب الهدف والنطاق والمدة المحددة في الاتفاق.

ج . خبرة قضائية :يهدف إلى تتبع أو منع نشاطات الغش والاحتيال، الذي يقوم به شخص المؤهل يعين من طرف المحكمة.

هـ . التدقيق الشرعي: جمع وتقييم الادلة عن أنشطة البنك لتحديد مدى توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية والتقرير عن ذلك، ويجب أدائه بواسطة شخص كفء ومستقل.[2]

---

[1] sawyer Lawrence B, « **why interal auditing interal auditre Dec**", Source citation 1993,p43

[2] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلي التطبيق** ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2003، ص 35، بتصرف

الشكل رقم(01-01) : يوضح أنواع التدقيق البنكي

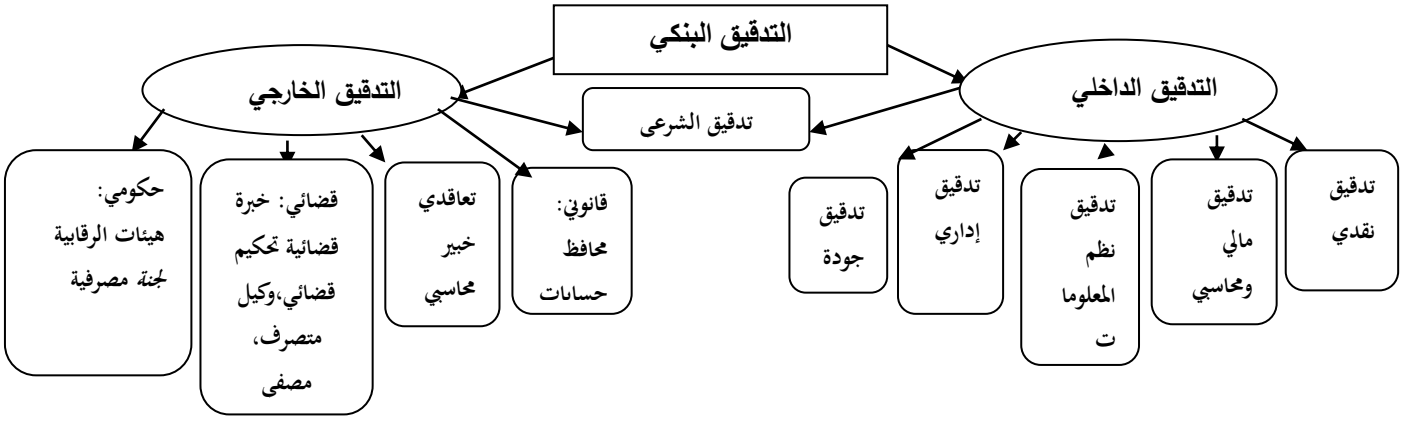

المصدر: من إعداد الطالبيتين بناءا على مسبق

3ـ التدقيق البنكي في التشريع الجزائري

القوانين والمراسيم والقرارات

صدرت عدة نصوص قانونية متعلقة بالإصلاح المحاسبي والرقابة في البنوك الجزائرية:

- ✓ النظام 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض، والذي أخذ بأهم الافكار التي جاء بها 1986المتعلق بالبنوك والقرض والقانون المعدل والمتمم لنفس القانون1988.[1]
- ✓ قانون 91-08المؤرخ في 1991/04/27حددشروط وكيفيات ممارسة الخبير المحاسبي والمحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
- ✓ النظام 02-03 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الصادر في 2002/11/14.[2]
- ✓ الأمر 03-11 المؤرخ في2003/08/26المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والملغي لقانون90-10.[3]
- ✓ الامر 10-04 في 2010/08/26المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمكمل للأمر03-11.[4]
- ✓ النظام رقم 11-08 المؤرخ في 2011/11/28 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.[5]

---

[1] **قانون90-10المؤررخ في 1990/04/14،المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

[2] **نظام 02-03المؤرخ في 2002/11/14، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

[3] **الامر 03-11المؤرخ في 2003/08/26،المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية**،العدد52.

[4] **الأمر10-04 المؤرخ في 2010/08/26،المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

[5] **النظام رقم 11-08 المؤرخ في 2011/11/28،المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47، الصادرة في 2012/08/29.

- ✓ القانون 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 يتعلق بمهن الخبير المحاسبي والمحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد،[1]والذي احتوى ضمنيا على معايير التدقيق المتعارف عليهاGAAS ومعايير التدقيق الدوليةISA.بحيث حدد هذا القانون كيفية تعيين وعزل ومسؤوليات واتعاب وشروط ممارسة مهنة.

المرسوم التنفيذي رقم 202/11المؤرخ في 2011/05/26،يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال إرسالها.[2]

القرار 2013/06/24المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات،[3]القرار2014/01/12يحدد كيفية تسليم تقارير محافظ الحسابات.

مقررات حول معايير NAAوالتي بلغ عددها16معايير:

المقرر رقم 002المؤرخ في2016/02/04، المتضمن المعايير التدقيق الجزائرية.[4]

المقرر رقم 150المؤرخ في 2016/10/11، المتضمن المعايير التدقيق الجزائرية.[5]

المقرر رقم 23 المؤرخ في 2017/03/15، المتضمن المعايير التدقيق الجزائرية.[6]

الفرع الثاني: تدقيق بنكي قانوني

مر النظام المصرفي في الجزائر بعدة مراحل ابتداء من قانون 10/90الذي تم الغاءه وتعديله وفقا الامر11/03الذي يهدف إلى حماية رأسمال من المخاطر تبعا لتوصيات لجنة بازل ثم جاء الامر 10/04المعدل والمتمم للامر11/03يهدف إلى تدعيم الاستقرار المالي وتعزيز حماية المستهلك في مجال المصرفي. سنحاول التعرف في هذا الفرع على مهنة محافظ الحسابات ومهامه وفقا للامر11/03و معايير محافظ الحسابات وفقا للقرار الوزاري.

---

[1] **قانون 01/10المؤرخ في 2010/06/29،يتعلق بمهن الخبير ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد،** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزئرية،العدد42،الصادرة في2010/07/11، ص 3

[2] **مرسوم تنفيذي 202/11المؤرخ في 2011/05/26،يحددمعايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال إرسالها،** الجريدة الرسمية، العدد30،الصادرفي2011/06/1، ص19

[3] **قرار المؤرخ في 2013/06/24، يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات،** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائريةالعدد24،الصادرفي2014/04/30، ص12

[4] وزارة المالية،**المقرر002المؤرخ في 2016/02/04،المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق**،الصادرفي2016/02/04

[5] وزارة المالية،**المقرر150المؤرخ في 2016/10/04،المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق**،الصادرفي2016/10/04

[6] وزارة المالية،**المقرر23المؤرخ في 2017/03/15،المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق**،الصادرفي2017/03/15

1ـ تعريف محافظ الحسابات:

يعرف محافظ الحسابات حسب المادة 22 من القانون10-01 هو "كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات و الهيئات وانتظامها و مطابقتها لأحكام التشريع المعمول به"

2 ـ مهام محافظ الحسابات حسب قانون النقد والقرض :

يقوم محافظ الحسابات حسب قانون النقد والقرض رقم 03-11المؤرخ في 26أوت 2003 فقد جاء في المادة 101:"يتعين على محافظ الحسابات البنوك والمؤسسات المالية زيادة على التزاماتهم القانونية القيام بما يلي:

ـ أن يعلموا فورا محافظ بكل مخالفة ترتكبها المؤسسة الخاضعة لمراقبتهم طبقا لهذا الامر والنصوص التنظيمية المتخذة بموجب أحكامه.

ـ أن يقدموا لمحافظ بنك الجزائر تقريرا خاصا حول المراقبة التي قاموا بها، ويجب أن يسلم هذا التقرير للمحافظ في أجل أربعة أشهر ابتداء من تاريخ ثقل كل سنة مالية .

ـ أن يقدموا للجمعية العامة تقريرا خاصا حول منح المؤسسة أية تسهيلات لأحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المذكورين في المادة 104من هذا الأمر، وفيما يخص فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية فيقدم هذا التقرير لممثليها في الجزائر.

ـ أن يرسلوا إلى محافظ بنك الجزائر نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة للمؤسسة.[1]

3ـ معايير تقارير محافظ الحسابات:

معايير تقارير محافظ الحسابات حسب القرار الوزاري في 2013/06/24 تعددت معايير محافظ الحسابات بحيث شملت 15معيار والتي هي مبينة في الجدول أدناه:

[1] المادة 101،**الامررقم 03-11المؤرخ في 26أوت2003،المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52، ص16

الجدول رقم (1-7): معاير تقارير محافظ الحسابات

البيان	المصطلح بالفرنسية	التبويب
معيار التقرير في التعبير عن الرأي حول القوائم المالية	Norme de rapport sur les procédures de contrôle interne	**NRCAC 01**
معيار تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة و الحسابات المدمجة	Norme de rapport d'expression d'opinion des comptes consolidés et des comptes combinés	**NRCAC 02**
معيار التقرير حول الاتفاقيات المنظمة	Norme de rapport sur les conventions règlement	**NRCAC 03**
معيار التقرير حول المبلغ الإجمالي لأعلى خمسة أو 10 تعويضات (أشخاص أعلى أجر)	Norme de rapport sur le montant global des cinq(5) ou dix (10) rémunérations les plus élevées	**NRCAC 04**
معيار التقرير حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين	Norme de rapport sur les avantages particuliers accordés au personnel	**NRCAC 05**
معيار التقرير حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة و النتيجة حسب السهم أو حسب الحصة في الشركة	Norme de rapport sur l'évolution du résultats des cinq derniers exercices et du résultat par action ou partsociale	**NRCAC 06**
معيار التقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية	Norme de rapport sur les procédures de contrôle interne	**NRCAC 07**
معيار التقرير حول استمرارية الاستغلال	Norme de rapport sur la continuité d'éxploitation	**NRCAC 08**
معيار التقرير المتعلق بحيازة أسهم الضمان	Norme de rapport relatif à la détension d'actions de garantie	**NRCAC 09**
معيار التقرير المتعلق بعملية رفع رأس المال	Norme de rapport relatif à l'pération d'augmentation de capital	**NRCAC 10**

NRCAC 11	Norme de rapport relatif à l'opération d'augmentation de capital	معيار التقرير المتعلق بعملية تخفض رأس المال
NRCAC 12	Norme de rapport relatif à l'émission d'autres valeurs mobiliéres	معيار التقرير المتعلق بتوزيع الأسهم
NRCAC 13	Norme de rapport relatif à la dis tribution d'acomptes sur dividendes	معيار التقرير المتعلق بتوزيع التسبيقات على أرباح الأسهم
NRCAC 14	Norme de rapport relatif à la transformation des sociétés par action	معيار التقرير بتحويل قرارات المساهمة
NRCAC 15	Norme de rapport relatif aux filiales participations et sociétés controlées	معيار التقرير المتعلق بالفروع و المساهمات و الشركات المراقبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مطبوعة رواني بوحفص ،التدقيق المالي والمحاسبي، س قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرادية،2018/2017.

من خلال الجدول نلاحظ أن المشرع الجزائري يحدد محتوى كل معيار من هذه المعايير بقرار من الوزير المكلف بالمالية، بحيث أنه يؤرخ تقرير محافظ الحسابات عند نهاية عملية المراقبة ويكون هذا التاريخ بعد إنهاء الحسابات السنوية من طرف الأجهزة المختصة ويؤرخ حسب القرار الوزاري المؤرخ في 12 يناير 2014 كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات حيث تنص المادة 2من هذا القرار على أن التقارير المنصوص عليها في القرار المؤرخ في 24 يونيو 2013 يجب أن يسلمها محافظ الحسابات على الأقل قبل 15 يوما من تاريخ انعقاد جمعية العامة العادية أو غير العادية أو هيئة التداول المؤهلة.[1] ويتضمن هذا التقرير رقم الاعتماد ورقم التسجيل في جدول الغرفة الوطنية لمحافظ الحسابات وعنوانه وامضائه و ختميه. ونصت المادة 03 من هذا القرار على أن توضع مختلف الوثائق الضرورية لإعداد تقارير محافظ الحسابات تحت تصرف هذا الاخير قبل(45)يوما على الأقل من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة أو هيئة التداول المؤهلة.[2] ويتم عرض التقرير المعد من طرف محافظ الحسابات على الجمعية العامة وبعدها يتم ارسال التقرير بقرار من الوزير المكلف بالمالية.

[1] المادة02من القرار المؤرخ في12يناير 2014، **يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد24، ص22

[2] المادة03من القرار المؤرخ في 12يناير2014،**المرجع نفسه**، ص23

الشكل رقم (1-2): يوضح نموذج زمني لتقرير محافظ الحسابات

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على مسبق

4ـ نظام رقابة الداخلية: بعد التعرف على محافظ الحسابات ومهامه وأنواع التقارير التي ينتجها وجب التطرق إلى نظام الرقابة الداخلي الذي هو جوهر عمل محافظ الحسابات.

تعرف الرقابة الداخلية على أنها عمل مستقل، وهدفها إعطاء الكيان ضمان لسير عملياتها من خلال النصائح والارشادات للمساهمة في خلق القيمة المضافة.[1]

كما هي عبارة عن خطة تنظيمية وتدابير تتخذها المنشاة لتحديد الانحرافات وتحليلها ومعالجتها بما يتماشى مع الأهداف المرجوة كما تهدف إلى تتبع سير العمليات اليومية.

4 ـ 1 أساليب فحص نظام الرقابة الداخلية:

- ✓ **التقرير الوصفي:** يتم تحضير قائمة تحتوي على الانظمة الفرعية للرقابة الداخلية ويقوم بتوجيه أسئلة للموظفين المسؤولين عن أداء كل عملية فبذلك يتضح سير العملية والاجراءات التي يمر بها والمستندات والدفاتر التي تسجل بها حيث يتم تسجيل الاجابات ثم ترتيبها حيث يظهر كيفية سير العملية ويحدد إذا كان النظام به ثغرات أو نقاط ضعف أو ينقصه بعض الضوابط الرقابية.
- ✓ **خرائط التدفق** : يقوم المدقق بدراسة من خلال دراسته للخرائط التنظيمية مثل الخريطة التنظيمية العامة وخرائط الدورات المستندية لمختلف عمليات البنك، كالقروض وحركة الودائع ومن عيوبها صعوبة رسمها واستخلاص درجة متانة نظام.
- ✓ **أسلوب الاستقصاء:** يقوم على إعداد استبيان كيفي استقصائي في قوائم أسئلة للاستفسار عن جميع نواحي النشاط بالمنظمة في تحليل للإجابات وقوفا على مدى كفاية نظام الرقابة.[2]

---

[1] **Jacques Renard ,Théorie et partique de l'audit interne ,Groupe Eyrolles ,paris ,France, 10ème édition 1995,p25.**

[2] يوسف جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص ص113 116، بتصرف.

- ✓ **الملخص التذكيري:** يعتمد على بيان تفصيلي كملخص كتابي تحدد فيه الاجراءات والاسس التي يتميز بها النظام السليم من أجل الاسترشاد بها كدليل إرشادي عند تقييم نظام الرقابة الداخلية. [1]

4 ـ 2 وسائل الحصول على أدلة الاثبات:

- ✓ **الجرد الفعلي:** وهو إعطاء دليل مادي على الوجود الفعلي للاستثمارات والمخزونات، وذلك من خلال النتائج النهائية لعملية الجرد في الجدول ممضى عليه من الاطراف القائمة بالعملية.
- ✓ **المراجعة التحليلية:** هو التحقق من صحة العمليات الحسابية التي يقوم بها المحاسب، أو التي تحتويه المستندات المحاسبية والكشوفات أو الدفاتر.
- ✓ **المراجعة المستندية:** فحص المستندات بغية التأكد من صحتها و التحقق من أن لكل عملية وتسجيل محاسبي له مستند يعتمد عليه.
- ✓ **المراجعة القياسية:** يقوم المراجع بقياس عنصر بعنصر أخر بغية الحصول على نتائج معينة في وقت قياسي.
- ✓ **المصادقات** :هي اعترافات من طرف المدنيين بصحة الرصيد او عدم صحته
- ✓ **استفسارات:** وتكون هذه لإثبات صحة المعلومات المتحصل عليها والتأكد من مدى العمل على تحقيق الاهداف والالتزام بالخطط.
- ✓ **المقاربات:** يتم مطابقة التسجيلات المحاسبية المتعلقة بيومية البنك في المؤسسة بما تم فعلا على مستوى البنك من خلال الكشوفات المرسلة من قبله.[2]
- ✓ **الملاحظة:** تستخدم ملاحظة كدليل اثبات من خلال تقييم انشطة معينة تساعد المراجع في تتبع سير العمل ،بحيث يحتاج إلى زيارة ميدانية من أجل ملاحظة مدى التزام بتنفيذ خطط العمل ومدى التناغم بين بين الاقسام المختلفة.[3]

---

[1] توفيق زرمان، **فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة**، مذكر مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، (غير منشورة)، جامعة المنتوري قسنطينة،2006/2005،بتصرف

[2] أحمد قايد نورالدين ،**التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية** ، دار الجنان للنشر والتوزيع،الاردن،2015، ص ص80 83

[3] محمد مصطفى سليمان ،**الاسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات** ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر،2014، ص183، بتصرف

الشكل رقم (1-3):أساليب فحص نظام الرقابة الداخلية

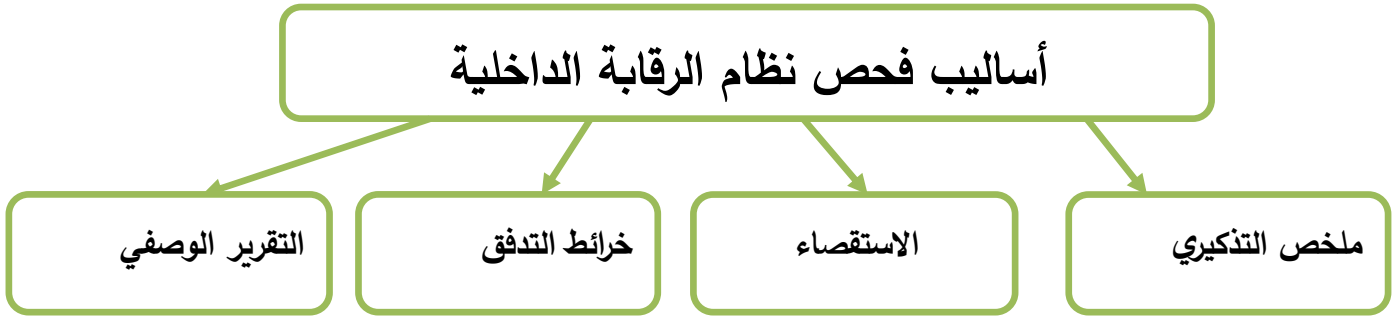

المصدر :من إعداد الطالبتين بناءا على الدراسة السابقة

الشكل رقم (1-4): وسائل الحصول على أدلة الاثبات

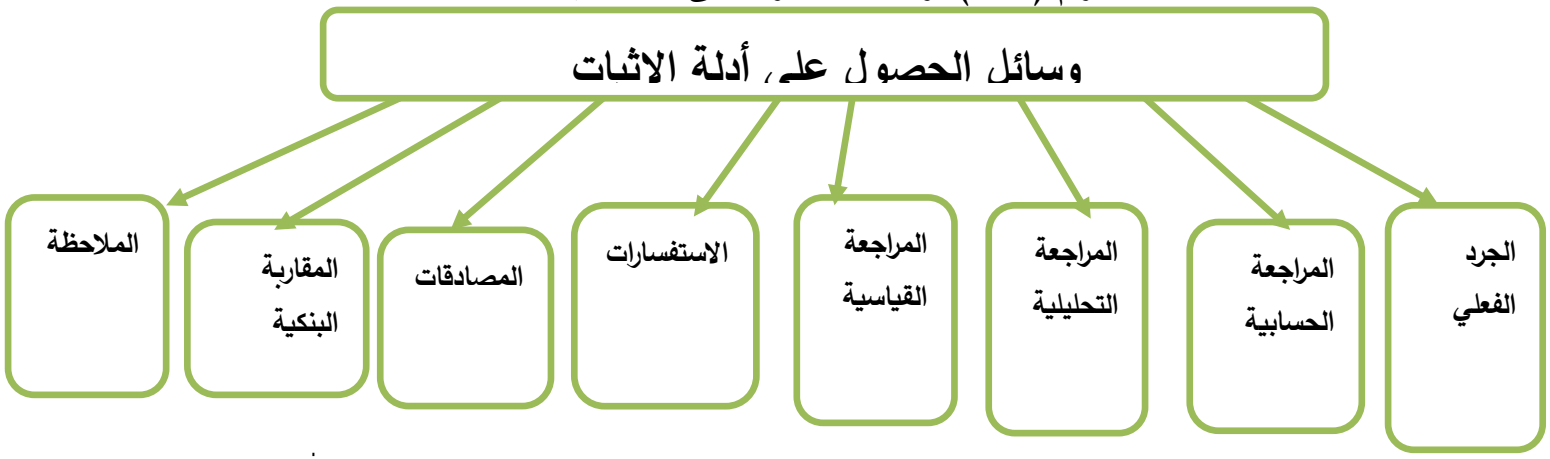

المصدر :من إعداد الطالبتين بناءا على الدراسة السابقة

المطلب الثالث: معايير التدقيق البنكي

تم اصدار معايير تقارير محافظ الحسابات والتي تنقسم إلى تقارير عامة وأخرى خاصة بحيث يعد تقرير محافظ الحسابات في المرحلة الاخير من عملية التدقيق بهدف نقل معلومات ورأي المدقق إلى الاطراف المستفيدة.

الفرع الاول: معايير تقارير ذات العلاقة بالقوائم المالية البنكية

سنحاول عرض أهم المعايير تقارير ذات الصلة بالقوائم المالية البنكية.

1ـ معيار التقرير في التعبير عن الرأي في حول القوائم المالية NRCAC01

1.1- يهدف معيار التقرير المتعلق بالتعبير عن رأي محافظ الحسابات حول القوائم المالية، إلى التعريف بالمبادئ الأساسية و تحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بشكل و محتوى التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات.

1.2- يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير عام للتعبير عن الرأي، يبين فيه أداء مهمته، يتم إرسال هذا التقرير إلى الجمعية العامة العادية.

1.3- يعبر محافظ الحسابات من خلال رأيه، على أنه أدى مهمة الرقابة المسندة إليه طبقا لمعايير المهنة و على أنه تحصل على ضمان كاف بأن الحسابات السنوية لا تتضمن اختلالات معتبرة من شأنها المساس بمجمل الحسابات السنوية.

1.4- حتى يكون التعبير ع رأيه مؤسسا، يقوم محافظ الحسابات بفحص و تقييم النتائج المستخلصة من العناصر المثبتة المتحصل عليها، فيقدر بذلك الأهمية النسبية للمعاينات التي قام بها و الطابع المعتبر للاختلالات التي اكتشفها.[1]

1.5- يحدد محافظ الحسابات ما إذا كانت الحسابات السنوية قد تم إعدادها طبقا للقواعد و المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، و النصوص المتعلقة به.

1.6- تتضمن الحسابات السنوية الخاضعة لتعبير محافظ الحسابات عن رأيه، كل من الميزانية و حساب النتائج و جدول تدفقات الخزينة و جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة و كذا الملحق.

يتم التوقيع القوائم المالية من قبل مسؤول جهاز التسيير المؤهل، ويتم تأشيرها من قبل محافظ الحسابات وتتضمن هذه التأشيرة توقيعها بالحروف الأولى تسمح بالتعرف على القوائم المالية المدققة.

[1] وزارة المالية، قرار المؤرخ في 24 يونيو 2013، **المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد24، المؤرخة في 2014/04/30، ص13.

1.7- لا يسري رأي محافظ الحسابات، إلا على حسابات السنة المالية المعنية، حتى و إن كانت تتضمن، إشارة إلى رقم السنة المالية السابقة، بالنسبة لكل قسم، كما نص عليه القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي.[1]

1.8- يجب أن يتضمن التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات حول الحسابات الفردية :

- اسم وعنوان محافظ الحسابات و رقم اعتماده ورقم التسجيل في الجدول
- عنوان يشير إلى أن الأمر يتعلق بتقرير محافظة الحسابات لكيان محدد بوضوح و أنه يخص سنة مالية مقفلة بتاريخ إقفال دقيق.
- يتمحور هذا التقرير حول جزئيين :

الجزء الأول : التقرير العام للتعبير عن الرأي

1.1.1مقدمة: في مقدمة التقرير، يقوم محافظ الحسابات ب :

- التذكير بطريقة و تاريخ تعيينه.
- التعريف بالكيان المعني..
- ذكر تاريخ إقفال السنة المالية المعنية.
- الإشارة إلى أن القوائم المالية قد تمَ وقفها من طرف الجهاز المؤهل في الكيان.
- التذكير بمسؤوليته في التعبير عن رأيه حول القوائم .
- تحديد إذا تم إرفاق التقرير بالميزانية و جدول حساب النتائج و جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات رأس المال و كذا الملحق عند الاقتضاء.

2.1.1- الرأي حول القوائم المالية :

يقوم محافظ الحسابات ضمن هذا القسم :

- يشير إلى أهداف و طبيعة مهمة المراقبة، مع توضيح أن الأشغال التي أنجزها قد تمت طبقا لمعايير المهنة و أنها تشكل قاعدة منطقية للتعبير عن رأيه حول الحسابات السنوية.
- يعبر عن رأيه حول الحسابات السنوية، الذي يمكن أن يكون، الحالة :[2]
- **رأي بالقبول** :يتم التعبير عن الرأي بالقبول من خلال مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية بأنها منتظمة و صادقة في جميع جوانبها المعتبرة، وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها، كما تقدم صورة مطابقة للوضعية المالية و وضعية الذمة و النجاعة و خزينة الكيان عند نهاية السنة المالية.

[1] قانون 11/07، المؤرخ في 2007/11/25،**المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد74،ص3.

[2] معيار تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

تتطابق المعلومات الواردة في ملحق القوائم المالية مع القوائم المالية المعدَة التي تفسرها، يمكن هذا الرأي أن يرفق بملاحظات و معاينات ذات طابع حيادي، إلى تنوير قارئ الحسابات السنوية.

- **رأي بتحفظ (أو بتحفظات)**

يتم التعبير عن الرأي بتحفظ (أو بتحفظات) من خلال مصادقة محافظ الحسابات بتحفظ على القوائم المالية بأنَها منتظمة و صادقة في جميع جوانبها المعتبرة وفقا للقواعد و المبادئ المحاسبية سارية المفعول، كما تقدم صورة مطابقة لنتيجة عمليات السنة المنصرمة و كذا الوضعية المالية و ممتلكات الكيان في نهاية السنة المالية. يجب على محافظ الحسابات أن يبين بوضوح في فقرة تسبق التعبير عن أري، التحفظات المعبر عنها، مع تقدير حجمها إذا أمكن إبراز تأثيرها في النتيجة و الوضعية المالية للكيان.

- **رأي بالرفض :**

ـ يتم التعبير عن الرأي بالرفض من خلال مبرر بوضوح من طرف محافظ الحسابات، المصادقة على القوائم المالية و أنَه لم يتم إعدادها في جميع جوانبها المعتبرة وفقا للقواعد و المبادئ المحاسبية سارية المفعول.

ـ يجب أن يبين محافظ الحسابات بوضوح في فقرة قبل التعبير عن الرأي، التحفظات التي دفعته إلى رفضه للمصادقة مع تقدير إذا أمكن ذلك، قصد إبراز تأثيرها حول النتيجة و الوضعية المالية للكيان.

3.1.1- فقرة الملاحظات :

يتضمن التقرير العام للتعبير عن الرأي في فقرة منفصلة، يتم إدراجها بعد التعبير عن الرأي، ملاحظات تهدف إلى لفت انتباه القارئ لنقطة أو لعدة نقاط تتعلق بالحسابات السنوية دون التشكيك في الرأي المعبر عنه و في حالة وجود شكوك معتبرة مبينة بشكل وجيه في الملحق، بحيث يرتبط حلها بأحداث مستقبلية من شأنها التأثير في الحسابات السنوية، يلزم محافظ الحسابات بإبداء الملاحظات الضرورية.

الجزء الثاني : المراجعات و المعلومات الخاصة

1.2.1- يتمحور هذا الجزء المعنون "المراجعات والمعلومات الخاصة" حول الفقرات الثلاث المنفصلة :

- الخلاصات الناتجة عن بعضة المراجعات الخاصة.
- المخالفات و الشكوك التي لا تؤثر في الحسابات السنوية.[1]

المعلومات التي يوجب القانون على محافظ الحسابات الإشارة إليها.

[1] معيار تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية، **المرجع السابق**، ص14

2.2.1- يؤدي محافظ الحسابات مهمته المتعلقة بفحص الحسابات السنوية و إعداد تقريره العام المتعلق بالتعبير عن الرأي، في أجل قدره خمسة و أربعون (45) يوما ابتداء من تاريخ استلام الحسابات السنوية المضبوطة من طرف جهاز التسيير المؤهل.

يجب أن يتطابق تاريخ التقرير مع تاريخ الانتهاء الفعلي من مهمة الرقابة.

3.2.1- إذا تعلق الأمر بشركة محافظي الحسابات، يجب أن يتم التوقيع على التقرير من طرف ممثل الشركة و من طرف ممثل أو ممثلي محافظي الحسابات أو الشركاء أو المساهمين أو المسيرين لهذه الشركة الذين شاركوا في إعداد هذا التقرير.

4.2.1- يتم إعداد و توقيع تقرير مشترك للتعبير عن الرأي في حالة تعدد محافظي الحسابات الممارسين، في حالة الاختلاف في الرأي بين محافظي الحسابات المتضامنين، يدلي كل محافظ حسابات برأيه ضمن التقرير المشترك.[1]

2ـ معيار تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجةNRCAC02

1.2- يهدف معيار تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة المنصوص عليها في المواد من 31 إلى 36 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، إلى التعريف بالمبادئ الأساسية و تحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بشكل و مضمون التقرير للتعبير عن رأي محافظ الحسابات.

2.2- تطبق أحكام المادة 732 مكرر 4 من القانون التجاري و النقاط 2،3.1،4.1،5.1،6.1،7.1 المذكورة أعلاه، على إجراء التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة و الحسابات المدمجة.

3.3- يتم إعداد تقرير التعبير عن الرأي محافظ الحسابات حول الحسابات المدعمة و الحسابات المدمجة، وفق المبادئ الأساسية و كيفيات تطبيقها المنصوص عليها في المعيار المتعلق بتقرير المصادقة على الحسابات الفردية.

4.2 - لا يختلف تقرير التعبير عن الرأي على الحسابات المدعمة و الحسابات المدمجة، عن التقرير العام، في جزئه الأول، إلا في المصطلحات المستعملة في تعريف الحسابات الخاضعة لدراسة محافظ الحسابات.

5.2- يكون التقرير العام حول الحسابات الفردية و تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة و الحسابات المدمجة اللذان يستجيبان إلى التزامين مختلفين، موضوع تقريرين منفصلين بغية تسهيل نشر المعلومة.[2]

---

[1] معيار تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية، **المرجع السابق**، ص14

[2] معيار تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والمدمجة، الجريدة الرسمية الجزائرية، **المرجع السابق**، ص15

3ـ معيار التقرير حول اجراءات الرقابة الداخليةNRCAC07

1.7- يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية و تحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بمعرفة أنظمة المحاسبة و الرقابة الداخلية من طرف محافظ الحسابات و كذا محتوى تقريره الخاص.

2.7- يطلع محافظ الحسابات في إطار مهمته العامة، على عناصر الرقابة الداخلية الدقيقة المطبقة من قبل الكيان قصد تجنب مخاطر الأخطاء المعتبرة في مجمل الحسابات، وكذا الإثباتات المتعلقة بتدفقات العمليات و الأحداث المحاسبية للفترة، و أرصدة حسابات نهاية الفترة، وكذا عرض القوائم المالية و المعلومات المقدمة ضمن ملحق الحسابات.

3.7- عندما يقوم الكيان بإعداد تقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية، بموجب الأحكام التنظيمية التي لها تأثير معتبر على معالجة المعلومة المالية و المحاسبية، يقوم محافظ الحسابات بتقديم تقرير خاص يقدر من خلاله صدق التقرير المرسل من قبل الكيان للجمعية العامة و الجهاز التداولي المؤهل، استنادا للأشغال المنجزة من طرفه.

يتضمن هذا التقرير تقييمه لصدق المعلومات الواردة في تقرير الكيان و ليس حول الإجراءات في حد ذاتها.

4.7- يتضمن التقرير الخاص لمحافظ الحسابات حول إجراءات الرقابة الداخلية، الذي يتم إرساله إلى الجمعية العامة

- عنوان التقرير و المرسل إليه و تاريخ و أهداف تدخلاته.
- فقرة تتضمن وصفا للواجبات المطبقة من أجل إبداء الرأي حول المعلومات الواردة في تقرير الكيان.
- خاتمة في شكل ملاحظات أو بدون ملاحظات حول المعلومات الواردة في تقرير الكيان.[1]

يقوم محافظ الحسابات بفحص وتقييم القوائم المالية لتأكد من مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المعايير المحاسبية الدولية، حيث أن محافظ الحسابات يستخلص في نهاية عمله بتقديم تقارير وفق معايير تقارير محافظ الحسابات ومعايير التدقيق الجزائرية يضع فيه رأيه الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية ومدى جودة نظام الرقابة الداخلية التي هي أساس عمل محافظ الحسابات حيث تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن معيار NRCAC01،NRCAC02 له أهمية كبيرة في عملية فحص القوائم المالية والحسابات الختامية والحسابات الدعمة والمدمجة ومعيار NRCAC07الذي إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية بحيث تساعد في حماية ممتلكات البنك و الحد من الانحرافات بغية تحقيق الاهداف المسطرة، ومنه فإن هذه المعايير لها تأثير كبير في عرض قوائم مالية ذات جودة مصداقية تساعد الاطراف ذات العلاقة.

[1] معيار التقرير حول الرقابة الداخلية، **المرجع السابق**، ص 18

الفرع الثاني: إمكانية تطبيق معايير التدقيق الجزائرية في عرض القوائم المالية البنكية

الجدول رقم (1-8):مراحل عملية التدقيق ومعايير التدقيق الجزائرية

المراحل التدقيق	أهم الاجراءات	معايير التدقيق الجزائريةNAA
1ارتباط المدقق بالمؤسسة	– يتم اختيار المراجع وفق دفتر الشروط الذي تحدده المؤسسة، المعايير العامة GAAS –رسالة مهمة يقوم تعد من قبل مراجع والتي توضح هدف من مراجعة والاطر القانونية والتنظيمية. رسالة التأكيد والتي يتم إعدادها من قبل ادارة المؤسسة.	**تطبيق معيار210اتفاق حول احكام التدقيق:** يخص كل مهام تدقيق الكشوف المالية والتاريخية الكلية أو الجزئية كما يعالج واجبات المدقق ومسؤولياته وفقا لاتفاق المبرم مع الادارة **معيار 580تصريحات كتابية:** هي معلومات وعناصر ضرورية للمدقق في إطار الكشوفات المالية والتي يتم الحصول عليها من طرف الادارة والتي تساعد في تقييم النزيه للكشوفات المالية كما يجب ان تكون قريب من تاريخ تقرير مدقق وليس بعده وأن تشير تصريحات إلى كل الفترات التي يغطيها التقرير وتكون في شكل رسالة تأكيد[1]
2التعرف على المؤسسة محل التدقيق	تعرف على معطيات وطبيعة القطاع الذي تنتمي إليه وإلى مختلف الاجراءات وتعليمات الداخلية والتي تكون في الملف الدائم والدفاتر والجداول الاهتلاك والميزانية التي تكون في الملف الجاري. ومن خلاله يتم اعداد خطة لعملية التدقيق	**معيار620استخدام أعمال الخبير معين من طرف المدقق:** يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلَب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة و التدقيق، إضافة إلى كيفيات الأخذ باستنتاجات الخبير واستعمالها كعناصر مقنعة لذلك فيجب اختيار الخبير مؤهل ذو كفاءة، ضرورة التزام الخبير المع ين من طرف المدقق بقواعد السرية المهنية. **معيار300تخطيط كشوفات المالية:** وضع استراتيجية التدقيق الشاملة المستمرة والمتكررة والمرتبطة بنهاية التدقيق

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **مقرر رقم 002 يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق**، الجزائر 04فيفري2016

		السابق إلى غاية انتهاء التدقيق الجاري، كما يساعد المدقق في انجاز المهمة بكفاءة وفعالية وتعرف على مشاكل المتوقعة وحلها في الوقت المناسب ولبناء خطة التدقيق يجب معرفة طبيعة نشاط وحجم والاطار التنظيمي والقانوني للمؤسسة.
3تقييم نظام الرقابة الداخلي	يتم تقييم ومراقبة العمليات والاجراءات والسياسات التنظيمية وفحص الحسابات والسجلات من خلال مجموعة آليات قائمة الاستقصاء مذكرة الوصفية ونظام المصادقات والتي تعتبر من أدلة الاثبات	**معيار500عناصر المقنعة:** معلومات التي يجمعها بغية الوصول إلى نتائج معقولة والتي يبني عليها رأيه الفني وتكون مؤيدة لا عداد الكشوفات المالية مثل دفتر اليومية والاستاذ والوثائق الاثباتية الفواتير والعقود والصكوك أو معلومات مجمعة كمحاضر الاجتماعات ومعلومات عن تدقيقات سابقة. **معيار510مهام التدقيق الاولية–الارصدة الافتتاحية:** يعالج هذا معيار الارصدة الافتتاحية في إطار مهمة التدقيق الاولية كما يجب الحصول على عناصر مقنعة كافية والتي ترتبط بعدة أمور الطرق المحاسبية المتبعة، الكشوفات المالية للفترة الجارية قد تمت معالجتها ، وفي حالة التدقيق كشوفات للسنة السابقة من قبل مدقق سابق فعلى المدقق الحالي قد يستطيع الحصول على عناصر مقنعة ذلك بتدقيق ملفات عمل مدقق السابق. كما يجب أن يتضمن تقرير رأي بتحفظ أو استحالة تقديم رأي. **معيار560الاحداث اللاحقة:** أحداث تقع بين تاريخ الكشوفات المالية وتاريخ تقرير المدقق والتي علم بها بعد تاريخ تقريره والتي تتطلب تعديلات على الكشوفات المالية ويمكن تصنيف الاحداث إلى أحداث تقع بين تاريخ الكشوفات المالية وتاريخ التقرير، وأحداث بعد تاريخ تقرير مدقق إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوفات المالية، أحداث بعد نشر الكشوفات المالية **معيار505التأكيدات الخارجية:** هو الدليل المثبت يتم الحصول عليه عن طريق رد خطي موجه من طرف الغير إلى المدقق سواء كان في شكل ورقي أو الكتروني هذا معيار يعالج استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصداقية **معيار 520إجراءات التحليلية:** هي تقنية مراقبة تتمثل في تقدير المعلومات المالية من خلال ترابطها مع معلومات

		مالية أخرى و معلومات غير مالية صادرة أو غير صادرة عن الحسابات، يجب على المدقق أن يجمع العناصر المقنعة الدالة و الموثوقة من خلال وضع الإجراءات التحليلية المادية وعليه كذلك تصور و أداء إجراءات تحليلية في تاريخ قريب من نهاية أعمال التدقيق للتأكد من التناسق في المجمل بين معرفته المكتسبة للكيان و كشوفه المالية **معيار570استمرارية الاستغلال:** يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوفات المالية وجمع العناصر المقنعة واستخلاص النتائج حول وجود عدم اليقين معتبر أو لا مرتبط بأحداث أو ظروف من شأنها بعث شك كبير في قدرة الكيان على مواصلة استغلاله؛ وذلك انطلاقا من العناصر المقنعة التي تم جمعها وتحديد تأثير دلك على تقرير مدقق.[1] **معيار610استخدام أعمال المدقق الداخلي:** يعالج هذا المعيار الجزائري للتدقيق شروط و فرصة انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي ومهما بلغت درجة استقلالية و موضوعية وظيفة التدقيق الداخلي، فإن هذه الأخيرة ليست مستقلة عن الكيان مثلما هو مطلوب من المدقق الخارجي للتعبير عن رأيه حول الكشوف المالية. فالمدقق الخارجي يتحمل المسؤولية الكاملة للرأي الذي يعبر عنه و لا يخففها استغلاله لأعمال المدققين الداخليين.
4إعداد التقارير	هو خلاصة ما قام به المدقق ويحتوي على رأي مدقق بتحفظ وحدد في معايير **GAAS**	**معيار 700تأسيس الرأي وتقرير المدقق:** يعالج هذا المعيار التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوفات المالية والتعبير بوضوح عن هذا الرأي في تقرير كتابي يصف أساس ذلك الرأي كما يوجد عدة عناصر يجب أن يحتويها التقرير.[2]

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المراجع السابقة

[1] MINISTERE DES FINANCES,DECICION N23 DU 15 MARS 2017 PORTANT NORMES ALGERIENNES D'AUDIT، بتصرف

[2] www.cn-onec.dz/images/NAA-610-700.pdf?fbclid=IwAR1NvjaSXxJkg6boBErH3Yn4Cj2765Fb7n9E2By6SKxPbXX9lSFrzQ7rH3U222:07

تبنت الجزائر معايير التدقيق الجزائرية NAAالمستوحاة من معايير التدقيق الدولية ISAوالتي تسعي إلي ضبط عمل المدققين وتوجيههم للعمل بصورة أكثر مثالية وفق منهجية منظمة بحيث يجب أن تتوفر مجموعة من مؤهلات المهنية والاستقلالية للمدقق الحسابات من أجل ابداء رايه حول مصداقية المعلومات المالية .فمعايير التدقيق الجزائرية هي عبارة عن مبادئ تساعد محافظ الحسابات في اعداد تقارير ذات جودة وشفافية عن الوضع والاداء المالي مما يساعد في اتخاذ قرارات رشيدة للأطراف المستخدمة له.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع البحث من خلال دراسة المتغيرات ذات العلاقة بالموضوع الحالي، بحيث اختلفت وتباينت الدراسات في معالجة مواضيعها بغية توصل إلى النتائج المرجوة. ومنه فتعتبر هذه الدراسة كمحاولة تكملة أو تطرق إلى بعض الجوانب التي لم يتم توصل إليها من خلال الدراسات السابقة.

المطلب الاول: دراسات المحلية

حيث يركز هذا المطلب على أهم الدراسات باللغة العربية والتي لها علاقة بالمحاسبة البنكية والتدقيق البنكي والتي لها صلة بشكل مباشر أو غير مباشر بموضوعنا هذا، والتي تعرض وتلخص في الجداول التالية:

الفرع الاول: دراسة عواج هدى

الجدول رقم (1-9): دراسة عواج هدى

الدراسة /السنة	عواج هدى في 2015/2014
عنوان الدراسة	دور التدقيق المحاسبي في تحسين من جودة القوائم المالية دراسة عينة من تقارير محافظ الحسابات لولاية المسيلة.
نوع و مكان	مذكرة ماستر أكاديمي، في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
إشكالية الدراسة	إلى أي مدى يمكن أن يساهم التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية؟
أهداف الدراسة	توضيح دور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية وتعرف على آراء محافظي الحسابات ومحللين المالين حول الذي يلعبه التدقيق.
منهج الدراسة	تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وفي الجانب الثاني دراسة حالة لعينة من تقارير محافظ الحسابات للشركتين باستخدام أداة المقابلة.
نتائج الدراسة	يساعد التدقيق و التحليل لمعلومات القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية . فعالية التدقيق المحاسبي في اكتشاف أخطاء في القوائم و حالات التلاعب و الغش مما يزيد من تحسين جودة المعلومات للتدقيق المحاسبي دور هام في مصداقية و موثوقية المعلومات في القوائم المالية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الدراسة عواج هدى، دور التدقيق المحاسبي في تحسين من جودة القوائم المالية، مذكرة ماستر أكاديمي،(غير منشورة)،2014

الفرع الثاني: دراسة دادة دليلة

الجدول رقم (1-10)دراسة دادة دليلة

الدراسة/السنة	**دادة دليلة/ 2013**
عنوان الدراسة	الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي دراسة بنك القرض الشعبي الجزائري
نوع و مكان	مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة.
إشكالية الدراسة	ما مدى توافق إعداد القوائم المالية للبنوك الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي؟
أهداف الدراسة	معرفة مدى تأهل البنوك الجزائرية للعمل وفق المعايير المحاسبية الدولية، وذلك بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي وتوضيح أهمية القوائم والتقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للبنوك والمستثمرين.
منهج الدراسة	تم استخدام المنهج الوصفي في القسم النظري واعتماد على دراسة الحالة في الجانب التطبيقي في البنك القرض الشعبي الجزائري
نتائج الدراسة	عدم كفاية المعلومات التي قام البنك بالإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية، لتلبية احتياجات مستخدميها. فقد تبين للباحثة ومن الاطلاع على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري، أن الإفصاح اقتصر فقط على قائمة الميزانية، قائمة حسابات النتائج وقائمة خارج الميزانية لم يلتزم البنك في إعداد القوائم المالية بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح المحاسبي.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الدراسة، دادة دليلة، الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي،(غير منشورة)،2013

الفرع الثالث : دراسة بكاري جليلة

الجدول رقم (1-11): دراسة بكاري جليلة

الدراسة /السنة	**دراسة بكاري جليلة في 2012/2011**
عنوان الدراسة	القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة بنك سوسييتي جنرال الجزائر
نوع ومكان	مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة.

إشكالية الدراسة	كيف يتم إعداد قوائم مالية للبنوك في ظل النظام المحاسبي المالي؟
أهداف الدراسة	هدفت إلى توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للبنك، ومعرفة مستوى التزام بنشر القوائم المالية وفق للنظام المحاسبي المالي.
منهج الدراسة	تم استخدام المنهج الوصفي لمعالجة الجانب النظري، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم استخدام أسلوب دراسة حالة لمعالجة بيانات المؤسسة وتحليلها واستخلاص نتائج.
نتائج الدراسة	يتم عرض القوائم المالية في بنك محل الدراسة وفقا لقوانين النظام المحاسبي المالي، المعلومات التي يفصح عنها البنك كافية لتلبية احتياجات المستخدمين كما يجب عرض ملاحظات والايضاحات المرفقة للقوائم المالية التي توضح الامور الغامضة والتي بدورها تزيد من درجة الافصاح.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات دراسة بكاري جليلة، القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة جبائيه، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح،2011

الفرع الرابع: توفيق زرمان

الجدول رقم (1-12) دراسة توفيق زرمان

الدراسة /السنة	**توفيق زرمان في 2005 /2006**
عنوان الدراسة	فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة
نوع و مكان	مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة.
إشكالية الدراسة	ما مدى فعالية استعمال المحاسبة البنكية كوسيلة للتدقيق والرقابة الداخلية في البنوك التجارية؟
أهداف الدراسة	تهدف إلى تبيان دور المحاسبة البنكية في التسيير المالي للبنوك واهتمام بالتدقيق و الرقابة كهيئة داخلية تعمل على سلامة العمليات والحسابات المصرفية.
منهج الدراسة	تم استخدام على المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى الوظيفة المحاسبية والمنهج التاريخي من خلال تتبع أهم القوانين المنظمة للرقابة البنكية. واستخدام أسلوب المقابلة لعدة مسؤولين في القطاع المصرفي.
نتائج الدراسة	معظم البنوك تعتبر عمومية مما يجعل عملية الرقابة تنحصر على المستوى الخارجي وأن نجاح العمل المصرفي يعتمد على استعمال تقنية المحاسبة البنكية في عملية التدقيق والرقابة من أجل تجنب الاختلالات

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الدراسة، توفيق زرمان، فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق و الرقابة، مذكرة ماجستير، (غير المنشورة)،جامعة قسنطينة،2005.

المطلب الثاني: دراسات الأجنبية

يحتوي هذا المطلب على بعض الدراسات الأجنبية ذات الصلة بعرض وتدقيق القوائم المالية البنكية، والتي يمكن أن نلخصها في الجداول التالية:

الفرع الاول: دراسة كوفي اكواسيكي، جوري مورينوجين

الجدول رقم (1-13) دراسة كوفي اكواسيكي، جوري مورينوجين

الدراسة/ السنة	**إليس كوفي اكواسيكي، جوري مورينوجين/2015**
عنوان الدراسة	Effect of internal controls on credit risk among listed Spanisbanks. بعنوان فعالية آليات الرقابة الداخلية في البنوك الاسبانية.
نوع و مكان	مقالة، إسبانيا،2015.
إشكالية الدراسة	مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الاسبانية؟
أهداف الدراسة	تبحث الورقة في فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وتعرض البنوك الاسبانية لمخاطر الائتمان.
منهج الدراسة	استخدام منهج البحث الكمي لاختبار الفرضيات، لعينة البنوك الاسبانية.
نتائج الدراسة	نجد أن انظمة الرقابة الداخلية موجودة ولكن فعاليتها لايمكن ضمانها مما يعرض البنوك الاسبانية لحالات التخلف، عدم الكشف عن ضعف الرقابة الداخلية هو عامل يساهم في عدم الفعالية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الدراسة، كوفي اكواسيكي، جوري مورينوجين، فعالية آليات الرقابة الداخلية في البنوك الاسبانية،مقالة،2015

الفرع الثاني : العجمي عبد الله

الجدول رقم (1-14)العجمي عبد الله

الدراسة /السنة	**العجمي عبدالله 2014/2013**
عنوان الدراسة	تقييم نظم الرقابة الداخلية وأثرها في جودة معلومات التقارير المحاسبية (دراسة ميدانية في البنوك التجارية دولة الكويت)
نوع و مكان	رسالة ماجستير، تخصص محاسبة ، جامعة الشرق الاوسط
إشكالية الدراسة	مدى تأثير نظم الرقابة الداخلية المطبقة في البنوك التجارية في دولة الكويت على جودة معلومات التقارير المحاسبية بالإضافة إلى المعوقات التي توجهها البنوك
أهداف الدراسة	تهدف إلى بيان أثر نظم الرقابة الداخلية على جودة التقارير المحاسبية من خلال تعرف على أثر رقابة الايرادات وتكاليف والاقتراض على جودة تقارير المحاسبية.
منهج الدراسة	اتبعت المنهج الوصفي التحليلي في المسح للأدبيات النظرية مع التركيز على الدراسة الميدانية في جمع البيانات و المعلومات الملائمة لتحيق هدفها.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن أثر نظم الرقابة الداخلية على جودة تقارير المحاسبية كانت بشكل عام متوسطة كما أن فاعلية أنظمة الايرادات و الاجور جاءت مرتفعة، أما فاعلية أنظمة تكاليف المبيعات وامتلاك الاصول الثابتة فقد كانت متوسطة .

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الدراسة، العجمي عبد الله، تقييم نظم الرقابة الداخلية وأثرها في جودة معلومات التقارير المحاسبية،2014،

الفرع الثالث: دراسة إياد سعيد محمود الصوص

الجدول رقم(1-15) دراسة إياد سعيد محمود الصوص

الدراسة /السنة	**إياد سعيد محمود الصوص/2012**
عنوان الدراسة	مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي و الخارجي دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين.
نوع و مكان	مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية ، غزة .
إشكالية الدراسة	ما مدى فاعلية لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي ؟

أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى تعرف على مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر الدقيقين الداخليين والخارجين ومفتشي سلطة النقد على تلك البنوك.
منهج الدراسة	اتبعت المنهج الوصفي التحليلي لملائمة الدراسة وتم تصميم استبانة كأداة جمع البيانات من مجتمع الدراسة المكون من مقفي الحسابات الداخليين.
نتائج الدراسة	يجب ان يتوفر بشكل عام في أعضاء لجان المراجعة الخصائص اللازمة للممارسة دور ها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي مع تطبيق المهام ومسؤوليات المحددة مع وجود اليات عمل معينة تقوم بها لجان اثناء تنفيذ مهامها.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الدراسة، إياد سعيد محمود الصوص، مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي و الخارجي، مذكرة ماجستير،(غير منشورة

الفرع الرابع : دراسة شاميم حسين وعبد العليم

الجدول رقم (1-13) دراسة شاميم حسين وعبد العليم

الدراسة /السنة	**شاميم حسين، عبد العليم باسر/2011**
عنوان الدراسة	Shamim hossain And Abdul Alim, 2011 ,1 Compliance Of IAS-30:A Case Study On The Specialized Banks Of Bangladesh دراسة بعنوان مدى الخضوع ias30ببنوك بنغلادش المتخصصة.
نوع و مكان	مقالة ،بنغلاديش،2011
إشكالية الدراسة	ما مدى التزام البنوك بتطبيق المعيار المحاسبي ias30؟
أهداف الدراسة	معرفة درجة التزام والانحراف بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي فيما يخص الافصاح في القواتم المالية للبنوك والمؤسسات المالية "المشابهة"
منهج الدراسة	تم استخدام المنهج الوصفي تحليلي من خلال تحليل للعينة من تقارير سنوية للبنوك.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن طبيعة العمليات في القطاع البنكي مختلفة عنها في المؤسسات الأخرى إلى أنه يوجد التزام من قبل البنوك في تطبيق بحيث أن بعض متطلبات تم تطبيق جزئيا وبعض أخر تم تجاهله، وأن متوسط التزام البنوك 54%.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الدراسة، شاميم حسين،ias30 دراسة بعنوان مدى الخضوع ببنوك بنغلادش المتخصصة،2011.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

يركز هذا المطلب على المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من خلال ذكر أهم أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين دراستنا ودراسات السابقة التي تم ذكرها سابقا.

الفرع الاول: المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية

تلخيص أهم الفروقات بين دراستنا والدراسات باللغة العربية في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-17): الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة العربية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدارسة الحالية مع دراسة عواج هدى	تتوافق الدارسة الحالية مع الدراسة المقارنة في كون دراستين تطرقتا إلى موضوع التدقيق المحاسبي وتأثيره في جودة القوائم المالية وتم عرضت التدقيق وأنواعه ومعرفة مدى تأثير تقارير محافظ الحسابات على قوائم المالية.	تناولت دراسة الحالية التدقيق البنكي ومعايير تقارير ذات العلاقة بالقوائم المالية البنكية أي كانت دراسة على مستوى القطاع البنكي أما الدراسة المقارنة فتمت على مستوى شركات اقتصادية وتم دراسة عينة من تقارير محافظ الحسابات.
الدراسة الحالية مع دراسة دادة دليلة	تتوافق الدراسة الحالية مع الدارسة المقارنة في تطرقهما إلى القوائم المالية وفق للنظام المحاسبي المالي ودرجة الافصاح فيهم.	تناولت الدراسة الحالية التدقيق البنكي ومعايير تقارير محافظ الحسابات أما الدراسة المقارنة فتم تطرق الى ماهية البنوك والعرض القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبة الدولية وتم تخصيص فصل حول الافصاح المحاسبي في القوائم المالية.

الدراسة الحالية مع دراسة بكاري	تتوافق الدراسة الحالية مع الدراسة المقارنة فيما يخص عرض قوائم المالية البنكية في ظل نظام المحاسبي المالي وتعرف على قوائم المالية وفقا لنظام 04/09و05/09 ومعرفة مدى التزام البنوك بالإفصاح عن كافة المعلومات المالية وفقا للمعايير الدولية.	اهتمت دراستنا الحالية بدارسة تدقيق قوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي ومعايير تقارير محافظ الحسابات وتأثيرها على عرض قوائم وتناول أهم معايير التي لها علاقة بالقوائم المالية أما الدراسة المقارنة اقتصرت على عرض القوائم المالية البنكية وفقا للنظام المالي ومدى التزام البنوك بالإفصاح
الدراسة الحالية مع دراسة توفيق زرمان	تتوافق الدراسة الحالية مع الدراسة المقارنة في تطرق كلا الدارستين إلى موضوع المحاسبة البنكية و التدقيق والرقابة الداخلية في البنوك كما تم عرض أهم القوانين المنظمة للرقابة والتدقيق البنكي و تم تعرف على نظام المحاسبي المالي ومقوماته ومبادئه وتدقيق وتقييم نظام الرقابة الداخلية وفق للنظام 03/02 المتعلق بنظام الرقابة الداخلي.	تمثلت أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسة المقارنة في كون أن هذه الاخيرة تطرقت إلى دور محاسبة البنكية التسيير المالي كما تم تعرف على أهم المخاطر المصرفية ومعوقات الاداء المصرفي أما الدراسة الحالية تم تعرف على قوائم المالية وأنواع التدقيق وتعرف على معيار الخاص معيار تقرير المحافظ الحسابات 07 والتقريرين العامين.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الدراسة المقارنة

الفرع الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الاجنبية

يمكن تلخيص أهم الفروقات بين الدراسة الحالية والدراسات باللغة الاجنبية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-18): المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الاجنبية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع كوفي اكواسيكي، جوري مورينوجين	تتوافق الدراسة الحالية مع الدراسة المقارنة في كونهما تطرقا إلى التدقيق و تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنوك حيث أن فعالية نظام الرقابة الداخلية له أهمية كبيرة في اكتشاف الاخطاء والانحرافات.	تختلف الدراسة الحالية عن الدراسة المقارنة في مكان الدراسة حيث كانت الدراسة خاصة بالبنوك الاسبانية واهتمت دراسة المقارنة بدراسة مخاطر الائتمان واستخلصت أن الضعف المادي للرقابة الداخلية يزيد من مخاطر الائتمان، أما

		دراستنا فقد تناولت القوائم المالية وتدقيق ومعايير تقارير محافظ الحسابات.
الدراسة الحالية مع العجمي عبد الله	تتوافق الدراستين في نقطة جوهرية واضحة ومتمثلة في تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك ومعرفة مساهمة التدقيق في الحصول على قوائم مالية ذات جودة في المعلومات المقدمة كما ان كلا الدراستين استخدمت منهج الوصفي .	تختلف الدراسة الحالية في تطرقت إلى معايير تقاري المحافظ الحسابات وخاصة في معيار 07 الخاص بتقييم نظام الرقابة الداخلية أما الدراسة المقارنة فقد تطرقت إلى معوقات التي تواجه البنوك في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتطرقت إلى قياس فاعلية أنظمة الايرادات وتكاليف.
الدراسة الحالية مع إياد سعيد محمود الصوص	تتوافق الدراسة الحالية مع الدراسة المقارنة في كونهما تطرقا إلى التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك كما يجب توفر اليات تنفيذ مهامه وخاصة في عملية تقييم نظام الرقابة الداخلي.	تختلف الدراسة الحالية عن الدراسة المقارنة في كونها لم تتطرق الى لجان التدقيق ودورها ولم تحدد مسؤوليات أما الدارسة المقارنة لم تعرض القوائم المالية.
الدراسة الحالية مع شاميم حسين وعبد العليم باسر	تتوافق الدارستين في كونهما تخصصا في دراسة موضوع يتعلق بالقطاع البنكي حيث أن الدراسة المقارنة اهتمت بدراسة المعيار المتعلق بالبنوك ودرجة التزام بتطبيقه حيث أن متطلبات المعيار لها أهمية كبيرة وتظهر في عرض القوائم المالية ودرجة الافصاح فيها وهذا جزء من دراسة الحالية.	يختلف الدراسة الحالية عن الدراسة المقارنة في مكان الدراسة حيث كانت الدراسة خاصة ببنوك بنغلاديش وان الدراسة الحالية تناولت جانب التدقيق ومعايير تقارير محافظ الحسابات.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الدراسة المقارنة

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل الاسس النظرية للموضوع من خلال عرض أهم المفاهيم التي لها علاقة بموضوع الدراسة والمتمثلة في المحاسبة البنكية ومخرجات النظام المحاسبي المالي وتدقيقها ومعايير تقارير محافظ الحسابات إضافة إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع.

حيث المحاسبة البنكية هي عبارة عن تقنية تقوم بتسجيل العمليات اليومية وفق النظام المحاسبي المالي الذي يوفر مجموعة من الادوات والإجراءات التي تهدف للحصول على مخرجات النظام المحاسبي والمتمثلة في القوائم المالية البنكية والتي تم تحديدها وفقا لنظام 05/09الذي يحدد كيفية عرضها ونشرها ومن أجل إعداد هذه القوائم تم وضع مدونة حسابات التي تستخدم لتسجيل مختلف العمليات وذلك حسب نظام 04/09 والتي هي عبارة عن مجموعة المتكاملة تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية.

وللحكم على مدى مصداقية هذه القوائم وجب تدقيقها، حيث أن التدقيق البنكي له أهمية كبيرة في الحفاظ على أملاك البنك وحقوق الدائنين والمودعين والجهات المقرضة ومن أجل قيام بهذا العمل وجب تعيين شخص مؤهل ومستقل ذو كفاءة و هو محافظ الحسابات الذي يتبع منهجية منظمة في عمله والتي تبدأ من مرحلة الارتباط ثم التعرف على مؤسسة محل التدقيق ثم مرحلة تقييم نظام الرقابة الداخلية والتي تمثل جوهر عمل محافظ الحسابات حيث يقوم بالفحص والتقييم باستخدام مجموعة من الأدوات ثم يتم إعداد تقارير يبدي فيها رأيه الفني المحايد بحيث تم سن15 معيار حول تقارير محافظ الحسابات.

اهتمت دراستنا بالمعايير التي لها علاقة بالقوائم المالية البنكية وهما التقريرين العامين: 01ـ التعبير عن الرأي حول القوائم المالية والتقرير02ـ التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والمدمجة.
والتقرير الخاص: معيار التقرير07 حول إجراءات الرقابة الداخلية .

يلعب تقييم نظام الرقابة الداخلية أهمية كبيرة في توجيه وتنظيم نشاطات البنوك بغية اتخاذ قرارات رشيدة وملائمة للأوضاع من أجل تحقيق الأهداف المسطرة والمرجوة.

الفصل الثاني

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA بوكالتي غرداية

تمهيد للفصل :

بعد التطرق في الدراسة النظرية إلى عرض وتدقيق القوائم المالية البنكية والمفاهيم المرتبطة بها ومعايير تقارير محافظ الحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية البنكية وإضافة إلى ذلك تم التعرف على مهام محافظ الحسابات .

وبعد تطرقنا إلى الجانب النظري للدراسة ومن أجل اسقاط ما تم تناوله على الجانب التطبيقي قمنا بإجراء دراسة حالة في وكالة البنك الوطني الجزائري بغرداية رقم 292و وكالة متليلي 296.حيث يركز الفصل الثاني من الدراسة في محاولة التعرف على القوائم المالية البنكية وتدقيقها في البنك الوطني الجزائري وذلك من خلال القيام بتشخيص نظام الرقابة الداخلية الاداري والمحاسبي وتقييمه من خلال تحليل الأجزاء المهمة والفاعلة في البنك وبالاعتماد على تحليل المؤشرات المالية والمقاربة البنكية واستخدام اسلوب الاستقصاء الذي يعتمد عليه في عملية التقييم.

ومن خلال دراستنا تم تقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين بحيث تطرقنا في المبحث الاول: إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري محل الدراسة، وتشخيص نظام لرقابة الداخلية الاداري والمحاسبي لوكالة وفي المبحث الثاني تم عرض القوائم المالية البنكية وتحليلها وتقييم نظام الرقابة الداخلية للوكالتين كعينة للعملية التدقيق، ليتم في نهاية عملية التقييم إنجاز نموذج مقترح لتقارير محافظ الحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية البنكية. ومن خلاله تم استخلاص نتائج وإثبات فرضيات الدراسة.

نموذج لعملية التدقيق البنكي :

الشكل رقم (2-1): نموذج يوضح عملية التدقيق بالبنك BNA

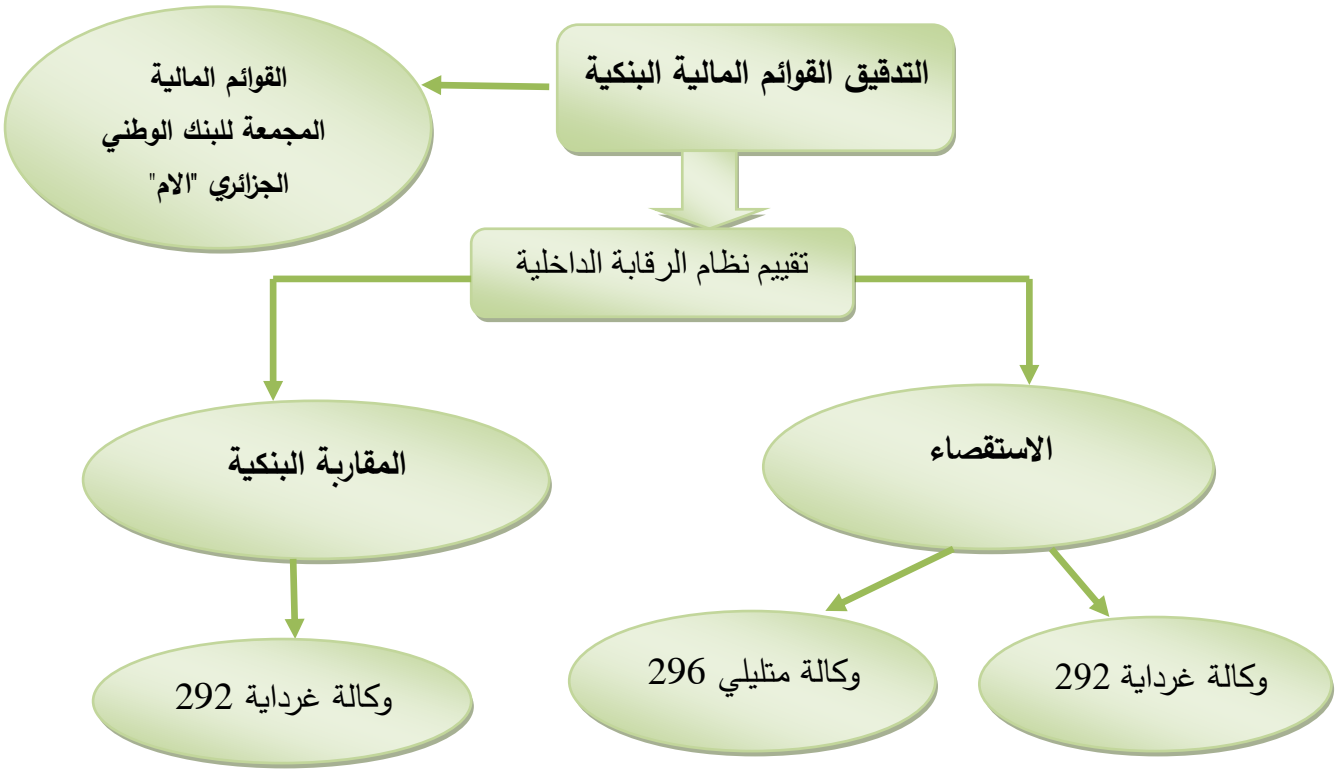

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الدراسة الحالية-2019-

المبحث الأول : تقديم عام حول البنك الوطني الجزائري BNA

يعتبر البنك الوطني الجزائري من بين أهم البنوك الناشطة في الجزائر و المساهمة في تمويل مشاريع اقتصادية، ما جعل من هذا البنك محل دراستنا التطبيقية اسقاط الجانب النظري عليه. وسنحاول في هذا المبحث إعطاء نبذة عن البنك الوطني الجزائري بصفة عامة وعن ووكالتي رقم 292 و296بغرداية بصفة خاصة وتعرف على هيكلها التنظيمي وسير العمل بها.

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن البنك الوطني الجزائري BNA

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم الدعائم في القطاع البنكي الجزائري وهومن أقدم البنوك في الجزائر.

الفرع الاول: نشأة البنك الوطني الجزائري BNA

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها. على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج ، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية وذلك من خلال المادة السابعة سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدر بـ 5% و يمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله و الذي أشرنا إليه أعلاه.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فإن البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة ....الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل. كما انه من الممكن أن تقوم بـ :

- ✓ إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية؛
- ✓ تمويل التجارة الخارجية؛
- ✓ قبول الودائع بكل أشكالها؛
- ✓ إعطاء قروض و تسبيقات بدون أو بضمانات؛
- ✓ التدخل في العمل الصرف الآتي أو الآجل؛
- ✓ العمل كمراسل للبنوك الخارجية الإمضاء خصم و شراء أو اخذ في محفظة كل الأوراق التجارية و كل السندات كسندات الخزينة العمومية .....الخ ؛

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري، إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1982 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 ل12 جانفي 1988 و قانون 88-119 ل21 جوان 1988 و قانون 88-177 ل28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري.

وفي سنة 1990 وحسب القانون 10-90 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي، بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي.

على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن

وفي سنة 1995 البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995، وفي شهر جوان 2009، يقدر رأسمال البنك الجزائري من 600 ,14 مليار دينار جزائري. وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار ب و ج وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع إرنستوشي غيفارا الجزائر و حددت مدته ب99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري. بحيث تم زيادة رأسمال خلال سنة 2019 إلى 150 مليار دينار جزائري.

ـ وظائف البنك الوطني الجزائري BNA:

يمكن تلخيص أهم وظائف البنك فيما يلي :

- تقديم خدمات مالية للأفراد و المؤسسات؛
- تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف و القرض في إطار التشريع البنكي القائم و القواعد الخاصة به؛
- القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الاعتمادات و التحويلات.
- إيجار الصناديق الحديدية بمقابل؛
- منح القروض الطويلة و المتوسطة و القصيرة الأجل؛
- تمويل التجارة الخارجية؛
- خصم الأوراق التجارية و المالية؛
- تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء و البيع و الاكتتاب في السندات العامة و الأسهم.

- تسليم و تحويل القيم المنقولة أو رهنها؛
- معالجة كل عمليات التبادل على الحساب أو لأجل، و كل أنواع القروض، الرهن الحيازي و تحويلات العملة الأجنبية؛

2 ـ الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

يبين الهيكل التنظيمي تركيبة البنك الوطني الجزائري بحيث يوضح كافة المديريات والاقسام والعلاقة القائمة بينهم كما أنه يبين خطوط المسؤولية والسلطة وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(2-2):الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

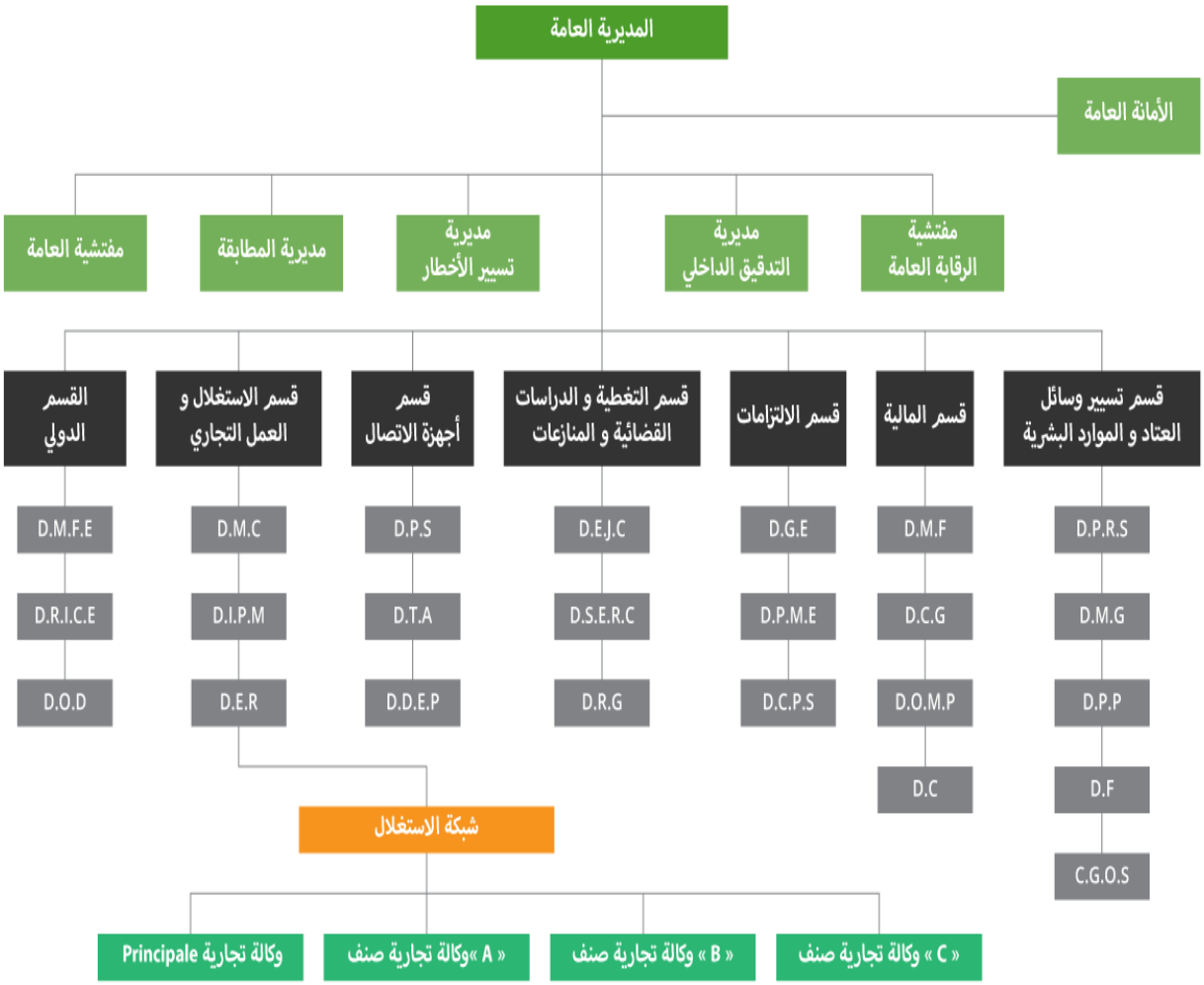

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من البنك-2019-[1]

[1]www.bna.bank.dz

3ـ البنك الوطني الجزائري في الارقام :

- مديرية جهوية : يمتلك البنك الوطني الجزائري 17 مديرية جهوية؛
- عدد الوكالات : يمتلك البنك الوطني الجزائري214وكالة؛
- شباك اوتوماتيكي بنكي: 95شباك اوتوماتيكي؛
- موزع اوتوماتيكي للأوراق المالية:145 موزع أوتوماتيكي؛
- عدد بطاقات بنكية قيد الخدمة:643 214 بطاقة بنكية؛
- عددالموظفين:4950 موظف؛
- حساب زبون :056 672 2 حساب زبون؛
- عدد المنخرطين في خدمة البنك عن بعد:545 33 منخرط ؛
- عدد أجهزة الدفع إلكتروني قيد الخدمة:2136 جهاز دفع إلكتروني؛

الفرع الثاني : تعريف الوكالة البنك الوطني الجزائري BNA بغرداية رقم 292

تعتبر وكالة البنك الوطني الجزائري بغرداية من الوكالات التابعة للمديرية الجهوية بورقلة، أنشأت وكالة رقم 292 بغرداية في سنة 2007 مقرها بشارع أول نوفمبر بالثنية المخزن، وتضم حاليا 15 عاملا وتسعى هذه الوكالة كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتبارها جزءا منه، وكذا العمل على تنفيذ سياسة التوقع التي يسعى البنك إلى تحقيقها.

المطلب الثاني : تشخيص نظام الرقابة الداخلية الاداري البنك الوطني الجزائريBNAبغرداية

سنحاول في هذا المطلب تشخيص نظام الرقابة الداخلية الاداري للوكالة البنك الوطني الجزائري بغرداية وذلك من خلال عرض وتحليل الجوانب الاساسية المرتبطة بالنظام الاداري كالهيكل التنظيمي مع تحليل وتوصيف الوظائف فيه .

الفرع الاول :الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري بغرداية 292

يوضح الهيكل التنظيمي سير كافة الاجراءات و العمليات وتدفق المعلومات عموديا وأفقيا، بحيث يبرز كافة السلطات والمسؤوليات واتجاه القرارات، ومن هذا المنطلق سيتم عرض الهيكل التنظيمي للوكالة محل الدراسة لتوضيح سير العمل كما يلي:

الشكل رقم (2-3): الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الوطني الجزائري بغرداية رقم292

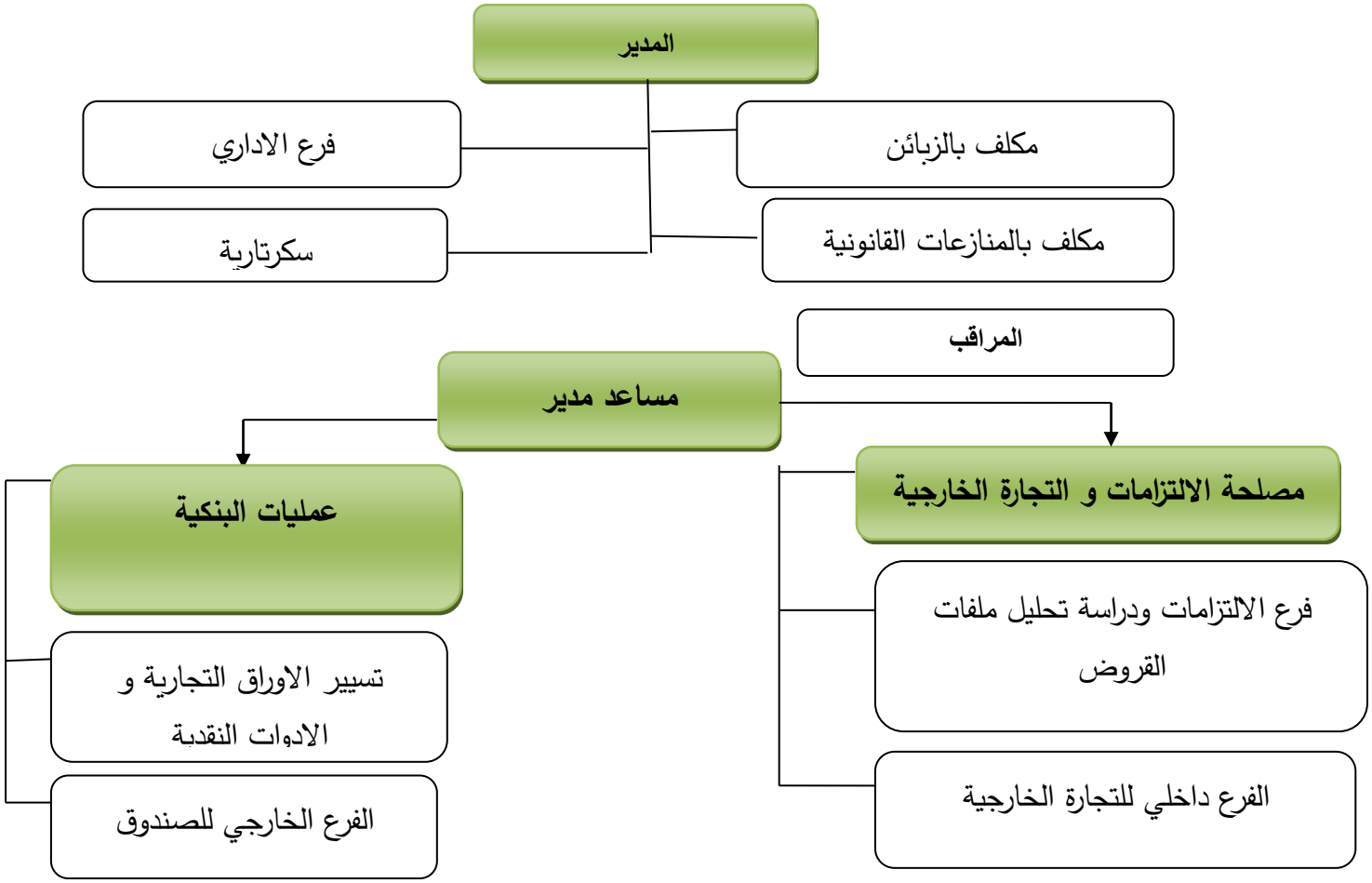

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق المقدمة من البنك-2019 (أنظر ملحق رقم 02)

من خلال الهيكل التنظيمي المبين أعلاه يتضح لنا :

أنه يوجد بالوكالة عدة مصالح مترابطة مع بعضها وذلك كما هي ممثلة في الهيكل التنظيمي بحيث أن الوكالة البنك تضع في قمة الهرم المدير تم السكرتارية تم مصلحة المنازعات القانونية والتي يولي لها اهتمام كبير في الوكالة ثم يلي بعده العون الاداري ومصلحة المراقبة وكذا بعدها المصالح الاخرى، وحسب اطلاعنا على الهيكل التنظيمي والزيارة الميدانية لمصالح لوكالة تبين لنا أنّه يوجد بالهيكل مصالح موضوعة ولكنها غير مفعلة على أرض الواقع بالوكالة وذلك على سبيل المثال سكرتارية ومصلحة المراقبة الداخلية التي لها دور فعال في البنوك وكشف الانحرافات والاخطاء والمخاطر البنكية في الوقت المناسب، وهذه تعتبر من عناصر الضعف فيها ،كما أنه يوجد بها بعض مصالح التي تراعي خدمة الزبون والوكالة وهذه تعتبر من عناصر القوة بها. كما أنّنا سنتعرف على أهم الوظائف الفعالة بالوكالة في الفرع التالي.

الفرع الثاني : تحليل و توصيف الوظائف

يوجد على مستوى وكالة بنك BNA بغرداية عدة مصالح بحيث سنركز اهتمامنا في تحليل وتوصيف الوظائف بالوكالة وذلك من خلال ما يلي :

1ـ تحليل وتوصيف الوظائف:

– **مدير الوكالة** : يعتبر الممثل الرئيسي للبنك الوطني الجزائري على مستوى ولاية غرداية حيث يتحمل مسؤولية إبرام و توقيع كل العقود و الاتفاقيات، ومن مهامه مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة، وكذلك يقدم تقرير دوريا للمديرية العامة عن إنجاز الأعمال و البرامج المتعلقة بالبنك .

– **نائب مدير الوكالة** : يساعد المدير في أداء مهامه، و يخلفه في حالة غيابه. يوجد في الهيكل نائب مدير داخلي وخارجي بحيث:

نائب المدير الداخلي: تتمثل مهامه في تمثيل المدير في القضايا الداخلية للبنك والمتعلقة بالموظفين.

نائب المدير الخارجي : تتمثل مهامه في تمثيل المدير في القضايا الخارجية للبنك.

– سكرتاريا المعاملات (الالتزامات)

قسم المنازعات و الشؤون القانونية : يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية و كذا متابعة الحالات المتنازع فيها و دراسة الشكاوي و طلبات تحصيل الحقوق و تعيين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم و متابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره.

قسم الكفالات و القروض : يهتم هذا القسم بتنفيذ الإجراءات و التعليمات بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة.

- **مصلحة عمليات التجارة الخارجية :** تعتبر بمثابة الوسيط بين المتعاملين و الأجانب في عمليات البيع والشراء (استيراد–تصدير) وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج و عمليات التوطين(الإقامة) وفتح الاعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية (وهي على اتصال دائم مع المراسلون بالخارج و يضم قسم التحويلات الحرة و المباشرة و قسم التوظيف و القروض المستندية).

- **مصلحة الصندوق :** وهي بدورها تنقسم إلى قسمين :

قسم الودائع : و يقوم باستلام طلب لفتح حسابات الودائع و تحديد نوعها، متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات و التأكد من توفير جميع الشروط القانونية و متابعة عمليات الإيداع و السحب من الحساب لصالح المودعين.

–**قسم الدفع و القبض:** و يسمى أيضا الشباك و يقوم بقبض و دفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملاء، و تقوم أيضا بإعداد جرد حركة النقد و تسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة و الإجراءات المعتمدة من طرف المدير.

ـ **مصلحة المقاصة:** هذه مصلحة تابعة لمصلحة الصندوق حسب الهيكل التنظيمي بحيث تهتم بعملية تجميع الشيكات المستلمة من الزبائن والمسحوبة على البنوك الاخرى.

ـ **المكلف بالزبائن :** بحيث يوجد مكلفين بالزبائن وهم:

أ ـ المكلف بالزبائن عن المشاكل: يهتم المشاكل المتعلقة بالزبون والبنك وهو بمثابة الوسيط بين الزبون والبنك.

ب ـ المكلف بالزبائن عن التوجيه :هو مكلف بوسائل الدفع و توجيه الزبائن.

2 ـ وكالة البنك الوطني الجزائري بالأرقام:

- عدد الموظفين : 15موظف .
- عدد الزبائن : 3950 زبون .
- قيمة المال الموجودة في الوكالة: 10,000,00ملايين دينار جزائري في الأسبوع ،حيث إذا فاقت هذه قيمة خلال الأسبوع يتم تصريفها للمديرية *.

* من خلال مقابلة شفوية مع (مكلف بالزبائن)، بتاريخ :2019/05/02، وكالة غرداية، من 10:45إلى 11:00

الفرع الثالث:الاجراءات الادارية

يقوم البنك بإجراءات مختلفة وأهمها في ما يلي:

1ـ تدريب العاملين :

يقوم البنك بتنفيذ استراتيجية هادفة لتحقيق قفزة نوعية في مهارات موارده البشرية، بهدف مواكبة المتطلبات الجديدة التي تفرضها الساحة المصرفية، بحيث قام البنك بتسطير وتجسيد برنامج تكويني موسع وموجه لفائدة موظفيه وبالأخص المكلفين بالزبائن ومدراء الوكالات، بلغت التكاليف المالية لبرنامج التكوين أكثر من 157مليون دينار جزائري.

ضمن تنفيذ استراتيجية يتم تحديد برامج خاصة لتدريب العاملين بالوكالات بهدف زيادة كفاءاتهم ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في الوكالة كان التدريب مخصص للمكلفين بالزبائن فيما يخص الخدمة عن بعد (e– Banking) والدفع عبر الانترنت حيث تسمح هذه التقنية للزبائن بعمليات التحويل بين مختلف زبائن البنوك الأخرى من خلال SMS ثم تتم عملية المقاصة بالوكالة وهذه التقنية توفر الجهد والوقت للزبائن.

في ظل عصرنة النشاط يمنح البنك لزبائنه فرصة تسوية عمليتهم عن طريق البطاقة البنكية (CIB)، كما يقترح البنك جهاز الدفع الإلكتروني (TPE)، وهذا الجهاز موجه لزبائن البنك من التجار والمؤسسات ورجال الأعمال. كما يوفر الحماية من خلال الوقاية من خطر التلاعب بالأموال.

المطلب الثالث :تشخيص نظام الرقابة الداخلية المحاسبي للبنك الوطني الجزائري BNA

سنحاول في هذا المطلب تشخيص نظام الرقابة الداخلي المحاسبي لوكالة البنك الوطني الجزائري بغرداية وذلك بالتعرف على أهم الجوانب المحاسبية الاساسية.

الفرع الأول : العمليات المالية والمحاسبية في الوكالة

تقوم وكالة البنك الوطني الجزائري بغرداية ،بالتسجيل المحاسبي لمختلف العمليات التي تقوم بها الوكالة يوميا وذلك باستخدام النظام الالي الخاص بالبنوك ويتم حسب المراحل التالية :

1. دفتر اليومية:

تعتمد الوكالة على وسائل الإعلام الألي في القيام بمختلف أعمالها، وبالتالي فإن تسجيل العمليات اليومية في دفتر اليومية يكون أليا، وذلك باستخدام برنامج آلي الخاص بالمحاسبة.

بحيث يتم إعداد الكشف اليومي عن طريق استخدام يوميات مساعدة متخصصة ومنفصلة لجميع عمليات الوكالة اليومية وهي:

- يومية مساعدة لحركة الخزينة: بحيث تحتوي على جميع القيود المتعلقة بعمليات الإيداع والسحب النقدي للحسابات الجارية العادية والحسابات التجارية من طرف عملاء البنك .
- يومية مساعدة لحركة المقاصة: تحتوي على جميع قيود العمليات المتعلقة بتحويلات العملاء وتحصيل الأوراق التجارية، وكذلك تحصيل الشيكات المسحوبة على فروع أخرى من البنك الوطني الجزائري أو فروع لبنوك أخرى.
- يوميات مساعدة عامة: بحيث تحتوي على قيود العمليات الأخرى التي تقوم بها الوكالة.

تساعد اليوميات المساعدة في التأكد من صحة العمليات ودقة حسابات الوكالة.

حيث نجد في أعلى هذا الكشف اسم البنك ورمز الوكالة، يليه التاريخ الخاص بالعمليات وتحتها مباشرة العملة المستخدمة في اليومية. وأسفلها نجد جدول يحتوي على رقم الحساب واسم الحساب وبعدها المبالغ المدينة ورقم عملياتها وبعدها المبالغ الدائنة ورقم عملياتها، وفي الأسفل نجد المجاميع.

2ـ كشف المراجعة اليومية:

يقوم مركز المحاسبة من خلال وظائفه في نهاية كل يوم بفرز القيود المسجلة في كشف الحركة اليومية وتقسيمها إلى مجموعات متخصصة، وذلك وفقا للحسابات الموجودة على مستوى سجل الأستاذ العام المساعد وتسجل في عدد من كشوف المراجعة اليومية وذلك لمطابقة مجموع كشف الحركة اليومي مع مجموع المراجعة اليومي، حيث يسمح هذا العمل بالتأكد من صحة ودقة التوجيه المحاسبي للمستندات المختلفة المؤيدة للعمليات اليومية للوكالة.

3ـ ملخص الحركة اليومية (الجدول التوصيلي):

يقوم هنا مركز المحاسبة أيضا بإعداد ملخص لكشوف الحركة اليومية والمراجعة اليومية، وذلك عن طريق مجاميعها وبمطابقة المجموع الكلي لكل جانب من هذا السجل مع إجمالي المجاميع الموجودة على مستوى كشوف الحركة اليومية، وهذا للتأكد من صحة طرفي القيد لجميع العمليات اليومية التي تقوم بها الوكالة .كما تعتبر هذه المرحلة كنوع من الضبط الداخلي.

4ـ الترحيل إلى دفتر الاستاذ العام:

في هذه المرحلة يقوم مركز المحاسبة بترحيل العمليات الموجود على مستوى سجل ملخص كشف الحركة اليومية او الجدول التوصيلي الى دفتر الأستاذ الذي بدوره يبين كل حساب من حسابات الوكالة المستخدمة على حدا، وعادة ما يكون شهري ويسجل في تاريخ العملية والحركة المدنية والدائنة للحساب والرصيد القديم والجديد له.

5ـ اعداد ميزان المراجعة الشهري :

يتم اعداد ميزان المراجعة الشهري انطلاقا من دفتر الأستاذ العام ,وذلك بالاعتماد على مختلف أرصدة الحسابات الموجودة فيه وكذلك يحتوي على أرصدة الأشهر السابقة.

6ـ ميزان المراجعة السنوي :

يقوم المحاسب هنا بجمع العمليات التي تقوم بها الوكالة يوميا ويقوم بإرسالها إلى المديرية العامة حيث أن هذه الأخيرة هي المعنية بإعداد ميزان المراجعة السنوي ولا دخل للوكالة بإعداده.

يتم إعداد ميزان المراجعة السنوي دوريا أي في نهاية كل سنة مالية.

7ـ إعداد قائمة الميزانية:

يقوم مركز المحاسبة بالوكالة في نهاية كل يوم بجمع أرصدة الحسابات خلال اليوم الحالي وذلك من أجل إعداد قائمة الميزانية للوكالة.

تستخدم هذه القائمة كأساس لإتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير النشاط في اليوم التالي والتي تشمل قرارات منح القروض وغيرها.

8ـ نظام الضبط الداخلي:

يقوم المسؤولون في منتصف كل شهر أوفي نهايته:

- ❖ بمراجعة القيود المسجلة في اليومية العامة ومطابقتها بالقيود المسجلة في كشف أرصدة الأستاذ العام.
- ❖ مطابقة أرصدة الحسابات الجارية للعملاء مع رصيد كشف الأستاذ العام .
- ❖ التأكد من صحة أرصدة الحسابات الجارية للعملاء وذلك عن طريق كشوف الحسابات الجارية للعملاء ومتابعة وصول المصادقات الخاصة بهذه الارصدة.

❖ المطابقة بين أرصدة كشف الأستاذ العام والأستاذ العام المساعد مع الارصدة الموجودة بسجلات المساعدة التي يمسكها كل قسم .

تتمثل هذه الاجراءات في المراجعة الداخلية بالنسبة للوكالة والتي يقوم بها مسؤولون موظفين لدى الوكالة. أما بالنسبة للمراجعة الخارجية فهي مفاجئة، وذلك عن طريق إرسال محافظ الحسابات من طرف البنك الوطني الجزائري المتواجد على مستوى الجزائر العاصمة، وذلك من أجل التأكد من صدق وصحة تطبيق نظم العمل المعمول بها. *

الشكل رقم (02-04): يوضح سير العمليات المالية في الوكالة

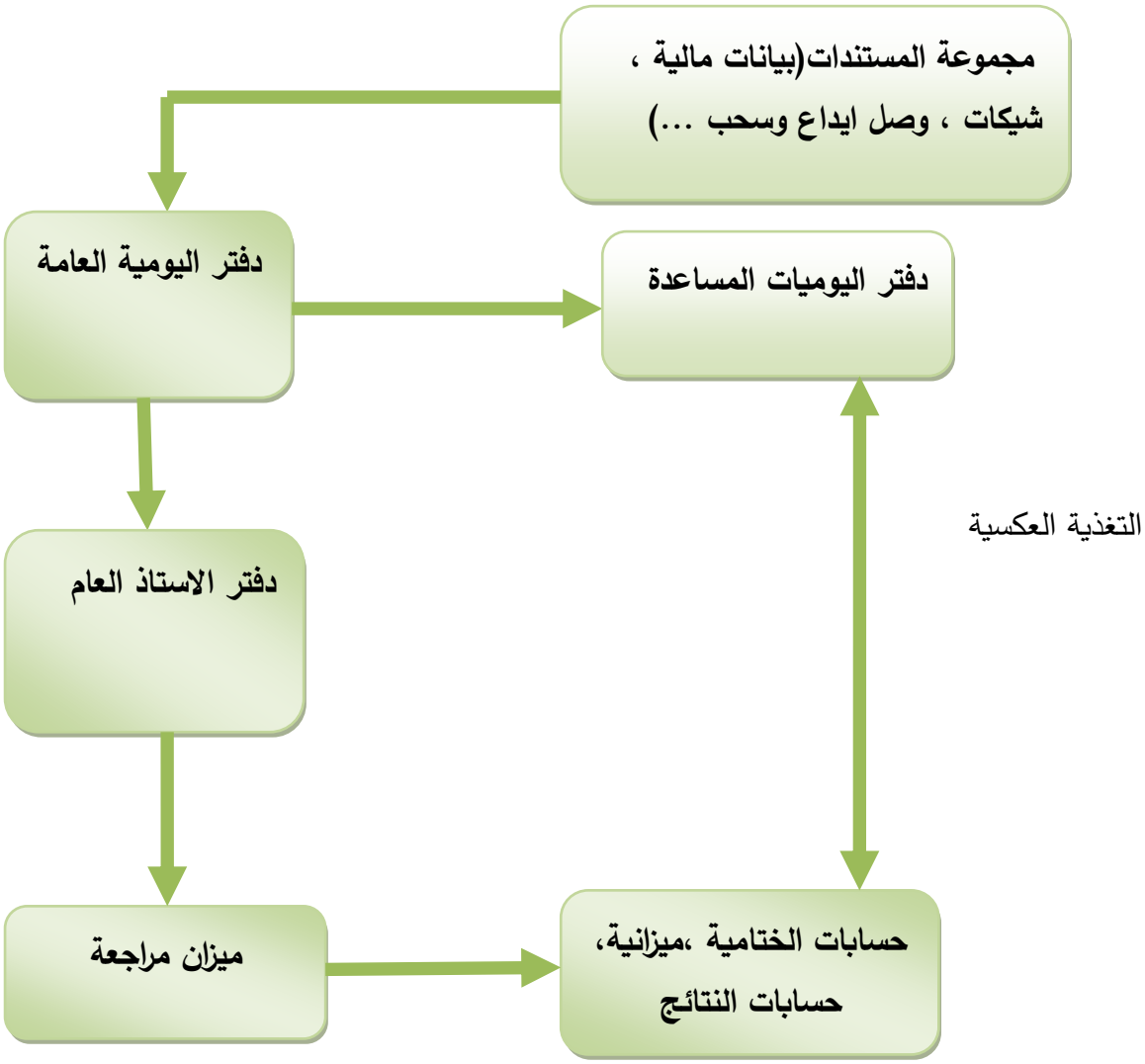

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على معلومات مقدمة-2019-

الفرع الثاني: التسجيل المحاسبي لبعض العمليات

تقوم الوكالة بعدة عمليات مختلفة ومنه سنحاول عرض بعض التسجيلات المحاسبية التي تتم على مستوى الصندوق، بحيث يتم على مستواه عمليات على الحسابات الجارية من ايداع وسحب وتحويل من وإلى الحسابات الجارية الخاصة بعملاء الوكالة .ومنه سنعرض عملية ايداع نقدي :

مثال : أودعت العميلة (X) بتاريخ 2019/05/12 مبلغ من المال قيمته 5000,000دج في حسابها الجاري بالوكالة نقدا.

1ـ المعالجة المحاسبية الوكالة:

تكون المعالجة المحاسبية على مستوى الوكالة كالاتي :

الجدول رقم(2-1): المعالجة المحاسبية على مستوى الوكالة

292 :وكالة

دينار جزائري: عملة

غرداية 36:مفتاح — 717 :حساب

2201 :الصنف — 2019/05/15 :تاريخ فتح الحساب

156Ve : رقم البطاقة المحاسبية

292 غرداية : وكالة المكلفة بالعملية

12 : رمز موظف المكلف بالعملية

حساب	مدين/دائن	بيان	مبلغ
00001063ص	دائن	ايداع مبلغ من المال نقدا	5000,000
03000002ع	مدين	ايداع مبلغ من المال نقدا	5000,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من طرف الوكالة-2019-

2 ـ تسجيل المحاسبي على مستوى المديرية العامة:

الجدول رقم (2-2): تسجيل المحاسبي على مستوى المديرية العامة

		2019/05/12		
101		ح/الصندوق (المقبوضات)	5000,000	
	22012	ح/ الحسابات الجارية(العميل)		5000,000
		عملية ايداع مبلغ نقدي في حساب العميل		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من طرف الوكالة-2019-

المبحث الثاني: عرض وتدقيق القوائم المالية البنكية للبنك الوطني الجزائريBNA

يقوم البنك الوطني الجزائري بعرض القوائم المالية المحاسبية في 2017/12/31 وفقا لإحكام النظام رقم 09-04 في 23 جويلية 2009 والمتضمن مخطط الحسابات بنكية والقواعد المحاسبية المطبقة في البنك والمؤسسات المالية ، وكذلك النظام رقم 09-05 في 18أكتوبر 2009المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية. كما سنتطرق إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال استخدام أهم الأليات المساعدة في التقييم لمعرفة مدى فاعلية النظام.

المطلب الأول : عرض القوائم المالية البنكية للبنك الوطني الجزائريBNA

تعتبر القوائم المالية بمثابة المرآة العاكسة للأداء، خاصة وإذا كانت هذه القوائم المالية تتميز بالشفافية والمصداقية وتعطي الصورة الحقيقة عن المركز المالي لها، وفيما يلي نعرض القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري للسنة 2017/2016حسب ما ورد في التقرير السنوي وذلك وفق قوانين النظام المحاسبي المالي كالاتي.

الفرع الاول : الميزانية

سنعرض قائمة الميزانية للبنك الوطني الجزائري لسنة 2017/2016 **(أنظر الملحق رقم 03)**

الجدول رقم (2-3):قائمة الميزانية لبنك BNA

(الوحدة آلاف الدينار الجزائري)

الاصول	ديسمبر2016	ديسمبر2017	التغير
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	305 734 845	298 863 421	6871424 -
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	238	250	120
أصول مالية جاهزة للبيع	788 082 331	265 053 415	523028916-
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	166 797 057	277 332 68	110 535 630
سلفيات وحقوق على الزبائن	1 384 912 137	1 622 181 004	237 268 867
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 819	194 043 819	180 000 000
الضرائب الحالية ـ الأصول	10 929 186	11 176 286	247 100
الضرائب المؤجلة ـ الأصول	715 320	611 969	103351 -

أصول الأخرى	78 034 835	38 681 034	39353801 -
حسابات التسوية	49 986 094	75 010 175	25 024 081
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة والشركاء	22 813 283	23 741 477	928 194
عقارات استثمارية			
الأصول الثابتة المادية	21 150 516	21 791 299	640 783
الأصول الثابتة غير المادية	171 517	140 856	30661-
فارق الحيازة			
إجمالي الأصول	2 843 371 178	2 828 633 272	14737906-

الجدول رقم (2-4):قائمة الميزانية لبنك BNA(أنظر الملحق رقم04)

(الوحدة آلاف الدينار الجزائري)

الخصوم	ديسمبر 2016	ديسمبر2017	التغير
البنك المركزي	340 355 168	-	
ديون تجاه الهيئات المالية	195 741 959	1 580 992 098	1385250139 -
ديون تجاه الزبائن	1 673 844 881	1 834 455 739	160 610 858
ديون ممثلة بورقة مالية	14 245 846	16 428 533	2 182 687
الضرائب الجارية ـ خصوم	12 814 096	11 273 229	1540867 -
الضرائب المؤجلة ـ خصوم	535 633	536 812	1 179
خصوم أخرى	140 671 583	110 962 924	29708659 -
حسابات التسوية	79 065 313	104 668 088	61 602 775
مؤونات لتغطية المخاطر الأعباء	38 172 236	30 045 156	8127080 -
إعانات التجهيز ـ إعانات أخرى للاستثمارات			
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	92 063 068	102 041 054	9 977 986
ديون تابعة	14 000 000	194 000 000	180 000 000
رأس المال	41 600 000	41 600 000	-

علاوات مرتبطة برأس المال			
الاحتياطات	155 567 323	178 987 219	23 419 896
فارق التقييم	6155252 -	5169755 -	985497 -
فارق إعادة التقييم	14 122 289	14 122 289	-
ترحيل من جديد (+/-)	5 703 139	5 703 139	-
نتيجة السنة المالية (+/-)	31 419 896	29 986 747	1433149 -
مجموع الخصوم	2 843 371 178	282 863 327	14737906 -

المصدر: من إعداد الطالبيتين بناء على التقرير السنوي لسنة - 2017-

تم عرض قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي حيث تم عرض عناصر الاصول حسب السيولة المتناقصة وضمت خمسة عشر بند وعناصر الخصوم حسب الاستحقاق المتزايد بحيث ضمت تسعة عشر بند.

الفرع الثاني: خارج الميزانية

سنعرض قائمة خارج الميزانية للبنك الوطني الجزائري لسنة 2017/2016 **(أنظر الملحق رقم05)**

الجدول رقم (2-5):قائمة خارج الميزانية لبنكBNA

(الوحدة آلاف الدينار الجزائري)

الالتزامات	ديسمبر 2016	ديسمبر2017	التغير
الالتزامات المقدمة	873,975,119	91 507 759	864824344 -
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	10,451,808	38 383 244	27 931 436
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	274,487,762	453 177 269	178 689 507
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	317,972,415	181 193 033	136779382 -
التزامات ضمان بأمر من الزبائن	271,063,134	260 397 230	10665904 -
التزامات أخرى ممنوحة			

التزامات محصل عليها	995,757,495	909 258 521	86498974 -
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
التزامات ضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	430,461,923	343 962 949	86498974 -
التزامات أخرى محصل عليها	565,295,572	565 295 572	-

المصدر : من إعداد الطالبيتين بناء على التقرير السنوي لسنة - 2017-

الفرع الثالث :حسابات النتائج

سنعرض قائمة خارج الميزانية للبنك الوطني الجزائري لسنة 2017/2016 **(أنظر الملحق رقم06)**

الجدول رقم (2-6): قائمة حسابات النتائج لبنك BNA

(الوحدة آلاف الدينار الجزائري)

العنوان	ديسمبر 2016	ديسمبر2017	التغير
+ فوائد ونواتج مماثلة	129 177 236	115 094 180	14083056 -
- فوائد وأعباء مماثلة	27955586 -	39130790 -	11175204 -
+ عمولات (نواتج)	2 685 271	2 107 888	577383 -
- عمولات(أعباء)	81443 -	42706 -	38737-
+/-أرباح أو خسائر صافية على الاصول المالية المملوكة لغرض التعامل	35	14	21 -
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية للبيع	468723 -	16 994	451729 -
+ نواتج النشاطات الأخرى	214 322	236 245	21 923

- رسوم للأنشطة الأخرى	12287 -	-	12287 -
صافي الدخل المصرفي	103 558 825	78 281 823	25277002 -
- أعباء الاستغلال العامة	22787304 -	21334309 -	1452995 -
- مخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة وغير المادية	1415820 -	1550437 -	134617 -
الناتج الإجمالي للاستغلال	79 355 701	55 379 077	-23976624
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للاسترداد	56431055 -	45735249 -	10695806 -
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	20 965 730	31 702 679	10 736 967
ناتج الاستغلال	43 890 376	41 364 507	2525869 -
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
+ العناصر غير العادية (نواتج)			
- العناصر غير العادية (أعباء)			
ناتج قبل الضريبة	43 890 376	41 364 507	2525869 -
ضرائب على النتائج وما يماثلها	12470480 -	11377760 -	-1092720
الناتج الصافي للسنة المالية	31 419 896	29 986 747	1433149 -

المصدر: من إعداد الطالبيتين بناء على التقرير السنوي لسنة -2017-

تم عرض قائمة حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي حيث تم وضع الايرادات والاعباء.

الفرع الرابع : تحليل القوائم المالية

سنحاول في هذا الفرع تحليل القوائم المالية من خلال التعرف على المبادئ المحاسبية المعتمدة وتطور نتائج البنك بين السنتين مع احتساب أهم المؤشرات المالية لبنك الوطني الجزائري.

1ـ أهم المبادئ والسياسات المحاسبية المعتمدة من طرف البنك :

ـ الحيطة والحذر:

بنك الوطني الجزائري يعتمد على مبدأ الحيطة والحذر في تقييم المخاطر المختلفة وذلك بتخصيص مؤونات للأموال الممنوحة للغير (قروض للغير) منها مؤونة لتغطية المخاطر والاعباء، واموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة. كما أن البنك لا يسجل الايرادات إلا إذا تحققت فعلا.

ـ قابلية للمقارنة:

يقوم البنك الوطني الجزائري بعرض القوائم المالية للفترتين وهذا ما يساعد على مقارنة القوائم المالية لنفس البنك كما يمكن مقارنتها مع البنوك الاخرى، وهذا ما يساعد في تحسين نوعية معلومات مقدمة لمختلف المستخدمين وهذا من متطلبات المعيارIAS30 القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

ـ مبدأ استمرارية الاستغلال:

وذلك من خلال استعمال نفس الطرق والقواعد المحاسبية لتقييم العناصر وعرض المعلومات خلال فترات المتعاقبة مما يساعد على قابلية المقارنة.

ـ مبدأ التكلفة التاريخية : لم يتم تغيير طريقة تقييم الاصول المادية وظلت وفق التكلفة التاريخية، حيث أنه لم يشير البنك إلى أي تغيير ضمن التقرير السنوي.

ـ **مبدأ استقلالية الدورات:** يعتمد البنك على مبدأ استقلالية الدورات بحيث يكون لكل سنة تكاليف خاصة بها وايرادات خاصة بها.

2ـ نتائج البنك :

الناتج الصافي للبنك (PNB):

خلال السنة المالية 2016 بلغ ناتج الصافي للبنك 103.559مليون دينار جزائري مقابل 78.281مليون دينار في سنة2017، ويعود هذا التراجع المسجل بشكل رئيسي إلى انخفاض حجم محفظة الالتزامات من قبل الخزينة العمومية.

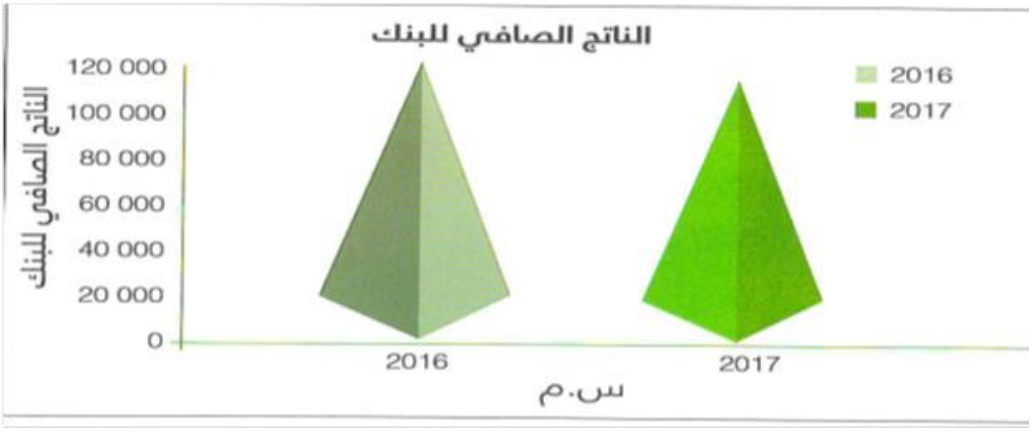

النتيجة المالية الصافية (Résultat Net):

اختتم البنك سنة 2017 بتحقيق نتيجة مالية صافية تقدر بـ 29,987مليون دينار جزائري، مسجلة بذلك انخفاض يقدر بـ 4.5%بالسنة المالية المنصرمة التي قدرت نتيجتها بـ 31,420 مليون دينار جزائري.

إجمالي الميزانية:

بلغ إجمالي الميزانية 2,828,633 مليون دينار جزائري نهاية شهر ديسمبر 2017/12/31، مقابل 2,843,371 مليون دينار جزائري المسجلة في سنة 2016/12/31،أي انخفاض طفيف في ظل أزمة السيولة التي شهدها المصرفي خلال السنة المالية 2017.

3ـ أهم النسب المالية للبنك :

من خلال الوثائق التي تحصلنا من البنك الوطني الجزائري خاصة الميزانية وجدول حسابات النتائج نقوم بدراسة أهم المؤشرات المالية انطلاقا من سنتين على التوالي2017،2016:

الجدول رقم (2-7): يوضح النسب المالية للبنك الوطني الجزائري

النسبة أو المؤشر	البيان	السنة 2016	السنة 2017
معامل الاستغلال	مصاريف العامة/ صافي الدخل	/22,787 103,559 =22%	/21,334 =27.25%78,828
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية /الاموال الخاصة	=29,987/31,420 0.13	=26,097/29,987 0.12
ربحية الاصول	الناتج صافي /إجمالي الاصول	2,843,371 /31,420 =1.11%	=2,828,633/29,987 =1.06%
نسبة الملاءة	الاموال الخاصة /الاصول المرجحة	%25.32	%28.23
مخاطر السيولة	الودائع/إجمالي الاصول	/1673845 0.59=2,843,371	/183 4455 0.64= 2,828,633
العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل/إجمالي حقوق الملكية	202 87/103 559 =0.51	226 290/78 282 =0.35

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المتحصل عليها من القوائم المالية

التحليل النسب المالية : من خلال جدول نلاحظ :

- **معامل الاستغلال:**

معامل الاستغلال في تزايد بين سنتين حيث ارتفعت بنسبة5.25 % مقارنة بسنة 2016بأي أن 27.25%من صافي الدخل البنك يتم امتصاصه من قبل مصاريف العامة وراجع ذلك لانخفاض في قيمة صافي الدخل لسنة2017 .

- **نسبة المردودية:**

نسبة المردودية انخفضت بنسبة 0.01 مقارنة بسنة 2016 بحيث أنه يساهم كل دينار من الاموال الخاصة في تحقيق 0.12 من النتيجة. حيث كانت نتيجة صافية في انخفاض وراجع ذلك لعدة اسباب منها انخفاض سياسة النقدية الانكماشية بحيث كان رصيد الاموال المقدمة من طرف البنك المركزي 0 مما يؤدي إلى انخفاض في ايرادات

- **نسبة ربحية الاصول:**

انخفضت نسبة ربحية الاصول بين سنتين 0.05% وهذا راجع على نقص في الناتج الصافي البنك ما يصاحبه نقص في اجمالي الاصول حيث أن استغلال البنك لأصوله يحقق ربح يقدر بنسبة 1.06%ولا يمكن الحكم على كفاءة البنك لان القيود التي تفرضها البيئة الخارجية لها تأثير كبير منها السياسة النقدية الانكماشية.

- **نسبة الملاءة:**

نسبة الملاءة أكبر من نسبة كوك 8% حيث تبين أن رأس مال خاص قادر على امتصاص الخسائر المحتملة بنسبة تفوق 28%، وراجع ذلك إلى دمج النتائج المحققة في رأس المال مما عزز الصلابة المالية للبنك وكذا قدراته على الوساطة المالية. حيث أن البنك اتبع منهج الاحتياط وذلك لرفع رأسماله داخليا، مما يزيد هذا من ثقة العملاء.

- **مخاطر السيولة :**

مخطر السيولة ارتفع بين سنتين بنسبة 0.05 حيث أن النسبة المحققة أقل من الواحد وذلك راجع في قيمة اجمالي الاصول أكبر من الودائع وهذا ما يؤدي إلى عدم قدرة البنك في توفير السيولة اللازمة في حال طلب المودعين.

- **العائد على حقوق الملكية :**

انخفضت نسبة العائد على حقوق الملكية بنسبة 0.16 مقارنة بسنة 2016وهذا ما يدل على أن نسبة البنك في تحقيق أرباح على حقوق الملكية في تناقص بحيث كان صافي الدخل في تناقص راجع ذلك إلى نقص في قيمة الودائع المقدمة من طرف الهيئات المالية و ارتفاع في حقوق الملكية راجع إلى زيادة في قيمة الاحتياطات. مما انعكس سلبا على العائد على حقوق الملكية.

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلي لبنك محل الدراسة (وكالة غرداية نموذجا)

يعد نظام الرقابة الداخلية من أهم الركائز التي تدعم نشاط البنك وسهل عملياته بحيث فعالية وصلابة نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى استمرارية نشاط وتعظيم الارباح وتحقيق الاهداف المرجوة لذلك يجب العناية والاهتمام بها ومن أجل تقييم هذا النظام اتبعنا تقييم لبعض الوظائف في البنك باستخدام المقاربة البنكية و استقصاء الرقابة الداخلية.

الفرع الاول: المقاربة البنكية

يقوم البنك بعدة عمليات في اليوم مع عدة عملاء من عملية ايداع وسحب مما يجعل حساب البنكي في تغير حساب 220 بحيث في نفس الوقت تقوم المؤسسة بتسجيل هذه العمليات في حسابها لدى المؤسسة في حساب 512 بحيث في غالب الأحيان لا يتطابق رصيد حساب البنك لدى المؤسسة ورصيد حساب المؤسسة لدى البنك المرسل ضمن كشف البنك وذلك بسبب عمليات سجلتها المؤسسة في حساب البنك لديها ولكن البنك لم يسجلها في حساب المؤسسة لديه أو عمليات سجلها البنك في حساب المؤسسة ولكن المؤسسة لم تسجلها في حساب البنك لديها أو الأخطاء تقع في تسجيل المبالغ من أحد الطرفين .

سنحاول قيام بإعداد جدول خاص بالمقاربة البنكية وذلك في ظل عملية مراجعة و تقييم نظام الرقابة الداخلية لتأكد من رصيد حساب البنكي لدى مؤسسة512 وحساب المؤسسة لدى البنك بالوكالة 220 وذلك بناءا على مصادقةٌ وإقرار المؤسسة كما يلي :

قامت مؤسسة(x) بالعمليات التالية في شهر جانفي 2019 :كان الرصيد الأولي:39 814 277 4دج

- في2019/01/02 :شيك من زبون حساب شيك رقم 182 بمبلغ يقدر بـ 267 750 00 دج .
- 2019/01/6: عملية دفع نقود بقيمة 152 515 00 1دج .
- 2019/01/07:شيك رقم 1185م المورد أ بقيمة 683 860 00دج .
- 2019/01/08:شيك رقم 1183للمورد ب بقيمة 450 00 18دج.
- 2019/01/08:شيك رقم 1177للمورد ج بقيمة 483 561 00 2دج.
- 2019/01/10:عملية دفع نقدي من الزبون بقيمة 092 252 60 1دج .
- 2019/01/10:شيك 1184 رقم للمورد بقيمة 264 641 00دج.
- 2019/01/13: شيك 1186 رقم للمورد بقيمة 154 191 30 دج.
- 2019/01/14: شيك 1187 رقم للمورد بقيمة448 000 00دج
- 2019/01/21: عملية دفع نقدي من الزبون بقيمة 356 938 20 2دج.
- 2019/01/21: شيك 1181 رقم للمورد بقيمة00 531 930دج.
- 2019/01/22: شيك 1162 رقم للمورد بقيمة200 00 31 دج.

الجدول رقم (2-8): يوضح حساب البنك لدى المؤسسة

التاريخ	البيان	مدين	دائن	رصيد
	رصيد الاولي			**4 814 277 39**
2019/01/02	شيك من زبون حساب شيك رقم 182		**267 00 750**	**4 39 527 546**
2019/01/6	عملية دفع نقدي من الزبون ع	**1 00 515 152**		**5 39 042 699**
2019/01/07	:شيك رقم 1185م المورد أ		**683 00 860**	**5 39 182 015**
2019/01/08	:شيك رقم 1183للمورد ب		**18 00 450**	**4 39 732 996**
2019/01/08	شيك رقم 1177للمورد ج		**2 00 561 483**	**2 39 171 513**
2019/01/10	عملية دفع نقدي من الزبون د	**1 60 252 092**		**3 99 423 605**
2019/01/10	شيك 1184 رقم للمورد ه		**264 00 641**	**3 340 99782**
2019/01/13	شيك 1186 رقم للمورد ف		**154 30 191**	**3 69 591 186**
2019/01/14	شيك 1187 رقم للمورد ق		**448 00 000**	**2 69 591 738**
2019/01/21	عملية دفع نقدي من الزبون س	**2 20 938 356**		**5 89 529 095**
2019/01/21	شيك 1181 رقم للمورد ش		**531 00 930**	**4 89 599 563**
2019/01/22	شيك 1162 رقم للمورد و		**31 00 200**	**4 89 399 532**
	رصيد بعد الجرد		**4 532 399 89**	

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق المقدمة من المؤسسة(انظر الملحق رقم 07)

التسجيل بالنسبة للبنك :

الجدول رقم (2-9):كشف يوضح حساب المؤسسة لدى البنك

التاريخ	البيان		مدين	دائن
	رصيد الاولي			**4 39 277 814**
2019/01/02	شيك من زبون حساب شيك رقم 182	**31/12**	**267 00 750**	
2019/01/06	عملية دفع نقدي من الزبون ع	**07/01**		**1 00 515 152**
2019/01/07	شيك رقم 1185م المورد أ	**05/01**	**683 00 860**	
2019/01/08	شيك رقم 1183للمورد ب	**06/01**	**18 00 450**	
2019/01/08	شيك رقم 1177للمورد ج	**06/01**	**2 00 561 483**	
2019/01/10	عملية دفع نقدي من الزبون د	**11/01**		**1 60 252 092**
2019/01/10	شيك 1184 رقم للمورد هـ	**08/01**	**00 641 264**	
2019/01/10	**AGIOS30/09/18**	**12/31**	**1 70 058**	
2019/01/13	شيك 1186 رقم للمورد ف	**09/01**	**30 191 154**	
2019/01/14	شيك 1187 رقم للمورد ق	**12/01**	**448 00 000**	
2019/01/21	عملية دفع نقدي من الزبون س	**22/01**		**2 20 938 356**
2019/01/21	شيك 1181 رقم للمورد ش	**19/01**	**531 00 930**	
2019/01/22	شيك 1162 رقم للمورد و	**20/01**	**31 00 200**	
	رصيد بعد الجرد		**4 341 531 19**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مقدمة من المؤسسة (انظر الملحق رقم 08)

من خلال الكشفين نلاحظ أن رصيد في 2019/01/22كان حساب البنك لدى المؤسسة مدينا بقيمة 532 399 89 4دج ، وكشف الحساب المرسل من البنك دائنا بمبلغ 531 341 19 4 دج لصالح المؤسسة ، بعد عملية المقارنة بين الكشفين تبين أن الفرق كان ناتج عن عملية سجلها البنك وهي عمولة بنكية AGIOS30/09/18 ولم تسجلها المؤسسة كما هي معينة في الجدول اعلاه بقيمة 058 70 1 دج.

إعداد جدول التقارب البنكي :

الجدول رقم (2-10): جدول المقاربة البنكية

حساب البنك لدى المؤسسة			حساب المؤسسة لدى البنك		
البيان	مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
الرصيد قبل الجرد	4 89 399 532		الرصيد قبل الجرد		4 19 341 531
عمولة بنكية		1 70 058			
الرصيد بعد الجرد رم		4 19 341 531	الرصيد بعد الجرد رد	4 19 341 531	
المجموع	4 89 399 532	4 89 399 532	المجموع	4 19 341 531	4 19 341 531

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدولين في أعلى

ومنه خلال عملية لمقارنة التي قمنا بها تبين لنا أن البنك الوطني الجزائري يقوم بتسجيل كل العمليات في وقتها دون وجود خلال في العمليات بين ما سجله البنك وما سجلته المؤسسة وهذا ما يدل على الأداء الجيد ومتانة النظام بالبنك.

الفرع الثاني : تحليل نتائج الاستقصاء

قمنا بإعداد قائمة استقصاء من أجل تقييم نظام الرقابة الداخلية بالبنك محل الدراسة وذلك بإعداد مجموعة من الاسئلة المتعلقة بالجوانب الاساسية والتنظيمية للعمليات البنكية ومخرجات النظام البنكي **(أنظر الملحق رقم 09 و20)**، بحيث كانت الاجابة فيها ب :"نعم "أو "لا" ومن خلالها سنتعرف على أهم جوانب القوة والضعف لهذا النظام. وتتثمل النتائج المتوصل إليها كما يلي:

البعد1: تشخيص الرقابة الداخلية في البنك

الجدول رقم(2-11): يوضح نقاط القوة والضعف بالبنك

نقاط القوة	نقاط الضعف
يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية بمختلف العمليات اليومية نظام الرقابة الداخلي المطبق يوفر تأكيد مناسبا على عدالة القوائم المالية يتم إعداد تقارير دورية لنتائج مراقبة داخلية للعمليات المالية يتم رفع تقارير مراقبة الداخلية إلى مجلس الإدارة مدير العام للبنك، و رئيس الحسابات وآخرين يقوم البنك بعمليات الجرد المادي الفعلي لكل الأصول التي يمتلكها مقارنة بالجرد المحاسبي يوجد فترة محددة يعد فيها تقرير مراقبة داخلية يقوم المدقق الداخلي بتدقيق نظم إدارة المخاطر و تقاريرها يمكن لنظام الرقابة الداخلية خلق قيمة إضافية في المؤسسة الاقتصادية.	لا يوجد للبنك مدقق داخلي لا يتم الفصل بين صندوق المقبوضات والمدفوعات. لا يتم الافصاح في طرق التسليم . لا توجد خطة واضحة لعملية الرقابة الداخلية .

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات الاستقصاء(أنظر الملحق رقم09)

البعد 2: آليات تعامل البنك مع هيئات الرقابة الداخلية في البنك

الجدول رقم(2- 12): يوضح نقاط القوة والضعف بالبنك

نقاط القوة	نقاط الضعف
يراجع البنك المركزي تقارير سنوية التي يضعها مراقبو الحسابات لدى البنك لتأكد من تنفيذ قراراته و خلوها من المخالفات. يقوم البنك بالالتزام بالسياسات و الإجراءات و الخطط و النظم. يقوم البنك بالمحافظة على أصول البنك. يقوم البنك بتقويم أنشطة البنك يكشف من حيث الغش و الاحتيال يقوم البنك بتقديم مقترحات بما يحسن الأداء بكفاءة وفاعلية يلتزم محافظ الحسابات بتنفيذ مراجعة إثبات الحسابات لها محافظي الحسابات ملزمين بإرسال تقارير إلى محافظ الحسابات حسب قانون القرض والنقد 03-11 تقوم متفشية الخارجية بتحليل كل المعلومات الموجودة في الميزانية وتقارير محافظي حسابات البنك يلتزم بتطبيق المادة 109 من قانون النقد و القرض 03-11الذي يحدد الوثائق اللازمة للجنة المصرفية تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق أسالب وآليات الرقابة المصرفية الداخلية والخارجية مما يضمن لها الأداء الجيد اللجنة المصرفية لها علاقة بالبنوك والمؤسسات المالية وكذا محافظي الحسابات.	عدم وجود تواصل مستمر . زيارات مفاجئة من طرف هيئات الرقابة إلا في حالة وجود خلال في الحسابات. في حالة وجود خلال في نظام تقوم هيئات الرقابة الداخلية بإشعار.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات الاستقصاء(أنظر الملحق رقم10)

البعد 3:نظام المشتريات بالبنك:

الجدول رقم(2- 13): يوضح نقاط القوة والضعف بالبنك

نقاط القوة	نقاط الضعف
هناك قسم خاص بالمشتريات توجد عمليات محظورة بقسم مشتريات	لا يمتلك يومية مستقلة للمشتريات لا ترسل صورة من تقرير استلام و تقرر الفحص إلى قسم الحسابات وقسم المخازن لا يوجد تحديد دقيق لمهام و مسؤوليات الموظفين بقسم المشتريات لا يتم مطابقة بين مشتريات المسجلة؟ لا يكلف نظام المستندي وجود مستندات مرقمة و متسلسلة لكل عمليات الشراء لا يخضع قسم إلى عملية تدقيق بشكل دوري. لا يقوم قسم المشتريات برفع التقارير الدورية إلى الإدارة العليا. لا توجد معايير رقابية لقياس أداء قسم المشتريات.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات الاستقصاء (أنظر الملحق رقم11)

البعد4 : نظام مقاصة في البنك

الجدول رقم(2-14): يوضح نقاط القوة والضعف بالبنك

نقاط القوة	نقاط الضعف
يوجد نظام خاص بالمقاصة. يوجد فترة محددة لإجراء المقاصة. يقوم مراقب غرفة المقاصة بإعداد كشف عام لحركة المقاصة. يتلقى مندوب كل بنك بالمثل من مندوبين البنوك الأخرى الشيكات المسحوبة على عملاء بنكه ويوقع عند الاستلام. يقوم مندوب كل بنك بتسليم قسم المقاصة في بنكه	

مجموعة الشيكات المسحوبة على عملاء البنك. يتبع البنك إجراءات الخاصة بعملية المقاصة. يتعامل البنك بنظام المقاصة الالكترونية. تتم عملية المقاصة يوميا. يقوم قسم الحسابات الجارية بتجميع الشيكات المقدمة من العملاء المسحوبة على البنوك أخرى و يرسلها إلى قسم المقاصة. يسجل حساب 325 بقيمة حوافظ الإضافة.	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات الاستقصاء (أنظر الملحق رقم12)

البعد 5:نظام ودائع في البنك

الجدول رقم(2- 15): يوضح نقاط القوة والضعف بالبنك

نقاط القوة	نقاط الضعف
تعد الودائع البنكية خيار استثماري جيد. بالإمكان السحب من الوديعة في أي وقت. بالإمكان كسر الوديعة في أي وقت وهل تتأثر الفوائد. الودائع مضمونة. هناك حد أدنى لفتح الوديعة. الودائع خاصة بالأفراد فقط. بالإمكان الحصول على بطاقة آلية عند فتح حساب وديعة. يمكن الاستفادة من خدمات البنك الالكترونية إذا كان لدي حساب وديعة.	يوجد بعض حالات لا يوجد رصيد للعملاء. عدم استعمال البطاقة المغناطسية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات الاستقصاء (أنظر الملحق رقم13)

البعد 6 :نظام حسابات جارية في البنك:

الجدول رقم(2-16): يوضح نقاط القوة والضعف بالبنك

نقاط القوة	نقاط الضعف
تنقسم الحسابات الجارية إلى دائنا و مدينا تؤثر عمليات السحب و الإيداع و تحويل على الحسابات الجارية. يتم ضبط و مراجعة المستندات الحركة اليومية لحسابات العملاء و يتم إرسالها إلى محاسبة العامة لتسجيلها في يومية البنك. يتم احتساب فوائد مدينة و دائنة و حسابات الجارية المختلفة. يحق للعميل السحب أكثر من رصيده (سحب على المكشوف). ينتظر البنك نتيجة المقاصة لتسجيل القيمة المقدمة من شيكات تتماشى عمليات الإيداع مع متطلبات الحيطة و الحذر العمليات الجارية تتم بواسطة الالتزامات قصيرة الأجل. العمليات الجارية يجري تمويلها بإيرادات غير جارية يتقاضى المصرف أجورا مقابل فتح حساب الجاري.	يوجد حالات يقوم العميل بتقديم شيك بدون رصيد.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات الاستقصاء(أنظر الملحق رقم14)

البعد 7:نظام أرشفة المستندات والدفاتر المحاسبية وآليات التسجيل فيها في البنك

الجدول رقم(2-17): يوضح نقاط القوة والضعف بالبنك

نقاط القوة	نقاط الضعف
يعتمد البنك دورة محاسبية واضحة للقيد و كأداة إثبات لمختلف الإجراءات و العمليات التي يقوم بها يمتلك البنك دليلا محاسبيا خاصا للحسابات الرئيسية و الفرعية و المساعدة يستخدم البنك السجلات و الدفاتر و المستندات المخصصة لكل قسم	عدم احترام المدة الزمنية القانونية للأرشفة.

يمتلك البنك دفاتر و يوميات مساعدة خاصة بقسم الصندوق يلتزم البنك بمسك سجلات و دفاتر اليومية و دفاتر المختلفة القانونية و التنظيمية يوجد في البنك نظام لحفظ المستندات و المحافظة عليها لفترة تحددها الإدارة العامة للبنك يتم تسجيل العمليات المالية في دفاتر اليومية المساعدة ثم ترحل إلى حسابات مختصة بدفاتر أستاذ المساعدة يتم استخراج ميزان المراجعة استنادا لدفتر أستاذ عام يلتزم البنك بتسجيل الفوري للعمليات المالية و المحاسبية الفعلية المتبثة مستندينا بالوثائق مع التأكد.	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات الاستقصاء(أنظر الملحق رقم15)

البعد 8:نظام عمليات نهاية السنة في البنك:

الجدول رقم(2- 18): يوضح نقاط القوة والضعف بالبنك

نقاط القوة	نقاط الضعف
يتم تسجيل و المعاينة المادية للتجهيزات و المخزونات لأجل تحديد. يتم ربط تكاليف و النواتج بالدورة. يكون الجرد المادي مسبوق بميزان مراجعة قبل الجرد. يساعد ميزان مراجعة بعد الجرد في تحديد النتيجة الصافية لسنة المالية. ميزان مراجعة بعد الجرد و تجميع الحسابات يشمل حسابات الميزانية. يمكن للبنك أن يقوم بإعداد قوائم مالية دون القيام بعملية الجرد. يقوم المحاسب بتسجيل كل العمليات المحاسبية استنادا إلى الوثائق المختلفة. يقوم المحاسب بتبرير كل العمليات المسجلة و المقيدة محاسبيا. يقوم البنك في حالة الاعتمادها على ميزان المراجعة قبل الجرد	

لتحديد النتيجة. يتم بتطبيق النظام المحاسبي المالي بالبنك وفق متطلبات الاقتصادية الراهنة.	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات الاستقصاء(أنظر الملحق رقم16)

البعد9 :آليات إعداد القوائم المالية في البنك

الجدول رقم(2-19): يوضح نقاط القوة والضعف بالبنك

نقاط القوة	نقاط الضعف
يتم إعداد القوائم المالية وفق لقانون 05/09 يتم إعداد القوائم المالية بحيث تظهر كافة البيانات المالية. ترفق القوائم المالية بملاحق توضحيه تفسر الأمور الغامضة. تعد الميزانية بتجميع الموجودات و المطلوبات حسب طبيعتها و تبويبها حسب درجة السيولة. جدول تدفقات الخزينة يعتبر كأساس لتقييم قدرة البنك على توليد النقدية و متابعة حركاتها إعداد جدول حسابات النتائج يؤدي إلى تقييم أداة البنك بشكل أكثر مصداقية و يساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات. تتضمن الميزانية الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية الدائنة مقارنة بين العام السابق و العام الحالي. نتيجة السنة المالية تساوي نتيجة التي تظهر في جدول حسابات النتائج. استخدامات البنك مصنفة إلى أربعة(4) مجموعات وهي عمليات الخزينة و ما بين البنوك و عمليات مع العملاء، وعمليات مع الأوراق المالية و القيم الثابتة. موارد البنك مصنفة إلى أربعة(4) مجموعات عمليات مع ما بين البنوك و عمليات مع العملاء، و عمليات مع أوراق المالية وعمليات خاصة مماثلة.	عدم الافصاح حول قائمة تدفقات الخزينة وجدول حركة تغيرات الاحوال الخاصة، والملاحق.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات الاستقصاء(أنظر الملحق رقم17)

البعد 10 :آليات تعامل البنك مع إدارة المخاطر في البنك

الجدول رقم(2-20): يوضح نقاط القوة والضعف بالبنك

نقاط القوة	نقاط الضعف
يتم تطبيق إدارة المخاطر في البنك الوطني الجزائري وفقا لمعايير بازل. تتوفر لدى البنك عينة الدراسة على معايير إدارة المخاطر. توجد علاقة ارتباط بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة و تطبيق مقررات بازل1. توجد علاقة ارتباط بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة و تطبيق مقررات بازل2 . توجد علاقة ارتباط بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة و تطبيق مقررات بازل3 . يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر البنكية في تكريس مبادئ الحوكمة البنكية في الوكالة البنكية. تطبق الوكالة البنكية مبادئ الحوكمة المتعارف عليها . تتوافر الوكالة البنكية على إدارة سليمة للمخاطِر. تستخدم البنوك المقاييس العالمية في إدارتها للمخاطر. إدارة المخاطر هي الحل لمواجهة المخاطر أم وسيلة لضمان استمرارية العمل المصرفي . إدارة المخاطر هي الحل لمواجهة المخاطر أم وسيلة لضمان استمرارية العمل المصرفي.	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات الاستقصاء(أنظر الملحق رقم18)

البعد 11 :علاقة الوكالة البنكية بالوكات الاخرى :

الجدول رقم(2-21): يوضح نقاط القوة والضعف بالبنك

نقاط القوة	نقاط الضعف
يقوم البنك إيداع المبالغ المالية لدى الفروع الأخرى. يتم دراسة ملفات التمويل موجهة للفرع على مستوى المديرية العامة. يوجد حالات يتم فيها رفض خصم الأوراق التجارية من	يحق للوكالة البنكية تجميد حسابات العملاء

زبائن نفس الوكالة. يتم تحويل خارجي بين الفروع البنك في الخارج. يوجد نظام وافي للمراقبة الفروع من قبل مديرية مركزي رئيسي. يمكن للعملاء مواصلة استخدام الفروع البنك المعتاد. يمكن للعميل دفع فواتير الخدمات لدى فروع البنك المختلفة. يتم فرض رسوم إضافية حال استعمال العميل خدمة الصراف الآلي لوكالة أخرى. يحق لوكالات أخرى رفض فتح حساب أخر لصالح العميل. يحق للوكالة البنكية تحصيل رسوم إدارية على الحوالات التي تتم عبر الوكالات الأخرى.	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات الاستقصاء(أنظر الملحق رقم19)

البعد 12 :آليات تعامل البنك مع محافظ الحسابات في البنك:

الجدول رقم(2- 22): يوضح نقاط القوة والضعف بالبنك

نقاط القوة	نقاط الضعف
يتم إخطار محافظ الوكالة البنكية بتعيين محافظ الحسابات من طرف الجمعية العامة للبنك الأم. يتم وضع رزنامة لزيارة محافظ حسابات البنك. يحدد محافظ الحسابات موازنة تقديرية لأتعابه يقوم محافظ الحسابات بزيارة البنك مرة في السنة. يوجد علاقة بين ما يقوم به محافظ الحسابات في البنك و المراجع الداخلي. يتم تسليم كل الوثائق لمحافظ الحسابات عندما يقوم بطلبها. يتم توفير كل الظروف الملائمة لقيام محافظ الحسابات و مساعديه بمهامهم بشكل أمثل.	يوجد حالات يكون فيها رائيين محافظي الحسابات. عدم مراقبة مستمر من قبل محافظ الحسابات بحيث تكون زيارة للوكالة على أساس عينات من الوكالات.

يتم إخطار محافظ الحسابات بكل تغيير يحدث في نظام الرقابة الداخلية في البنك. يقوم محافظ الحسابات بإعداد كافة التقارير المنصوص عليها في القانون 10-01.	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات الاستقصاء(أنظر الملحق رقم20)

بعد جمع الاجابات عملنا على تحليلها وتحصلنا على النتائج التالية:

ـ يتميز تشخيص نظام الرقابة الداخلية بالقوة بحيث كانت أغلب الاجابات بنعم وذلك في كونه يقوم بتقييم مختلف العمليات اليومية وهذا ما يوفر تأكيد مناسب على عدالة القوائم المالية. كما أن للمراقبين الداخليين أهمية كبيرة في نجاح نظام الرقابة الداخلية لدى يجب أن يكون ذوي خبرة وأقدمية في مجال البنكي.

ـ فيما يخص الاسئلة المتعلقة بآليات تعامل البنك مع هيئات الرقابة الداخلية في البنك تحصلنا على نفس الاجابات لأغلب الموظفين رغم التحفظ على الاجابة على بعض الاسئلة رغم تداولها في النشاط البنكي، على سبيل المثال :هل البنك يلتزم بتطبيق المادة 109 من قانون النقد والقرض 03-11 الذي يحدد الوثائق اللازمة للجنة المصرفية. بحيث يتميز هذا النظام بالقوة والمتانة وذلك راجع إلى التزام البنك بالسياسات والاجراءات والنظم من أجل الحفاظ على ممتلكات واصول البنك.

ـ كانت أغلب الاجابات الخاصة بنظام مشتريات في البنك بـ لا، هذاما يدل على ضعف نظام وعدم فعاليته، بحيث لا يوجد تحديد دقيق لمهام الخاصة بقسم مشتريات وعدم وجود تنظيم و رقابة.

ـ يتميز نظام المقاصة بالكفاءة والفعالية والقوة حيث أنه يعمل وفق إجراءات ونظام مقاصة الالكترونية ARTS كما أن عملية مقاصة تتم يوميا وتكون في وقت محدد ابتداء من ساعة ثانية زوالا.

ـ فيما يتعلق بنظام الودائع في البنك كانت كل الاجابة بـ نعم ، وهذا ما يدل على قوته بحيث أن هذا النظام يوفر خدمات جيدة ومناسبة للمودعين وهذا ما يؤدي إلى زيادة وجلب الاعوان الاقتصاديين وتغلب على منافسين .

ـ فيما يخص نظام الحسابات الجارية يتميز بالقوة بحيث كانت أغلب الاجابات بنعم، بحيث يوفر هذا النظام خدمات تفيد الزبائن وعلى سبيل المثال سحب على المكشوف مع أخذ بعين الاعتبار متطلبات الحيطة والحذر.

ـ يتم أرشفة المستندات والدفاتر المحاسبية وآليات التسجيل فيها وفق مراحل الدورة المحاسبية بحيث تنظيم العمل المحاسبي من عناصر قوة البنك مما يساعد في استخراج نتائج اليومية للبنك كما أن اعتماد البنك على أسلوب أرشفة المستندات.

ـ كانت كل الإجابات المتعلقة بنظام عمليات نهاية السنة في البنك بنعم هذا ما يدل على قوة نظام بحيث تتم عملية وفق نظام المحاسبي المالي من مستند إلى قوائم مالية بحيث تتم عملية الجرد الاولي والاخير الذي يساعد في تحديد النتيجة.

. فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية في البنك فقد كانت كل الاجابات بنعم، هذا ما يدل على أن القوائم المالية تعد وفق للقانون 05/09 بحيث تمثل ملخصات شاملة لنشاط البنك ويتم اعتمادها لدى الأطراف المهتمة وذات العلاقة مما يساعد على اتخاد قرارات رشيدة.

ومنه في الاخير يمكن القول بأنه لابد على البنك تطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية من خلال تعزيز نقاط قوته وتدعيمها وتفادي نقاط ضعف و معالجة الأخطاء والإنحرافات. والإختيار الأنسب لأدوات الرقابة من أجل تحقيق الأهداف العامة.

المطلب الثالث : نموذج مقترح للتقريرين العامَين وتقرير اجراءات الرقابة الداخلية للبنك الوطني الجزائري

لمحافظ الحسابات أهمية كبيرة في كونه يقدم صورة واضحة وذات مصداقية عن الوضعية المالية حيث أنه لا يمكن قول أنَّ القوائم المالية ذات جودة عالية إلا إذا تم تدقيقها من قبل محافظي الحسابات وابداء رأيه الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية ، وذلك من خلال إعداد تقارير مختلفة والتي توضح مدى احترام البنك لتسجيل عملياته المالية وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المعمول بها، كما تعتبر هذه التقارير بمثابة صمام أمان للأطراف ذات العلاقة.

الفرع الاول: عرض تقارير محافظ الحسابات للبنك الوطني الجزائري

أ ــ التقرير العام للسنة 2016 :

الشكل رقم (2-4):تقرير محافظ الحسابات لسنة 2016

تقرير محافظ الحسابات

أملنا في مراقباتنا تمثل قاعدة مرجعية عقلانية لوجهة النظر المعبر عنها في رسالة إثبات الحسابات. كما نلفت انتابه سيادتكم للتحفظات والملاحظات الرئيسية المقدمة سالفة والتي تبرر وجهة نظرنا باعتبار الاجتهادات التي قمنا بها حسب المعايير والتوصيات المتعلقة بمحافظ الحسابات بموجب القواعد والسياسات المحاسبية المقبولة عموما وبصفة خاصة تلك المحددة بنظام المحاسبي والمالي لبنك الجزائر.

وباعتبار جميع الجوانب المعنوية والمادية للأحداث آخذين بعين الاعتبار تأثير التحفظات المبينة أعلاه. إن الدعم المستمر للتحفظات السابقة والتقارير حول العمليات التصحيحية المتبعة خلال 2016 والتزام تنظيم الادارة بدعم مجموع النقاط الذكورة. كما نقدم شهادة متحفظين عن دعم النقاط المشار إليها في هذا التقرير حول حسابات البنك الوطني الجزائري للسنة إلى غاية 31 /2016/12 لمجموع الميزانية بـ828,633,272 **2,**مليون دينار جزائري بإضافة إلى نتيجة صافية بـ **896 ,419 ,31**مليون دينار جزائري المقدمة في شكل ملحقات وهذا بالرجوع إلى أحكام نظام المحاسبي المالي وتنظيمات بنك الجزائر المنظمة للمحاسبة البنكية .

الجزائر، في 2017/06/6

محافظ الحسابات :	**خبير ومحافظ حسابات:**
نور دين ياحي	امزيان لونيس
ختم وتوقيع	ختم وتوقيع

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على الملحق رقم (21)

ب ـ التقرير العام للسنة 2017:

الشكل رقم (2-5):تقرير محافظ الحسابات لسنة 2017

تقرير محافظ الحسابات

أملنا في مراقباتنا تمثل قاعدة مرجعية عقلانية لوجهة النظر المعبر عنها في رسالة إثبات الحسابات. كما نلفت انتابه سيادتكم للتحفظات والملاحظات الرئيسية المقدمة سالفة والتي تبرر وجهة نظرنا باعتبار الاجتهادات التي قمنا بها حسب المعايير والتوصيات المتعلقة بمحافظ الحسابات بموجب القواعد والسياسات المحاسبية المقبولة عموما وبصفة خاصة تلك المحددة بنظام المحاسبي والمالي لبنك الجزائر.

وباعتبار جميع الجوانب المعنوية والمادية للأحداث آخذين بعين الاعتبار تأثير التحفظات المبينة أعلاه. إن الدعم المستمر للتحفظات السابقة والتقارير حول العمليات التصحيحية المتبعة خلال 2017 والتزام تنظيم الادارة بدعم مجموع النقاط الذكورة. كما نقدم شهادة متحفظين عن دعم النقاط المشار إليها في هذا التقرير حول حسابات البنك الوطني الجزائري للسنة إلى غاية **31 /2017/12** لمجموع الميزانية بـ **2,828,633,272** مليون دينار جزائري بإضافة إلى نتيجة صافية بـ **29, 747,986** مليون دينار جزائري المقدمة في شكل ملحقات وهذا بالرجوع إلى أحكام نظام المحاسبي المالي وتنظيمات بنك الجزائر المنظمة للمحاسبة البنكية .

الجزائر، في 2018/06/10

محافظ الحسابات :	**محافظ الحسابات:**
محمد بكري	امزيان لونيس
ختم وتوقيع	ختم وتوقيع

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على الملحق رقم(22)

تحليل تقريري السنتين:

من خلال تقريري محافظا الحسابات لسنة 2017/2016 نلاحظ أن :

- ✓ لم يحترما شكل التقرير حيث أنه لم يذكر في أعلى التقرير اسم البنك وعلامته وكذا فريق التدقيق وإلى أي جهة موجه في التقرير يعني : من – إلى –.

- ✓ لم يذكر في التقرير المرجع القانوني المستند إليه في عملية التدقيق.
- ✓ لم يذكر القوائم المالية المعتمد عليها في عملية التدقيق .
- ✓ اعتمد على كتابة اجمالي الميزانية والنتيجة الصافية للسنة المالية بالأرقام ولم يعبر عنها بالأحرف.
- ✓ عدم الافصاح عن التقرير المفصل للبنك الوطني الجزائري.

الفرع الثاني : أنموذج تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والمدمجة

يساعد هذا التقرير المتعلق بالتعبير عن رأي محافظ الحسابات حول القوائم المالية إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بالشكل ومحتوى التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات، بحيث يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير وفق ما تقضيه معايير المهنة و يبين فيه أداء مهمته كما ينتهي هذا التقرير بالتعبير عن رأي محافظ الحسابات بالمصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ أو رفض المصادقة على صحة و إنتظام القوائم المالية، يتم ارسال هذا التقرير إلى الجمعية العامة . ولم نتطرق إلى تقرير تعبير عن رأي حول القوائم المالية لأنها توجد حسابات فردية وسنعرض أنموذج مقترح حول تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والمدمجة لأنها توجد حسابات مجمعة.

الشكل رقم (2-6):أنموذج تقرير تعبير حول الحسابات المدعمة والمدمجة

محافظ الحسابات

عبد الهادي عائشة

عبد النبي فتيحة

إلى السادة :أعضاء الجمعية العامة للبنك الوطني الجزائري BNA

التقرير العام التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والمدمجة

في إطار تنفيذ المهمة المستندة لنا من قبل الجمعية العامة الاستثنائية لبنك الوطني الجزائري BNA بتاريخ 2017/01/28،يشرفنا أن نقدم لكم نتائج عملية مراجعة الحسابات للسنة 2017،للبنك الوطني الجزائري و وكالتي غرداية كعينة (وكالة رقم 292-296)

لقد قمنا في بفحص القوائم المالية المقفلة في 31 ديسمبر 2017 والتي تم وقفها وإعدادها من قبل مسير البنك وتحت مسؤوليته، وذلك وفقا للقواعد والنصوص التنظيمية السارية المفعول، إنّ هذه القوائم المالية المرفقة تم إعدادها وفقا للمبادئ والقواعد المحاسبية المتضمنّة في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007

والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

تتمثل مسؤوليتنا من خلال هذه المهمة في التعبير عن رأينا حول القوائم المالية من خلال الاهداف المسطرة وذلك بمقتضى:

- معايير التدقيق المتعارف عليها (GAAS).
- لأمر 03-11المؤرخ في 2003/08/26،المتعلق بالنقد والقرض والمعدل بالامر 10-04.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون المتضمن النظام المحاسبي.
- نظام 09-04 في 23 يوليو2009، متضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
- نظام09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009،يتضمن إعداد الكشوفات المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.
- قانون 10-01 المؤرخ في 29جوان 2010،يتعلق بمهن الخبير المحاسبي محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

وبناءا على العينة المختارة لوكالتي البنك الوطني الجزائري (وكالة رقم 292-296).

وتجدر الإشارة إلى أننَا تحصلنا من إدارة بنككم على ضمان بأن حسابات السنة 2017 لا تتضمن اختلالات معتبرة من شأنها المساس بمجمل الحسابات السنوية والتي كانت بمجموع الاصول والخصوم الصافيين :2,828,633,272 مليون دج.

النتيجة الصافية :9,986,747 مليون دج.

وحتى يكون التعبير عن رأينا مؤسسا، لقد قمنا بفحص وتقييم النتائج المستخلصة من مختلف أدلة الاثبات المتحصل عليها ،مما سمح لنا بتقدير الاهمية النسبية للمعاينات التي قمنا بها والطابع المعتبر للاختلالات التي تم اكتشافها. نشير في هذا الإطار إلى أنَ عملية تدقيق سمحت لنا بالوقوف على النقائص والملاحظات التي سنفصلها في الجزء الثاني من هذا التقرير.

إنَ مهمة الفحص التي قمنا بها قد تمت بالعناية المطلوبة ووفقا لمعايير المهنة، ممَا يؤهلها، حسب تقديرنا أن تشكل قاعدة منطقية للتعبير عن رأينا حول الحسابات المدعمة والمدمجة السنوية، كما يلي:

ختامًا لمهمتنا، وبعد الاتمام من فحص حسابات البنك الوطني الجزائري المقفلة في 31 ديسمبر 2017 وفقا

للمعايير المتعلقة بعملية التدقيق، وإجراءات الرقابة الضرورية في ظل قواعد المهنة ، وبناءا على الملاحظات والنقائص التي تم الاشارة إليها في هذا التقرير، نصادق بتحفظ على أن حسابات البنك منتظمة وصادقة في جميع جوانبها المعتبرة ووفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية السارية المفعول، في نهاية السنة المعنية. وذلك بناءا على الملاحظات التالية:

1. عدم الافصاح حول سيرورة العمليات المالية والمحاسبية من قبل البنك .
2. عدم التفصيل في الحسابات المجمعة.
3. ملاحظة تتعلق ببعض مكونات القوائم المالية: من خلال تدقيقنا للقوائم المالية للبنك لسنة 2017لاحظنا غياب قائمة التدفق الخزينة والذي يعتبر من قوائم المهمة و قائمة تغير الاموال خاصة، كما كان غياب الملاحق الذي من المفترض أن يتضمن معلومات مكملة من أجل فهم بقية الكشوف المالية . هذا النقص راجع لعدم اعتماد على انجازه وافصاح عنه .
4. في هذا الاطار وطبقا لقانون المحاسبة فإن القوائم المالية متكاملة ومترابطة ، كما أن الملحق ويلخص ويفسر الميزانية وجدول حسابات النتائج.
5. عدم تجميع المحاسبي على مستوى المديرية الجهوية.

بناءا على ما سبق فإننا ندعوا مسير البنك، للسهر على تسوية كل الملاحظات التي تم الاشارة إليها في مضمون هذا التقرير.

غرداية يوم 21 ماي 2019

محافظا الحسابات

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الدراسات السابقة وعملية التدقيق 2019

إنّ إصدارنا للتقرير في 21ماي 2019 نتيجة لتأخر في قفل السنة المالية البنكية في 30أفريل2018. ونظرا لعدم حصولنا على القوائم المالية لسنة 2018، ولهذا ركزت دراستنا على القوائم المالية 2017.

الفرع الثالث: أنموذج تقرير التعبير حول إجراءات الرقابة الداخلية

يهدف هذا التقرير لتعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق الأنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية، بحيث يطلع محافظا لحسابات على عناصر الرقابة الداخلية وذلك بهدف تجنب الأخطاء المتعلقة بتدفق العمليات و الأحداث المحاسبية.

الشكل رقم (2-7):أنموذج تقرير تعبير حول إجراءات الرقابة الداخلية

محافظ الحسابات

إلى السادة :أعضاء الجمعية العامة للبنك الوطني الجزائريBNA

التقرير الخاص حول إجراءات الرقابة الداخلية

ـ بناءا على الأمر 03-11المؤرخ في 2003/08/26،المتعلق بالنقد والقرض.

ـ وبناءا على نظام 02-03 المؤرخ في 2002/11/04، المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والمعدل لنظام رقم 11-08 المؤرخ في 2011/11/28، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

ـ قانون 10-01 المؤرخ في 29جوان 2010،يتعلق بمهن الخبير المحاسبي محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد42، الصادر في جويلية 2010.

ـ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم202/11 المؤرخ في 26 ماي 2011 المحدد لمعايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال إرسالها.

ـ بمقتضى القرار المؤرخ في 24 جويلية 2013المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات.

إن نظام الرقابة الداخلية يتعلق بجملة من الاجراءات والوسائل والتدابير التي يضعها البنك، هذه الوسائل والسلوكيات، والإجراءات تتفق مع الخصائص المحددة لكل بنك، ويهدف نظام الرقابة الداخلية إلى ما يلي:

- ضمان مصداقية المعلومات؛
- ضمان الحماية و المحافظة على أصول البنك؛
- ضمان الامتثال للقوانين والتنظيمات؛

- ضمان تطبيق تعليمات الادارة لتحسين الاداء.

في إطار أداء مهمتنا وبعض الاطلاع وفحص مختلف الاجراءات والوسائل، نود أن نلفت انتباهكم إلى أن إجراءات الرقابة الداخلية بالوكالتي البنك غير كافية لتحقيق الاهداف المشار إليها، خاصة على سبيل المثال ما يتعلق وضع هيكل تنظيمي مفصل، وسير العمليات المحاسبية و إضافة إلى إجراءات تعامل هيئات الرقابة الداخلية واجراءات نظام المشتريات وأرشفة المستندات والدفاتر المحاسبية.

سمحت لنا هذه العملية بإعطاء الملاحظات الموضحة أسفلا:

- عدم وضوح الهيكل التنظيمي وتدخل المهام والمسؤوليات؛
- مجهودات التكوين غير كافية للموظفين ؛
- نقص المتعلق بمعرفة الموظفين في مجال البرمجيات؛
- عدم وضوح دليل محاسبي بالنسبة للوكالة؛
- عدم وجود مدقق داخلي بالبنك ؛
- عدم الفصل بين أنظمة بين أنظمة الرقابة الداخلية (محاسبية، مالية، نقدية)؛
- **إدراج وظيفة الرقابة الداخلية على مستوى بنك الأم ؛**
- عدم الفصل في عمليات الصندوق بين المقبوضات والمدفوعات؛
- لا توجد علاقة واضحة بين البنك والهيئات الرقابة الداخلية؛
- بطئ في عملية المقاصة نظرا لوجود فترة محددة؛
- وجود ضعف في نظام المشتريات بحيث لا تمتلك الوكالة يوميات مستقلة للمشتريات؛
- لا توجد معايير رقابية لقياس أداء قسم المشتريات؛

وعليه، وبغية تحسين نظام الرقابة الداخلية داخل بنككم، يتعين عليكم العمل على إجراءات وقواعد تحدد بوضوح المهام والمسؤوليات وفقا لمخطط هيكل مفصل، كما يجب تحديد الأساليب والاجراءات المناسبة لتداول الوثائق والمعلومات وسير العمل داخل البنك.

غرداية يوم 21 ماي 2019

محافظا الحسابات

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الدراسات السابقة وعملية التدقيق 2019

إنً إصدارنا لتقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية وذلك لدعم عملية التدقيق، حيث على رغم من أن القانون البنكي لا يلزم البنك بإصدار تقارير خاصة .

مقابلة شخصية :

من خلال مقابلة شخصية مع مدير الوكالة البنك الوطني الجزائري بمتليلي بتاريخ :07 /2019/05كانت الاجوبة كالتالي:

س 1:هل يقوم البنك بتطبيق النظام المحاسبي المالي Scfb؟

ج 2: نعم يقوم البنك بتطبيق النظام المحاسبي الماليScfb.

س2: فيما تتمثل المشاكل المحاسبية التي تواجه الوكالة ؟

ج2: من المشاكل التي تواجه الوكالة ما يلي:

- ✓ المالية:

كيفية استقطاب الموارد المالية من طرف الاعوان الاقتصاديين بما فيهم الجمهور، إذ أنه يجب على البنك دراسة أذواق ومتطلبات كل عون على حدى

- ✓ الادارية:

ضخامة الملفات المطلوبة من الاعوان الاقتصاديين وكذا الاتصال مع الادارات الأخرى أي لتمكين المواطن من الاستفادة من جميع الخدمات في آن واحد كأن يكون مثلا: نظام معلومات بين الادارات والمؤسسات المعنية

- ✓ القرار:

مركزية القرار وتقليص مجال الابداع والابتكار والمبادرة.

س3: فيما تتمثل الافاق المستقبلية للبنك :

ج3: تتمثل الافاق المستقبلية للبنك فيما يلي:

- ✓ المالية: مواكبة تطورات المالية في المجال المصرفي العالمي وذلك بالاستجابة لمتطلبات الاعوان الاقتصاديين.
- ✓ الإدارية :ربط المؤسسات والادارات المعنية بخدمة الزبون بنظام معلوماتي لتسيير الخدمات والتقليص من حجم الملفات .
- ✓ القرار: مرافقة وإعطاء الفرصة اللامركزية القرار.

س4: ماهي أهم المبادئ المحاسبية المعتمدة ؟

ج4: من أهمها ما يلي :

مبدأ الحيطة والحذر، مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية، مبدأ ثبات وحدة القياس أي أن عند إعداد القوائم المالية للبنك تكون بالدينار الجزائري .

س5: ماهي أهم السياسات المتبعة في البنك ؟

ج 5: من أهم السياسات المتبعة:

سياسة الانفتاح والتعامل مع الاخر وذلك عن طريق ما يسمى بصدى المعلومة، أي التغذية العكسية رغما أن البنك في معاملاته وتعاملاته عن طريق المناشير والتعليمات الادارية إلا أنه يمكن مناقشتها أو الإدلاء بالصعوبات التي تواجهنا عند تطبيقها.

من خلال المقابلة نستنتج أن البنك يقوم بتطبيق متطلبات ومبادئ النظام المحاسبي المالي، كما أنه يسعى لفتح مجال الابداع والابتكار والمبادرة لمواكبة التطورات المالية العالمية بتوفير نظام معلوماتي يسيَر خدمات وذلك من أجل جلب وإرضاء الزبائن

خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال هذا الفصل الخاص بالدراسة الميدانية التي قمنا بها حيث تطرقنا إلى إعطاء لمحة عن المديرية العامة للبنك الوطني الجزائري BNA وعن الوكالة الكائن مقرها بغرداية، كما قمنا بتشخيص نظام الرقابة الداخلية الاداري والمحاسبي للوكالة، وقمنا بعرض مخرجات النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في القوائم المالية لسنة 2017/2016 المعروضة في التقرير السنوي وهي الميزانية وخارج الميزانية وخارج حسابات النتائج إلا أنَّ البنك لم يفصح عن باقي القوائم المالية .

يقوم البنك بإعداد وعرض القوائم المالية وفق نظام SCFB ،كما اعتمادنا على تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال المقاربة البنكية وجداول الاستقصاء مبرزين أهم نقاط القوة والضعف لوكالتي غرداية ومتليلي، مع إعداد نماذج مقترحة من تقارير محافظ الحسابات والمتمثلة في تقرير عام 2 وهو معيار تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والمدمجة إلا أن التقرير 1لم نقم بإعداده لانها لا توجد حسابات فردية ، بالإضافة إلى التقرير الخاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.

الخاتمة

خـــاتـمة :

من خلال دراستنا لموضوع عرض وتدقيق القوائم المالية البنكية في النظام المحاسبي المالي البنكي وفي ظل معايير تقارير محافظ الحسابات، تمكنا بالتعرف على القوائم المالية البنكية وتقرير محافظ الحسابات الناتج عن عملية التدقيق، بحيث تعتبر القوائم المالية البنكية بمثابة المرآة العاكسة عن الوضعية والأداء المالي للبنك وذلك من خلال مسك محاسبة بنكية تسيِّر العمليات المالية، كما أن لتدقيق محافظ الحسابات أهمية كبيرة في تعزيز موثوقية القوائم المالية وذلك من خلال ابداء رأيه الفني المحايد حولها في شكل تقارير مختلفة، مما يساعد في إتخاذ قرارات رشيدة للأطراف ذات العلاقة. ومن أجل الاجابة عن إشكالية دراستنا قمنا باختيار وكالتي البنك الوطني الجزائري BNA بغرداية وذلك من خلال عرض القوائم المالية المجمعة للمديرية وتشخيص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للوكالة بهدف معرفة أهمية التدقيق في إعطاء الصورة الصادقة عن وضعية البنك.

فبعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع النظرية والعملية وإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي بالبنك محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج.

أولا- اختبار فرضيات الدراسة :

1. **اختبار الفرضية الأولى** : يعتمد التدقيق البنكي على عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية و المستندات و الدفاتر المحاسبية فحصا انتقاديا منظما قصد الخروج برأي فني محايد عن القوائم المالية. و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
2. **اختبار الفرضية الثانية :** محافظ الحسابات هو شخص مستقل وملم بالقوانين والتشريعات التي تضبط مهنته، بحيث يصادق على شرعية وصحة القوائم المالية حسب المبادئ المحاسبية العامة ومعايير المراجعة المتعارف عليها، ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
3. **اختبار الفرضية الثالثة** : يتم إعداد وعرض القوائم المالية البنكية للبنك الوطني الجزائري وفق لقوانين النظام المحاسبي المالي بحيث تساعد في اعطاء صورة واضحة عن وضعية البنك إلا أن البنك إكتفى بالإفصاح عن الميزانية وخارج الميزانية وحسابات النتائج على الرغم من أن القوائم المالية الأخرى لها أهمية كبيرة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

4. **اختبار الفرضية الرابعة** :من خلال دراستنا تبين أن المعيار رقم 07 هو المعيار المرتبط بتقييم نظام الرقابة الداخلية، للبنك وقد تم تجسيد هذا المعيار على وكالتي البنك الوطني الجزائري باستعمال طريقة الاستقصاء والمقاربة البنكية والمقابلة وتم في الأخير إعداد تقرير خاص حول تقييم نظام الرقابة الداخلي لعينة الدارسة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة .

5. **اختبار الفرضية الخامسة :** المعايير التي ترتبط بالتعبير عن الرأي حول القوائم المالية هو معيار رقم 01 المتعلق بالتعبير عن الرأي حول القوائم المالية يكون هذا التقرير في حالة الحسابات الفردية أما المعيار رقم 02 المتعلق بالتعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والمدمجة يكون في الحسابات المجمعة، وإهتمت دراستنا بإعداد تقرير عام حول الحسابات المجمعة للبنك محل الدراسة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة.

6. **اختبار الفرضية السادسة:** من خلال تحليلنا للتقرير العام لمحافظ الحسابات حول الحسابات المجمعة لسنة2016 و2017 للبنك الوطني الجزائري تبين لنا أن محافظ الحسابات لا يلتزم بإعداد التقرير وفق معايير تقارير محافظ الحسابات، حيث أنه لم يحترم الشكل والمرجع القانوني كما أنَه اكتفى بالتقرير المختصر فقط، وهذا ما ينفي صحة الفرضية السادسة.

ثانيا – النتائج العامة للدراسة :

من خلال هذه الدراسة الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية :

- ✓ من خلال المراجعة والإطلاع على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري تبين لنا أنَ البنك يقوم بإعداد وعرض القوائم المالية وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي؛
- ✓ عدم كفاية القوائم المالية المفصح عنها من قبل البنك حيث أنَّ البنك لم يعرض قائمة تدفقات الخزينة وجدول تغيير في حركة الاموال و الملاحق والايضاحات التي توضح الأمور الغامضة؛
- ✓ تتمثل مهمة محافظ الحسابات في فحص الحسابات و القوائم المالية وهو يعزز من مصداقيتها وذلك لكونه مستقل عن الجهة المصدرة للقوائم المالية؛
- ✓ إنَ تطور مهنة التدقيق ونجاحها يرتبط بدرجة التنظيم والوعي والتزام محافظي الحسابات بتطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها؛
- ✓ إنَّ لمحافظ الحسابات دور كبيرة في تقييم أداء وجودة نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ تساعد التقارير المعدة من طرف محافظ الحسابات على معالجة الانحرافات واتخاذ قرارات رشيدة من الاطراف ذات العلاقة.

ثالثا- الاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن صياغة الاقتراحات التالية :

- ✓ تفعيل القوانين والتشريعات التي تحمّل البنك مسؤولية إعداد القوائم المالية ؛
- ✓ ضرورة تقيد كافة البنوك الجزائرية بإعداد وعرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي ومتطلبات نظام 05/09؛
- ✓ يجب على البنوك الاهتمام الاكبر بالقوائم المالية المدمجة وتكوين محاسبين أكفاء ومختصين في عملية التجميع؛
- ✓ تكييف برامج تعليمية وتدريبية في مجال المحاسبة البنكية، وهذا يؤدي في الحصول على محاسبين مؤهلين وقادرين على التطبيق الأمثل؛
- ✓ العمل على تفعيل وتطوير نظام الرقابة الداخلية ؛
- ✓ الاعتماد على تطبيق أساليب ووسائل تقييم نظام الرقابة الداخلية ؛
- ✓ ضرورة تكوين محافظي الحسابات علميا وعمليا وتوعيتهم لممارسة التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية؛
- ✓ ضرورة إدراج نظام معلومات خاصة بالتدقيق بالبنكي؛
- ✓ ضرورة الافصاح على معلومات في أنظمة الرقابة الداخلية.

رابعا- آفاق الدراسة (نظرة مستقبلية):

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بجوانب الموضوع النظرية والميدانية قدر الامكان، ومن أجل مواصلة البحث في هذا الموضوع نقترح بعض المواضيع كأفاق مستقبلية للدراسة وأهمها:

- ✓ دور المحاسبة البنكية في التعزيز من موثوقية القوائم المالية البنكية؛
- ✓ الافصاح المحاسبي في البنوك الجزائرية؛
- ✓ أثر التدقيق الداخلي البنكي في التقليل من المخاطر؛
- ✓ التدقيق الداخلي البنكي في ظل معايير IPPF؛
- ✓ دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك؛
- ✓ تطبيق نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في البنوك.

قائمة المراجع

أولا:الكتب :

1. أحمد قايد نورالدين ،**التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية** ، دار الجنان للنشر والتوزيع،الاردن،2015،

2.ايهاب نظمي ابراهيم واخرون، **محاسبة المنشآت المالية والبنوك وشركات التأمين**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الاردن، 2011،

3.ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين ، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية.

4.حسن جميل البديري، **البنوك مدخل محاسبي وإداري**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2013،

5.رضوان حلوة حنان، **تطور فكر المحاسبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن،

6.طارق عبدالعال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها(الافصاحات)**،دار الجامعية، الاسكندرية،2008.

7.فائق شقير وآخرون ،**محاسبة البنوك**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3،الاردن،2008

8.فؤاد توفيق يايسن وآخرون، **المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والاسلامية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 1996

9. محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلي التطبيق** ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003 .

10.محمد مصطفى سليمان ،**الاسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات** ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر،2014 .

11.ناصر نورالدين عبد اللطيف، **المحاسبة في المؤسسات المالية و البنوك وشركات التأمين المعايير الدولية افصاح**، دار التعلم الجامعي الاسكندرية،2015.

12.يوسف جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.

ثانيا:المراسيم والقوانين والقرارات

1. الجريدة الرسمية الجزائرية ، **قانون 11/07، المؤرخ في 2007/11/25**،المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد74.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، **نظام 09-04 في 23 يوليو2009**، متضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، العدد76.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، **نظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009**،يتضمن إعداد الكشوفات المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، العدد76.
4. **قانون 01/10المؤرخ في 2010/06/29**،يتعلق بمهن الخبير ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد42،الصادرة في2010/07/11
5. **قرار المؤرخ في 2013/06/24**،يحددمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد24،الصادرفي2014/04/30 .
6. **مرسوم تنفيذي 202/11المؤرخ2011/05/26**،يحددمعايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال إرسالها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد30،الصادرفي 2011/06/1.
7. **المادة02من القرار المؤرخ في12يناير 2014**، يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد24.
8. **امر10-04 المؤرخ في 2010/08/26**،المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
9. **قانون90-10المؤررخ في 1990/04/14**،المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
10. **الامر 03-11المؤرخ في 2003/08/26**،المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد52.
11. **نظام 02-03المؤرخ في 2002/11/14**، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.
12. **نظام 11-08المؤرخ في 28نوفمبر 2011**،المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في 19 أوت2012.
13. المادة 18،**المرسم التنفيذي رقم 156/08المؤرخ في 26ماي2008**،المتعلق بتطبيق أحكام قانون النظام المحاسبي المالي،
14. وزارة المالية، **قرار المؤرخ في 24 يونيو 2013**،المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد24، المؤرخة في 2014/04/30،
15. وزارة المالية، **المقرر يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق**، رقم 002،الجزائر 04فيفري2016
16. وزارة المالية،**المقرر002المؤرخ في 2016/02/04**،المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق،الصادرفي2016/02/04
17. وزارة المالية،**المقرر150المؤرخ في 2016/10/04**،المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق،الصادرفي2016/10/04

18. وزارة المالية،**المقرر23المؤرخ في 2017/03/15**،المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق،الصادرفي2017/03/15

19. المادة 101،**الامررقم 03-11المؤرخ في 26أوت2003**،المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52.

ثالثا:مذكرات و أطروحات الدكتوراه

1. إياد سعيد محمود الصوص، **مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي و الخارجي**(دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،تخصص محاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية ، غزة.
2. بكاري جليلة، **القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص دراسات محاسبية جبائية معمقة ،جامع قاصدي مرباح ورقلة،2012.
3. توفيق زرمان، **فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة** ، مذكر مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة المنتوري قسنطينة،2006/2005،
4. حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية فيظل حتمية المعايير المحاسبة الدولية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، جامعة الحاج الاخضر باتنة، 2009/2008.
5. دادة دليلة، **الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي** (دراسة بنك القرض الشعبي الجزائري) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة,2013.
6. رحيش سعيدة، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الابلاغ المالي الدولية**، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات الماجستير تخصص محاسبة، جامعة امحمد بوقرة بومرداس،2014/2013.
7. ريم خالد مطاحن، **مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجين على تدقيق حسابات الشركات الاردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص محاسبة ،جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ،2009.
8. الطيب المدني، **القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي scf ومعايير المحاسبة الدوليةifrs/ ias**، مدكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

9. العجمي عبدالله، **تقييم نظم الرقابة الداخلية وأثرها في جودة معلومات التقارير المحاسبية** (دراسة ميدانية في البنوك التجارية دولة الكويت)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الاوسط,2014

10. عواج هدى, **دور التدقيق المحاسبي في تحسين من جودة القوائم المالية** (دراسة عينة من تقارير محافظ الحسابات لولاية المسيلة)مذكرة ماستر أكاديمي، في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

11. نعيمة قاسمي، **تكييف قوائم مالية في المؤسسات الجزائرية حسب المعايير المحاسبة الدولية ias/ifrs**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي،2015/2014.

رابعا :المؤتمرات الندوات و الملتقيات العلمية:

1. أعمر عزاوي واخرون، **محافظ الحسابات بين متطلبات المهنة وضغوط المحيط**، ملتقى الدولي حول المؤتمر العالمي الدولي حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الاصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات، الحلول، جامعة غرداية يوم 01و02ديسمبر 2014 .
2. بلخير فاطنة وأخر، **واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير المحاسبة الدولية**، ملتقى الدولي حول المؤتمر العالمي الدولي حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الاصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات، الحلول، جامعة غرداية يوم 01و02ديسمبر 2014.
3. رواني بوحفص وأخر، **متطلبات تطوير مهنة التدقيق البنكي في الدول العربية في ظل معايير التدقيق وقانون fatca**، ملتقى الدولي حول المؤتمر العالمي الدولي حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الاصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات، الحلول، جامعة غرداية يوم 01و02ديسمبر 2014.
4. عبيرات مقدم واخرون، **النظام المحاسبي المالي ومتطلبات المعايير المحاسبة الدولية**، ملتقى الدولي حول المؤتمر العالمي الدولي حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الاصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات، الحلول، جامعة غرداية يوم 01و02ديسمبر 2014
5. محمد زرقون وأخرون، **الممارسات المحاسبة للبنوك الجزائرية على ضوء النظام المحاسبي المالي**، المؤتمر العالمي الدولي حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق

ودورهما في الاصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات، الحلول، جامعة غرداية يوم 01و02ديسمبر 2014.

خامسا: مجلات:

1. بوسماحة محمد، **محاسبة البنكية في الجزائر(الدراسة النظرية)**، مجلة دراسات في اقتصاد والتجارة المالية، المجلد 06، العدد2،مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، 2017،
2. محمد الحبيب المرحوم، **النظام المحاسبي المالي محاسبة قواعد أم محاسبة مبادئ**،مجلة الاقتصاد والمالية ،المجلد 04،العدد02،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، 2018.

سادسا: مطبوعات :

1. بلقاسم تويزة، **مطبوعة المحاسبة العامة للمؤسسة طبقا للنظام المحاسبي المالي**، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ،2016.
2. عسلي نور الدين، **مطبوعة في مقياس المحاسبة والمالية** ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،2014.
3. رواني بوحفص ،مطبوعة في التدقيق المالي والمحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة غرداية، 2017.

سابعا:مراجع بالغة الأجنبية:

1- Jacques Darmon, stratégie bancaire et gestion de bilan economica,paris,1998
2- Jacques Renard ,Théorie et partique de l'audit interne ,Groupe Eyrolles ,paris ,France, 10ème édition 1995,p25
3- Ministere desfinances ,decicion N23 DU 15 mars2017portant normees Algériennes.
4- Sawyer lawernceB, «why interal auditing interal aud itre dec", 1993
5- Shamim hossain And Abdul Alim, 2011 ,1 Compliance Of IAS-30:A Case Study On The Specialized Banks Of Bangladesh.10
6- Sylive de coussergue, gestion de la banque 3eme Edition, Dunod, Paris

ثامنا :مواقع شبكة الأنترنت

1. www.cn-onec.dz
2. www.bna. bank. dz

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) : مدونة الحسابات

المخطط المحاسبي البنكي
حسب نظام رقم 09-04 مؤرخ في أول ذي الحجة عام 1430 الموافق ل 23 جويلية 2009،

الصنف الأول: حسابات عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك

10 الصندوق
100 نقود ورقية ومعدنية
109 قيم أخرى بالصندوق
11 بنوك مركزية – حسابات جارية بريدية
110 بنوك مركزية
119 حسابات جارية بريدية
12 حسابات عادية
120 الخزينة العمومية
13 حسابات السلفيات والاقراض
130 حسابات السلفيات
1300 حسابات السلفيات اليومية
1301 حسابات السلفيات لأجل
131 حسابات الاقتراض
1310 حسابات الاقتراض اليومية
1311 حسابات الاقتراض لأجل
14 قيم مستلمة على سبيل الأمانة
140 قيم مستلمة على سبيل الأمانة يومية
141 قيم مستلمة على سبيل الأمانة لأجل
15 قيم ممنوحة على سبيل الأمانة
150 قيم ممنوحة على سبيل الأمانة يوم
151 قيم ممنوحة على سبيل الأمانة لأجل
16 قيم غير محصلة ومبالغ أخرى مستحقة
17 عمليات داخلية في الشبكة
18 ديون مشكوك فيها
19 خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها
الصنف الثاني: حسابات العمليات مع الزبائن
20 قروض إلى الزبائن
200 قروض تجارية
201 قروض التصدير
202 قروض الخزينة
203 قروض التجهيز
204 قروض البناء
209 قروض أخرى
22 حسابات الزبائن

220 الحسابات العادية
2200 حسابات عادية مدينة
2201 حسابات عادية دائنة
22011 حسابات الشيكات
22012 حسابات جارية
222 ودائع تحت الضمان
223 حسابات التوقيع
224 حسابات دائنة لأجل
225 سندات الصندوق وسندات التوفير
23 سلفيات واقتراضات
230 سلفيات إلى الزبائن الماليين
2300 سلفيات يومية
2301 سلفيات لأجل
231 اقتراض من الزبائن الماليين
2310 اقتراضات يومية
2311 اقتراضات لأجل
24 قيم مستلمة على سبيل الأمانة
240 قيم مستلمة على سبيل الأمانة يومية
241 قيم مستلمة على سبيل الأمانة لأجل
25 قيم مقدمة على سبيل الأمانة
250 قيم مقدمة على سبيل الأمانة يومية
251 قيم مقدمة على سبيل الأمانة لأجل
26 قيم غير محصلة ومبالغ أخرى مستحقة
28 ديون مشكوك فيها
29 خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف الثالث: حسابات المحافظة-سندات وحسابات التسوية
30 عمليات على السندات
300 سندات مستلمة أو مقدمة على سبيل الأمانة مستلمة
3000 سندات مستلمة على سبيل الأمانة
3001 سندات مقدمة على سبيل الأمانة
301 سندات الصفقات
302 سندات التوظيف
303 سندات الاستثمار
31 أدوات شرطية
310 أدوات شرطية المشتراة
311 أدوات شرطية المباعة

32 قيم قيد التحصيل وحسابات مستحقة الأداء بعد تحصيلها
320 قيم قيد التحصيل
3200 سندات قيد التحصيل
3201 قسيمات قيد التحصيل (أذونات خزينة)
3202 صكوك قيد التحصيل
3203 أوراق قيد التحصيل
321 حسابات مستحقة بعد التحصيل
325 غرفة المقاصة
33 ديون مكونة من سندات
330 سندات السوق ما بين البنوك
331 سندات الحقوق القابلة للمفاوضة
332 قروض سندية
333 ديون أخرى مكونة بسندات
34 مدينون ودائنون متنوعون
340 مدينون متنوعون
341 دائنون متنوعون
35 استخدامات متنوعة
350 الموجودات من ذهب ومعادن أخرى
351 مخزونات أخرى
359 استخدامات أخرى متنوعة
36 حسابات انتقالية وحسابات التسوية
360 حسابات التسوية
3608 حسابات التسوية العملة الصعبة
361 حسابات الفروق
362 حسابات أخرى انتقالية
363 تكاليف التحصيل
364 تكاليف مقيدة سلفا
365 نواتج مقيدة سلفا
366 تكاليف التسديد (للدفع)
367 إيرادات ستقبض
369 تسويات مختلفة أخرى
37 حسابات الربط فروع
38 ديون مشكوك فيها
39 خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف الرابع: حسابات القيم الثابتة
40 سلفيات تابعة
41 حصص في المؤسسات المرتبطة سندات مساهمة وسندات نشاط المحافظة
410 حصص في المؤسسات المرتبطة
4100 حصص في البنوك والمؤسسات المالية المرتبطة
4101 حصص في مؤسسات أخرى مرتبطة
411 سندات المشاركة
4110 سندات المشاركة في البنوك والمؤسسات المالية
4111 سندات المشاركة في مؤسسات أخرى
412 سندات نشاط المحافظة
413 فروقات التحصيل
418 دفع مبقي سيتحز على حصص في المؤسسات المرتبطة سندات المشاركة وسندات نشاط المحافظة
42 القيم الثابتة المالية وغير المادية
420 القيم الثابتة للاستغلال
4200 القيم الثابتة المعنوية
4201 القيم الثابتة المادية
421 القيم الثابتة خارج الاستغلال
4210 القيم الثابتة المعنوية
4211 القيم الثابتة المادية
44 الإيجار البسيط
45 مخصصات الفروع في الخارج
450 المخصصات
453 فروقات التحصيل
46 خسائر القيمة على القيم الثابتة
47 اهتلاكات
470 اهتلاكات القيم الثابتة للاستغلال
471 اهتلاكات القيم الثابتة خارج الاستغلال
472 اهتلاكات القيم الثابتة المقدمة كقرض للإيجار
473 اهتلاكات القيم الثابتة المقدمة كأجور بسيط
48 ديون مشكوك فيها
49 خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف الخامس: رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة
50 نواتج وأعباء مؤجلة–خارج دورة استغلال
51 مؤونات المخاطر والأعباء
510 مؤونات المخاطر
511 مؤونات الأعباء الواجب توزيعها على سنوات
52 مؤونات منظمة
53 ديون تابعة
54 أموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة
55 علاوات مرتبطة برأس المال والاحتياطات
550 العلاوات المرتبطة برأس المال
551 احتياطات قانونية
552 احتياطات نظامية وتعاقدية
553 احتياطات منتظمة
554 فرق إعادة التقدير
559 احتياطات أخرى
56 رأس المال
560 رأس مال المطلوب
561 رأس المال غير المطلوب
566 المساهمين أو الشركاء
5660 الشركاء، رأس مال مكتب غير مطلوب
5661 الشركاء، رأس مال مكتب مطلوب
56610 رأس مال مدفوع
56611 رأس مال غير مدفوع
58 ترحيل من جديد
59 نتيجة الدورة

الصنف السادس: حسابات التكاليف
60 أعباء الاستغلال البنكي
601 أعباء على عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك
6010 فوائد على البنوك المركزية ومركز الصكوك البريدية
6011 فوائد على الحسابات العادية الدائنة
6012 فوائد على الحسابات والاقتراضات
6015 فوائد على القيم المقدمة تحت الضمان
6016 فوائد أخرى
6017 فوائد العمليات الداخلة في الشبكة
6019 عمولات

602 أعباء على العمليات مع الزبائن
6022 فوائد على حسابات الزبائن
6023 فوائد على الاقتراضات للزبائن المالين
6024 فوائد على القيم المقدمة تحت الضمان
6026 فوائد أخرى
6027 عمولات
603 أعباء محفظة الأوراق المالية أو السندات
6030 أعباء على العمليات للسندات
6033 أعباء على الديون المكونة من السندات
6036 أعباء محفظة على محفظة السندات
6039 عمولات
604 أعباء على عمليات قرض الإيجار والعمليات المشابهة
605 أعباء على الديون التابعة والأموال العمومية المخصصة
6050 أعباء على الأموال العمومية المخصصة
6053 تكاليف على الديون التابعة
606 أعباء على عمليات الصرف
6060 خسائر على عمليات الصرف
6069 عمولات
607 أعباء على عمليات خارج الميزانية
608 أعباء على تأدية الخدمات المالية
609 أعباء أخرى للاستغلال البنكي
62 خدمات
623 إتاوات قرض الإيجار والمماثلة
624 الإيجار
625 النقل والتنقلات
626 مكافآت للآخرين
627 الإشهار
628 البريد والمواصلات
629 خدمات أخرى
63 أعباء العاملين
630 مكافأة المستخدمين
631 مكافأة الشركاء
632 تعويضات وخدمات مباشرة
634 المساهمات في النشاطات الاجتماعية
635 اقتطاعات اجتماعية
64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة

الصنف السابع: حسابات سير الميزانية
90 التزامات التمويل
900 التزامات لصالح المؤسسات المالية
901 التزامات مستلمة من المؤسسات المالية
902 التزامات لصالح الزبائن
903 التزامات مستلمة من الزبائن
91 التزامات الضمان
910 كفالات، الضمان الاحتياطي والضمانات الأخرى
مانحة للمؤسسات المالية
911 كفالات، الضمان الاحتياطي والضمانات الأخرى
ممنوحة من المؤسسات المالية
912 ضمانات مدفوعة للزبائن
913 ضمانات مقبوضة من الزبائن
92 التزامات على السندات
920 سندات للاستلام
921 سندات للتسليم
93 عمليات العملات الصعبة
930 عمليات الصرف نقدا
9300 عملة صعبة مشتراة وغير مستلمة
9301 عملة صعبة مباعة وغير مقدمة
931 عمليات الصرف الآجل
9310 شراء لأجل للعملة الصعبة
9311 بيع لأجل للعملة الصعبة
932 عمليات القروض أو الاقتراض بالعملة الصعبة
9320 عملة صعبة للتحصيل (للاستلام)
9321 عملة صعبة للدفع (للتسليم)
94 حسابات تسوية العملات الصعبة خارج الميزانية
96 التزامات أخرى
960 التزامات ممنوحة
961 التزامات مقبوضة
98 التزامات متكوك فيها

الصنف الرابع: حسابات سير الميزانية
66 أعباء متنوعة
660 تأميات
669 أعباء أخرى متنوعة
67 العناصر غير العادية – الأعباء
68 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
69 الضرائب على النتائج والعناصر المماثلة

الصنف السابع: حسابات النواتج
70 نواتج الاستغلال البنكي
701 نواتج على عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك
702 نواتج على عمليات مع الزبائن
703 نواتج على محفظة الأوراق المالية
704 نواتج على عمليات قرض الإيجار والعمليات المماثلة والتأجير البسيط
705 إيرادات على القروض التابعة، حصص في المؤسسات المرتبطة، سندات المشاركة، وسندات نشاطات المحافظة
706 نواتج على عمليات الصرف
707 نواتج على عمليات خارج الميزانية
708 نواتج عن تأدية الخدمات المالية
76 نواتج متنوعة
77 العناصر غير العادية – نواتج
78 الاسترجاعات على خسائر القيمة والمؤونات

الملحق رقم (02): الهيكل التنظيمي لوكالة غرداية

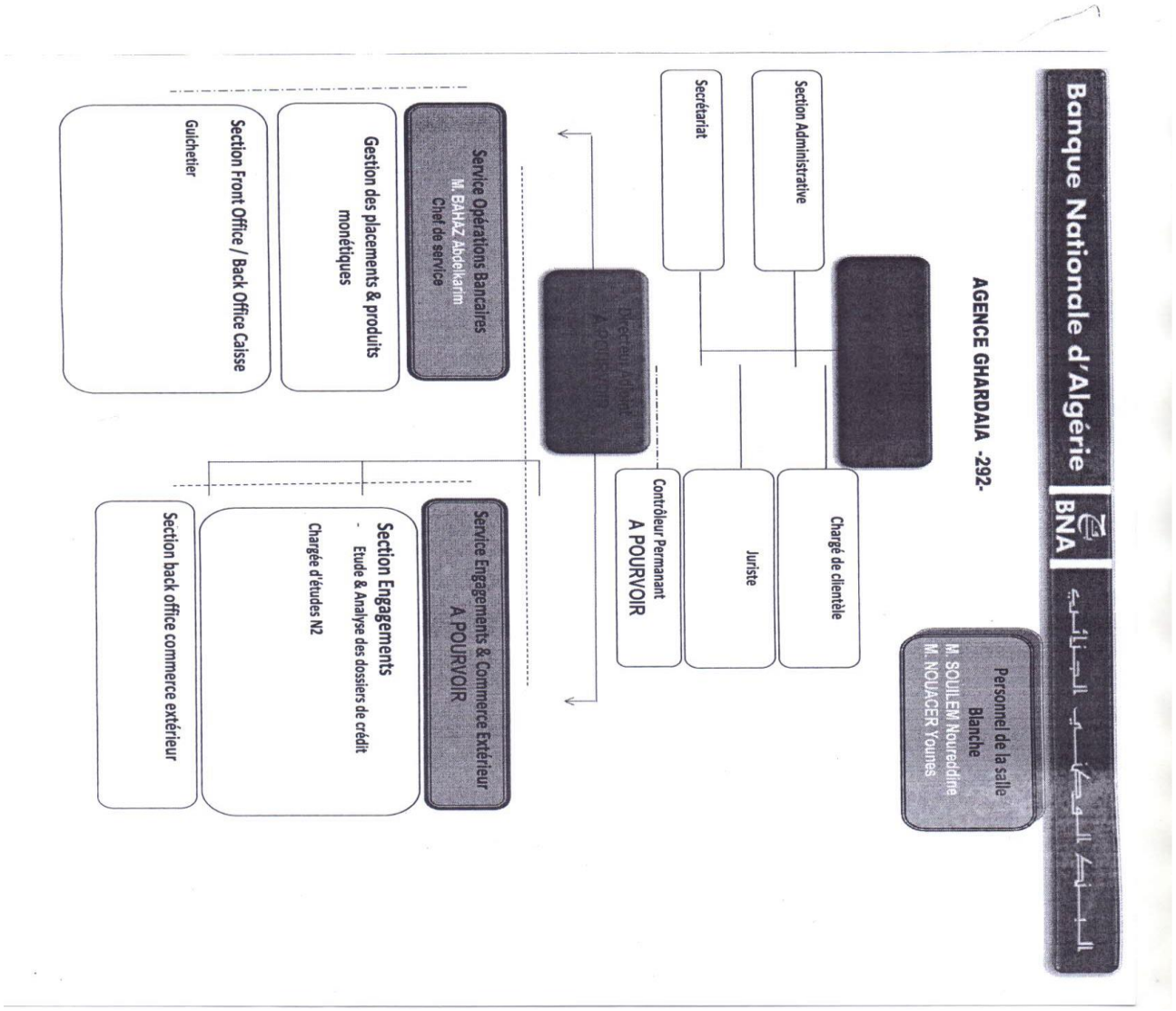

1. Bilan (En milliers de DA)

ACTIF	Déc 2017	Déc 2016
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	**2 828 633 272**	**2 843 371 178**

PASSIF	Déc 2017	Déc 2016
Banque centrale		340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	- 5 169 755	- 6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DE PASSIF	**2 828 633 272**	**2 843 371 178**

2. Hors Bilan (En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	Déc 2017	Déc 2016
ENGAGEMENTS DONNES	909 150 776	**873 975 119**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	8 383 244	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	453 177 269	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	181 193 033	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	266 397 230	271 063 134
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS	909 258 521	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	343 962 949	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 572	565 295 572

الملحق رقم (06) :جدول حسابات النتائج

3. Comptes de résultats (En milliers de DA)

INTITULE	Déc 2017	Déc 2016
+ Intérêts et produits assimilés	115 094 180	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	- 39 130 790	- 27 955 586
+ Commissions (produits)	2 107 888	2 685 271
- Commissions (charges)	- 42 708	- 81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	14	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	16 994	- 468 723
+ Produits des autres activités	236 245	214 322
- Charges des autres activités	0	- 12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	78 281 823	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	- 21 334 309	- 22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 550 437	- 1 415 820

الملحق رقم (7): كشف حساب البنك لدى المؤسسةx

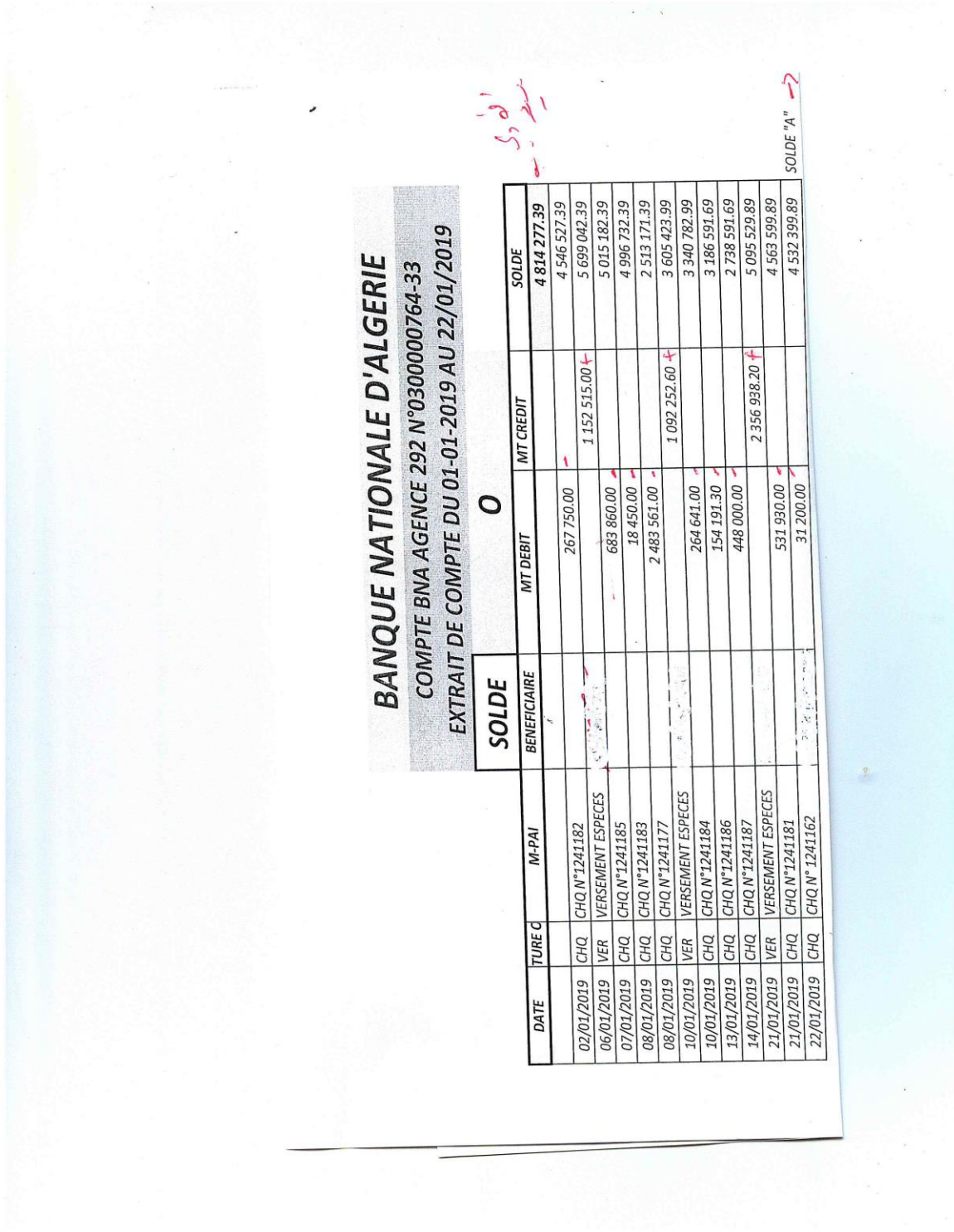

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

COMPTE BNA AGENCE 292 N°03000000764-33

EXTRAIT DE COMPTE DU 01-01-2019 AU 22/01/2019

				SOLDE	0		
DATE	TURE C	M-PAI	BENEFICIAIRE	MT DEBIT	MT CREDIT	SOLDE	
						4 814 277.39	
02/01/2019	CHQ	CHQ N°1241182		267 750.00		4 546 527.39	
06/01/2019	VER	VERSEMENT ESPECES			1 152 515.00	5 699 042.39	
07/01/2019	CHQ	CHQ N°1241185		683 860.00		5 015 182.39	
08/01/2019	CHQ	CHQ N°1241183		18 450.00		4 996 732.39	
08/01/2019	CHQ	CHQ N°1241177		2 483 561.00		2 513 171.39	
10/01/2019	VER	VERSEMENT ESPECES			1 092 252.60	3 605 423.99	
10/01/2019	CHQ	CHQ N°1241184		264 641.00		3 340 782.99	
13/01/2019	CHQ	CHQ N°1241186		154 191.30		3 186 591.69	
14/01/2019	CHQ	CHQ N°1241187		448 000.00		2 738 591.69	
21/01/2019	VER	VERSEMENT ESPECES			2 356 938.20	5 095 529.89	
21/01/2019	CHQ	CHQ N°1241181		531 930.00		4 563 599.89	
22/01/2019	CHQ	CHQ N° 1241162		31 200.00		4 532 399.89	SOLDE "A"

الملحق رقم (08): كشف حساب مؤسسة لدى البنك

Banque Nationale d'Algérie
Siège Social : 8,Bd "Che" Guevara - Alger.
Société par actions au capital de : 150.000.000.000,00 DA
R.C. - Alger 001204 B 00

BNA البنك الوطني الجزائري

RELEVE D'OPERATIONS DU 01/01/2019 AU 14/05/2019

N° Compte : 03000000764-33 Le: 14 Mai 2019 a 11:59

CCdzd entr n .financ privees
GHARDAIA
GHARDAIA
ALGERIE

Page : 1

Date	Libelle operation	Val.	Debit	Credit
	Solde dernier releve			4.814.277,39
02/01/19	CHQ RETOUR 1241182	30/12	267.750,00	
06/01/19	VERSEMENTSRAHMANI SOFIAN	07/01		1.152.515,00
07/01/19	CHQ RETOUR 1241185	05/01	683.860,00	
08/01/19	CHQ RETOUR 1241183	06/01	18.450,00	
08/01/19	CHQ RETOUR 1241177	06/01	2.483.561,00	
10/01/19	VERSEMENTSHADJI OUSSAMA	11/01		1.092.252,60
10/01/19	CHQ RETOUR 1241184	08/01	264.641,00	
10/01/19	AGIOS DU 30/09/18 AU 31/1	31/12	1.058,70	
13/01/19	CHQ RETOUR 1241186	09/01	154.191,30	
14/01/19	CHQ RETOUR 1241187	12/01	448.000,00	
21/01/19	VERSEMENTSKHAOUANI MOHAME	22/01		2.356.938,20
21/01/19	CHQ RETOUR 1241181	19/01	531.930,00	
22/01/19	CHQ RETOUR 1241162	20/01	31.200,00	

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algeria
14 MAI 2019
AGENCE GHARDAIA 282

الملحق رقم (09): تشخيص الرقابة الداخلي في البنك

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و العلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

استقصاء

في إطار التحضير مذكرة لنيل شهادة الماستر

تخصص: محاسبة

بعنوان: عرض و تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي و معايير التقارير محافظ الحسابات

دراسة حالة (بنك الوطني الجزائري غرداية)

الأخ(ت) الكريم(ة)

تحية طيبة .....وبعد

في إطار تحضير مذكرة التخرج المندرجة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص محاسبة للموسم الجامعي 2019/2018 ومن خلال موضوعنا المعنون بعرض وتدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي و معايير تقارير محافظ الحسابات.

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستقصاء الذي يدخل ضمن متطلبات الانجاز البحث العلمي الأكاديمي بهدف، الحصول على آرائكم حول ما تتضمنه من أسئلة.

لي ذلك نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة و ذلك بوضع علامة ()في الخانة المناسبة و تبريرها عند الاقتضاء كمساعدة منكم لي إنجاح الدراسة، وهذا ما يساهم في الوصول إلى الأهداف الدراسة علما بأن إجابتكم ستحظى بالسرية و تستخدم لأغراض البحث العلمي لا غير. وفي الأخير نشكركم مسبقا على حسن تعاملكم و مساهمتكم القيمة في إثراء هذه الدراسة

الطلبة : عبدالهادي عائشة. عبد النبي فتيحة

الوظيفة الحالية بالبنك : رئيس مصلحة

استقصاء حول عرض و تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي و معايير تقارير محافظ الحسابات

اسم البنك :البنك الوطني الجزائري

البعد	الأسئلة	نعم	لا	ملاحظة
تشخيص الرقابة الداخلي في البنك	01 هل يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية بمختلف العمليات اليومية؟			
	02 هل يوجد للبنك مدقق داخلي؟			
	03 هل نظام الرقابة الداخلي المطبق يوفر تأكيد مناسبا على عدالة القوائم المالية؟			
	04 هل يتم إعداد تقارير دورية لنتائج مراقبة داخلية للعمليات المالية؟			
	05 هل يتم رفع تقارير مراقبة الداخلية إلى مجلس الإدارة مدير العام للبنك، و رئيس الحسابات وآخرين؟			
	06 هل يقوم البنك بعمليات الجرد المادي الفعلي لكل الأصول التي يمتلكها مقارنة بالجرد المحاسبي؟			
	07 هل يوجد فترة محددة يعد فيها تقرير مراقبة داخلية؟			
	08 هل يتم تعيين مراقبين داخليين على أساس معايير؟			
	09 هل يقوم المدقق الداخلي بتدقيق نظم إدارة المخاطر و تقاريرها؟			
	10هل يمكن لنظام الرقابة الداخلية خلق قيمة إضافية في المؤسسة الاقتصادية؟			

الملحق رقم(09): آليات تعامل البنك مع هيئات الرقابة الداخلية في البنك

استقصاء حول عرض و تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي و معايير تقارير محافظ الحسابات

اسم البنك :البنك الوطني الجزائري

البعد	الأسئلة	نعم	لا	ملاحظة
آليات تعامل البنك مع هيئات الرقابة الداخلية في البنك	01 هل يراجع البنك المركزي تقارير سنوية التي يضعها مراقبو الحسابات لدى البنك لتأكد من تنفيذ قراراته و خلوية من المخالفات؟			
	02 هل يقوم البنك بالالتزام بالسياسات و الإجراءات و الخطط و النظم؟			
	03 هل يقوم البنك بالمحافظة على أصول البنك؟			
	04 هل يقوم البنك بتقويم أنشطة البنك يكشف من حيث الغش و الاحتيال؟			
	هل يقوم البنك بتقديم مقترحات بما يحسن الأداء بكفاءة وفاعلية؟			
	06 هل يلتزم محافظ الحسابات بتنفيذ مراجعة إثبات الحسابات لها؟			
	07هل محافظي الحسابات ملزمين بإرسال تقارير إلى محافظ الحسابات حسب قانون القرض والنقد 03-11			
	08 هل تقوم متفشية الخارجية بتحليل كل المعلومات الموجودة في الميزانية وتقارير محافظي حسابات؟			
	09 ل البنك يلتزم بتطبيق المادة 109 من قانون النقد و القرض 03-11الذي يحدد الوثائق اللازمة للجنة المصرفية؟			
	10هل التزام البنوك الجزائرية بتطبيق أسالب وآليات الرقابة المصرفية الداخلية والخارجية يضمن لها الأداء الجيد؟			
	11هل اللجنة المصرفية لها علاقة بالبنوك والمؤسسات المالية وكذا محافظي الحسابات؟			

الملحق رقم(10): نظام المشتريات في البنك

استقصاء حول عرض و تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي و معايير تقارير محافظ الحسابات

البعد	الأسئلة	نعم	لا	ملاحظة
نظام المشتريات في البنك	01 هل هناك قسم خاص بالمشتريات؟			
	02 هل هناك عمليات محظورة بقسم مشتريات؟			
	03 يمتلك يومية مستقلة للمشتريات؟			
	04 هل ترسل صورة من تقرير استلام و تقرر الفحص إلى قسم الحسابات وقسم المخازن؟			
	05 هل يوجد تحديد دقيق لمهام و مسؤوليات الموظفين بقسم المشتريات؟			
	06 هل يتم مطابقة بين مشتريات المسجلة؟			
	07 هل يكلف نظام المستندي وجود مستندات مرقمة و متسلسلة لكل عمليات الشراء؟			
	08 هل يخضع قسم إلى عملية تدقيق بشكل دوري؟			
	09 هل يقوم قسم المشتريات برفع التقارير الدورية إلى الإدارة العليا؟			
	10هل توجد معايير رقابية لقياس أداء قسم المشتريات؟			

الملحق رقم (11): نظام المقاصة في البنك

استقصاء حول عرض و تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي و معايير تقارير محافظ الحسابات

اسم البنك :البنك الوطني الجزائري

البعد	الأسئلة	نعم	لا	ملاحظة
نظام المقاصة في البنك	01 هل يوجد نظام خاص بالمقاصة؟			
	02 هل يوجد فترة محددة لإجراء المقاصة؟			
	03 هل يقوم مراقب غرفة المقاصة بإعداد كشف عام لحركة المقاصة؟			
	04 هل يتلقى مندوب كل بنك بالمثل من مندوبين البنوك الأخرى الشيكات المسحوبة على عملاء بنكه ويوقع عند الاستلام؟			
	05 هل يقوم مندوب كل بنك بتسليم قسم المقاصة في بنكه مجموعة الشيكات المسحوبة على عملاء البنك؟			
	06 هل يتبع البنك إجراءات الخاصة بعملية المقاصة؟			
	07 هل يتعامل البنك بنظام المقاصة الالكترونية؟			
	08 هل تتم عملية المقاصة يوميا؟			
	09 هل يقوم قسم الحسابات الجارية بتجميع الشيكات المقدمة من العملاء المسحوبة على البنوك أخرى و يرسلها إلى قسم المقاصة؟			
	10 هل يسجل حساب 325 بقيمة حوافظ الإضافة؟			

الملحق رقم (12): نظام الودائع في البنك

استقصاء حول عرض و تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي و معايير تقارير محافظ الحسابات

اسم البنك :البنك الوطني الجزائري

البعد	الأسئلة	نعم	لا	ملاحظة
نظام الودائع في البنك	01 هل تعد الودائع البنكية خيار استثماري جيد؟			
	02 هل بالإمكان قيد فوائد الوديعة في حساب الجاري؟			
	03 هل بالإمكان السحب من الوديعة في وقت ؟			
	04 هل بالإمكان كسر الوديعة في أي وقت وهل تتأثر الفوائد؟			
	05 هل الودائع مضمونة؟			
	06 هل هناك حد أدنى لفتح الوديعة؟			
	07 هل الودائع خاصة بالأفراد فقط؟			
	08 هل بالإمكان الحصول على بطاقة آلي عند فتح حساب وديعة؟			
	09 هل من الممكن الاستفادة من خدمات البنك الالكترونية إذا كان لدي حساب وديعة؟			
	10 هل تقيد الفائدة لحساب الوديعة؟			

الملحق رقم (13): نظام الحسابات الجارية في البنك

استقصاء حول عرض و تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي و معايير تقارير

محافظ الحسابات اسم البنك :البنك الوطني الجزائري

البعد	الأسئلة	نعم	لا	ملاحظة
نظام الحسابات الجارية في البنك	01 هل تنقسم الحسابات الجارية إلى دائنا و مدينا؟			
	02 تؤثر عمليات السحب و الإيداع و تحويل على الحسابات الجارية			
	03 هل يتم ضبط و مراجعة المستندات الحركة اليومية لحسابات العملاء و يتم إرسالها إلى محاسبة العامة لتسجيلها في يومية البنك؟			
	04 هل يتم احتساب الفوائد مدينة و دائنة و حسابات الجارية المختلفة؟			
	05 هل يحق للعميل السحب أكثر من رصيده (سحب على المكشوف)؟			
	06 هل ينتظر البنك نتيجة المقاصة لتسجيل القيمة المقدمة من شيكات؟			
	07 هل تتماشى عمليات الإيداع مع متطلبات الحيطة و الحذر؟			
	08 هل العمليات الجارية تتم بواسطة الالتزامات قصيرة الأجل؟			
	09 هل العمليات الجارية يجري تمويلها بإيرادات غير جارية؟			
	10 هل يتقاضى المصرف أية أجورا مقابل فتح حساب الجاري؟			

الملحق رقم (14): نظام أرشفة المستندات و الدفاتر المحاسبية و آليات التسجيل فيها في البنك

استقصاء حول عرض و تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي و معايير تقارير محافظ الحسابات

اسم البنك :البنك الوطني الجزائري

البعد	الأسئلة	نعم	لا	ملاحظة
نظام أرشفة المستندات و الدفاتر المحاسبية و آليات التسجيل فيها في البنك	01 هل يعتمد البنك دورة محاسبية واضحة للقيد و كأداة إثبات لمختلف الإجراءات و العمليات التي يقوم بها؟			
	02 هل يمتلك البنك دليلا محاسبيا خاصا للحسابات الرئيسية و الفرعية و المساعدة؟			
	03 هل يستخدم البنك السجلات و الدفاتر و المستندات المخصصة لكل قسم؟			
	04 يمتلك البنك دفاتر و يوميات مساعدة خاصة بقسم الصندوق؟			
	05 هل يلتزم البنك بمسك سجلات و دفاتر اليومية و دفاتر المختلفة القانونية و التنظيمية؟			
	06 هل يوجد في البنك نظام لحفظ المستندات و المحافظة عليها لفترة تحددها الإدارة العامة للبنك؟			
	07 هل يتم تسجيل العمليات المالية في دفاتر اليومية المساعدة ثم ترحل إلى حسابات مختصة بدفاتر أستاذ المساعدة؟			
	08 هل في نهاية كل يوم يتم تسجيل المجاميع اليوميات المساعدة بقيد مركزي واحد ثم ترحل إلى دفتر أستاذ عام؟			
	09 هل يتم استخراج ميزان المراجعة استنادا لدفتر أستاذ عام؟			
	10 هل يلتزم البنك بتسجيل الفوري للعمليات المالية و المحاسبية الفعلية المتبثة مستندينا بالوثائق مع التأكد؟			

الملحق رقم (15): نظام عمليات نهاية السنة في البنك

استقصاء حول عرض و تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي و معايير تقارير محافظ الحسابات

اسم البنك :البنك الوطني الجزائري

البعد	الأسئلة	نعم	لا	ملاحظة
نظام عمليات نهاية السنة في البنك	01 هل يتم تسجيل و المعاينة المادية للتجهيزات و المخزونات لأجل تحديد؟			
	02 هل يتم ربط تكاليف و النواتج بالدورة؟			
	03 هل يكون الجرد المادي مسبوق بميزان مراجعة قبل الجرد؟			
	04 هل يساعد ميزان مراجعة بعد الجرد في تحديد النتيجة الصافية لسنة المالية؟			
	05 هل ميزان مراجعة بعد الجرد و تجميع الحسابات يشمل حسابات الميزانية؟			
	06 هل يمكن للبنك أن يقوم بإعداد قوائم مالية دون القيام بعملية الجرد؟			
	07 هل يقوم المحاسب بتسجيل كل العمليات المحاسبية استنادا إلى الوثائق المختلفة؟			
	08 هل يقوم المحاسب بتبرير كل العمليات المسجلة و المقيدة محاسبيا؟			
	09 هل يقوم البنك في حالة الاعتمادها على ميزان المراجعة قبل الجرد لتحديد النتيجة؟			
	10 هل يفي البنك بتطبيق النظام المحاسبي المالي بالمتطلبات الاقتصادية الراهنة؟			

الملحق رقم (16): آليات إعداد القوائم المالية في البنك

استقصاء حول عرض و تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي و معايير تقارير محافظ الحسابات

اسم البنك :البنك الوطني الجزائري

البعد	الأسئلة	نعم	لا	ملاحظة
آليات إعداد القوائم المالية في البنك	01 هل يتم إعداد القوائم المالية وفق لقانون 05/09؟			
	02 هل يتم إعداد القوائم المالية بحيث تظهر كافة البيانات المالية؟			
	03 هل ترفق القوائم المالية بملاحق توضحيه تفسر الأمور الغامضة			
	04 هل تعد الميزانية بتجميع الموجودات و المطلوبات حسب طبيعتها و تبويبها حسب درجة السيولة؟			
	05 هل جدول تدفقات الخزينة يعتبر كأساس لتقييم قدرة البنك على توليد النقدية و متابعة حركاتها؟			
	06 هل إعداد جدول حسابات النتائج يؤدي إلى تقييم أداة البنك بشكل أكثر مصداقية و يساعد المستثمرين على إتخاد القرارات			
	07 هل تتضمن الميزانية الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية الدائنة مقارنة بين العام السابق و العام الحالي؟			
	08 هل نتيجة السنة المالية تساوي نتيجة التي تظهر في جدول حسابات النتائج؟			
	09 هل استخدامات البنك مصنفة إلى أربعة(4) مجموعات وهي عمليات الخزينة و ما بين البنوك و عمليات مع العملاء، وعمليات مع الأوراق المالية و القيم الثابتة؟			
	10 هل موارد البنك مصنفة إلى أربعة(4) مجموعات عمليات مع ما بين البنوك و عمليات مع العملاء، و عمليات مع أوراق المالية وعمليات خاصة مماثلة؟			

الملحق رقم (17): آليات تعامل البنك مع إدارة المخاطر في البنك

استقصاء حول عرض و تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي و معايير تقارير محافظ الحسابات

اسم البنك :البنك الوطني الجزائري

التاريخ :

البعد	الأسئلة	نعم	لا	ملاحظة
آليات تعامل البنك مع إدارة المخاطر في البنك	01 هل يتم تطبيق إدارة المخاطر في البنك الوطني الجزائري وفقا لمعايير بازل؟			
	02 هل تتوفر لدى البنك عينة الدراسة على معايير إدارة المخاطر؟			
	03 هل توجد علاقة ارتباط بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة و تطبيق مقررات بازل1 ؟			
	04 هل توجد علاقة ارتباط بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة و تطبيق مقررات بازل2 ؟			
	05 هل توجد علاقة ارتباط بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة و تطبيق مقررات بازل3 ؟			
	06 هل يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر البنكية في تكريس مبادئ الحوكمة البنكية في الوكالة البنكية؟			
	07 هل تطبق الوكالة البنكية مبادئ الحوكمة المتعارف عليها ؟			
	08 هل تتوافر الوكالة البنكية على إدارة سليمة للمخاطِر؟			
	هل تستخدم البنوك المقاييس العالمية في إدارتها للمخاطر؟			
	09 هل إدارة المخاطر هي الحل لمواجهة المخاطر أم وسيلة لضمان استمرارية العمل المصرفي ؟			
	10هل إدارة المخاطر هي الحل لمواجهة المخاطر أم وسيلة لضمان استمرارية العمل المصرفي؟			

الملحق رقم (18): علاقة الوكالة البنكية بالوكالات الأخرى

استقصاء حول عرض و تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي و معايير تقارير محافظ الحسابات

اسم البنك :البنك الوطني الجزائري

البعد	الأسئلة	نعم	لا	ملاحظة
علاقة الوكالة البنكية بالوكالات الأخرى	01 هل يحق للوكالة البنكية تجميد حسابات العملاء المواطنين أو المقيمين المنتهية صلاحية هوياتهم؟			
	02 هل يقوم البنك إيداع المبالغ المالية لدى الفروع الأخرى؟			
	03 هل يتم دراسة ملفات التمويل موجهة للفرع على مستوى المديرية العامة؟			
	04 هل يوجد حالات يتم فيها رفض خصم الأوراق التجارية من زبائن نفس الوكالة؟			
	05 هل التحويل الخارجي بين الفروع البنك في الخارج؟			
	06 هل يوجد نظام وافي للمراقبة الفروع من قبل مديرية مركزي رئيسي؟			
	07 هل يمكن للعملاء مواصلة استخدام الفروع البنك المعتاد؟			
	08 هل يمكن للعميل دفع فواتير الخدمات لدى فروع البنك المختلفة؟			
	09 هل يتم فرض رسوم إضافية حال استعمال العميل خدمة الصراف الآلي لوكالة أخرى؟			
	10 هل يحق لوكالات أخرى رفض فتح حساب أخر لصالح العميل؟			
	11 هل يحق للوكالة البنكية تحصيل رسوم إدارية على الحوالات التي تتم عبر الوكالات الأخرى؟			

الملحق رقم (19): آليات تعامل البنك مع محافظ الحسابات في البنك

استقصاء حول عرض و تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي و معايير تقارير محافظ الحسابات

اسم البنك :البنك الوطني الجزائري

التاريخ :

البعد	الأسئلة	نعم	لا	ملاحظة
آليات تعامل البنك مع محافظ الحسابات في البنك	01 هل يتم إخطار محافظ الوكالة البنكية بتعيين محافظ الحسابات من طرف الجمعية العامة للبنك الأم؟			
	02 هل يتم وضع رزنامة لزيارة محافظ حسابات البنك؟			
	03 هل يحدد محافظ الحسابات موازنة تقديرية لأتعابه؟			
	04 هل يوجد حالات يكون فيها رائيين محافظي الحسابات مختلف؟			
	05 كم زيارة قام بها محافظ الحسابات إلى البنك في السنة؟			
	06 هل هناك علاقة بين ما يقوم به محافظ الحسابات في البنك و المراجع الداخلي؟			
	07 يتم تسليم كل الوثائق لمحافظ الحسابات عندما يقوم بطلبها؟			
	08 هل يتم توفير كل الظروف الملائمة لقيام محافظ الحسابات و مساعديه بمهامهم بشكل أمثل؟			
	09 هل يتم إخطار محافظ الحسابات بكل تغيير يحدث في نظام الرقابة الداخلية في البنك؟			
	10 هل يقوم محافظ الحسابات بإعداد كافة التقارير المنصوص عليها في القانون 10-01			

الملحق رقم (20): تقرير محافظ الحسابات لسنة 2016

4.4 RAPPORT DES COMMISSAIRES AUX COMPTES

Nous estimons que nos contrôles fournissent une base raisonnable à l'opinion exprimée dans la lettre de certification des comptes. Toutefois, nous attirons votre attention sur les principales réserves et observations formulées ci-dessus, justifiant notre opinion.

Compte tenu, des diligences que nous avons accomplies selon les normes et les recommandations de la profession de commissariat aux comptes au regard des règles et principes comptables généralement admis et particulièrement ceux définis par le Système Comptable Financier et la Banque d'Algérie et au regard de tous les aspects de signification et de matérialité des événements, considérant, l'impact des réserves formulées ci-dessus, la prise en charge progressive des réserves antérieures et compte tenu des actions correctives poursuivies en 2016 et de l'engagement de l'organe d'administration de prendre en charge l'ensemble des points cités, nous formulons une certification sous réserves de la prise en charge des points soulevés dans le présent rapport, des comptes de la BANQUE NATIONALE D'ALGERIE arrêtés au titre de l'exercice clos le 31/12/2016 pour un total du bilan de **2 843 371 178** milliers de DA et un résultat bénéficiaire de **31 419 896** milliers de DA qui sont présentés en annexe et ce en référence aux dispositions du système comptable financier et des règlements de la banque d'Algérie régissant la comptabilité bancaire.

Alger, le 6 juin 2017
Les Commissaires aux Comptes
Nourredine YAHI

L. AMEZIANI
EXPERT COMPTABLE
COMMISSAIRE AUX COMPTES
Tél: 021 65 82 08

AMEZIANI Lounes

الملحق رقم (21): تقرير محافظ الحسابات لسنة 2017

4. Rapport des Commissaires aux Comptes

1.3.OPINION SUR LES COMPTES

Nous estimons que nos contrôles fournissent une base raisonnable pour exprimer notre opinion sur les comptes de votre entreprise. Toutefois, nous attirons votre attention sur les principales réserves et observations formulées.

Compte tenu des diligences que nous avons accomplies selon les normes et les recommandations de la profession de commissariat aux comptes au regard des règles et principes comptables généralement admis et particulièrement ceux définis par le système comptable financier et la banque d'Algérie et au regard de tous les aspects de formulés ci-dessus, la prise en charge progressive des réserves antérieures, nous formulons une certification sous réserves de la prise en charge des points soulevés dans le présent rapport, des comptes de la BANQUE NATIONALE D'ALGERIE arrêtés au titre de l'exercice clos le 31-12-2017 pour un total du bilan **de 2 828 633 272 Milliers** de DA et un résultat bénéficiaire de **29 986 747 Milliers** de DA qui sont présentés en annexe et ce en référence aux dispositions du système comptable financier et des règlements de la banque d'Algérie régissant la comptabilité bancaire.

Alger, le 10 JUIN 2018

Les Commissaires aux Comptes

AMEZIANI Lounes

BARKI Mohamed

Mohamed BARKI
Expert Comptable
Commissaire aux Comptes
Agrément N° 12...

Tel: 036. 84.40.88- Fax: 036. 84.19.7C

13

الاهداء	
شكر والعرفان	
ملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الاشكال	
قائمة الاختصارات والرموز	
مقدمة	أ
الفصل الأول ـــــ الإطار النظري لعرض وتدقيق القوائم المالية والدراسات السابقة	
تمهيد للفصل	7
المبحث الأول :عرض وتدقيق القوائم المالية البنكية	8
المطلب الاول: القوائم المالية كمخرجات لنظام المحاسبي البنكي	8
الفرع الاول : تعريف المحاسبة البنكية	8
الفرع الثاني: عرض القوائم المالية البنكية	14
المطلب الثاني :تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل معايير تقارير محافظ الحسابات	26
الفرع الاول: التدقيق البنكي	26
الفرع الثاني: تدقيق بنكي قانوني	29
المطلب الثالث: معايير التدقيق البنكي	36
الفرع الاول: معايير تقارير ذات العلاقة بالقوائم المالية البنكية	36
الفرع الثاني: إمكانية تطبيق معايير التدقيق الجزائرية في عرض القوائم المالية البنكية	41
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	45
الفرع الاول: دراسة بكاري جليلة	45
الفرع الثاني: توفيق زرمان	46
الفرع الثالث: عواج هدى	46
الفرع الرابع: دراسة دادة دليلة	47

المطلب الثاني: دراسات الأجنبية	48
الفرع الاول: شاميم حسين وعبد العليم باسر	48
الفرع الثاني: دراسة إليس كوفي اكواسيكي، جوري مورينوجين	49
الفرع الثالث: دراسة إياد سعيد محمود الصوص	49
الفرع الرابع: العجمي عبد الله	50
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة	51
الفرع الاول: المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية	51
الفرع الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الاجنبية	52
خلاصة الفصل :	54
الفصل الثاني : دراسة تطبيقية بوكالة البنك الوطني الجزائري BNA بغرداية	
تمهيد للفصل :	56
المبحث الأول : تقديم عام حول البنك الوطني الجزائري BNA	58
المطلب الأول : نبذة تاريخية عن البنك الوطني الجزائري BNA	58
الفرع الاول: نشأة البنك الوطني الجزائري BNA	58
الفرع الثاني : تعريف الوكالة البنك الوطني الجزائري BNA بغرداية رقم 292	62
المطلب الثاني : تشخيص نظام الرقابة الداخلية الاداري البنك الوطني الجزائريBNAبغرداية	63
الفرع الاول :الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري بغرداية 292	63
الفرع الثاني : تحليل و توصيف الوظائف	64
الفرع الثالث:الاجراءات الادارية	66
المطلب الثالث :تشخيص نظام الرقابة الداخلية المحاسبي للبنك الوطني الجزائري BNA	67
الفرع الأول : العمليات المالية والمحاسبية في الوكالة	67
الفرع الثاني: التسجيل المحاسبي لبعض العمليات	70
المبحث الثاني: عرض وتدقيق القوائم المالية البنكية للبنك الوطني الجزائريBNA	71
المطلب الأول : عرض القوائم المالية البنكية للبنك الوطني الجزائريBNA	71

الفرع الأول : الميزانية	**71**
الفرع الثاني: خارج الميزانية	**73**
الفرع الثالث :حسابات النتائج	**74**
الفرع الرابع : تحليل القوائم المالية	**75**
المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلي لبنك محل الدراسة (وكالة غرداية نموذجا)	**80**
المطلب الثالث : نموذج مقترح للتقريرين العامَين والتقرير اجراءات الرقابة الداخلية للبنك الوطني الجزائري	**95**
الفرع الاول: عرض تقارير محافظ الحسابات للبنك الوطني الجزائري	**95**
الفرع الثاني : أنموذج تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والمدمجة	**97**
الفرع الثالث: أنموذج تقرير التعبير حول إجراءات الرقابة الداخلية	**100**
خلاصة الفصل:	**104**
الخاتمة	**106**
قائمة المصادر والمراجع	**110**
قائمة الملاحق	**116**
فهرس الموضوعات	**138**